الإثنين 18 كانون الأول 2023
العدد 5088 السنة الثامنة عشرة
Lundi 18 Décembre 2023 nº 5088 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ثقافة

(صور) فلسطين بين 1898 و1946
عن أرض قيل إنّها بلا شعبٍ

18

الغرب أمام «شيفرة» أنصار الله

أميركا تهدد الاتفاق مع السعودية دعماً لإسرائيل [2]

القائد يبدأ معركة المجلس العسكري [10]

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

جهل الغرب بـ«شيفرة أنصار الله»

إبراهيم الأمين

عندما اتّخذ قائد «أنصار الله» السيد عبد الملك الحوثي قرار الانخراط في الحرب ضد العدو، كان هناك البعد العقائدي عند الرجل وما يمثّل، وكانت هناك الحسابات الواقعية أيضاً، وكذلك سلة الأهداف والخطوات التي يمكن اللجوء إليها بحسب الحاجة.

والذين فوجئوا بما قامت به «أنصار الله»، فذلك يعود إلى جهلهم التام بطريقة تفكير هذه الجماعة، وكيفية اتخاذ القرار. وقد يكون صعباً، على هؤلاء جميعاً، فهم أن السيد الحوثي، يمكن له اتخاذ قرار بهذا الحجم، انطلاقاً من قناعته الدينية القائلة، بأن «من لم يتحرك لنصرة غزة، سيحمل الإثم إلى يوم الدين».

لم يكن قرار صنعاء، سرياً. وهو جزء من خطة محور المقاومة لجهة تقديم العون للمقاومة والناس في غزة. وكان هدفه حصيلة تشاور بين قيادة «أنصار الله» وأطراف المحور في لبنان وفلسطين. وعندما اتُّخذ القرار، أخرج اليمنيون من الأدراج، مجموعة من الأهداف الإسرائيلية، التي سبق لهم أن استعدّوا لضربها في سياق معركة «سيف القدس» في عام 2021، ولكنّ تطورات المعركة لم توجب المشاركة. علماً أن العدو اضطر لإعادة تشغيل قيادة منطقته الجنوبية بعد طول توقف. وعندما جرت الإشارة إلى إيلات، فالأمر كان ربطاً بالمديات التي تصل إليها صواريخ ومُسيّرات «أنصار الله».

لكنّ الذي حصل هذه المرة، أنه تم تحديث الأهداف، لتشمل نقاطاً عسكرية ومنشآت حسّاسة إضافية لكيان الاحتلال في جنوب فلسطين المحتلة.

وبخلاف ما أشاعه كثيرون حول الجهد الاستخباراتي العربي والغربي، فإن صنعاء، التي تقود محادثات مباشرة مع السعوديين حول مشروع اتفاق لإنهاء الحرب، أبلغت الرياض، بقرارها، وقالت لها رسمياً، وبصورة مباشرة، إننا ابتداء من تاريخ كذا.. سوف نباشر عمليات قصف لجنوب فلسطين المحتلة، وأن صواريخ ومُسيّرات سوف تعبر الأجواء السعودية في طريقها إلى فلسطين، وأن صنعاء تريد التأكيد أن هذه المقذوفات لا تستهدف السعودية، وأنها تأمل أن لا يحصل أي توقف. وعندما جرت الإشارة إلى إيلات، فالأمر كان ربطاً بالمديات التي تصل إليها صواريخ ومُسيّرات «أنصار الله».

لكنّ الذي حصل هذه المرة، أنه تم تحديث الأهداف، لتشمل نقاطاً عسكرية ومنشآت حسّاسة إضافية لكيان الاحتلال في جنوب فلسطين المحتلة.

وبخلاف ما أشاعه كثيرون حول الجهد الاستخباراتي العربي والغربي، فإن عدد آخر، فيما تولّت البحرية العسكرية الأميركية إسقاط بقية المقذوفات، وفي ذلك اليوم، لم تسقط دفاعات العدو أياً من مُسيّرات أو صواريخ «أنصار الله».

في الوجبة الثانية، استخدمت «أنصار الله» آلية مختلفة في القصف، ما يجنّبها الدفاعات السعودية والمصرية، لكن الذي حصل، هو أن البحرية الأميركية عمدت إلى إسقاط الصواريخ المجنّحة والمُسيّرات، فيما استخدم العدو منظومة «حيتس» لأجل إسقاط الصواريخ الباليستية قبل اختراقها المجال الجوي لفلسطين.

طبعاً، حاولت «أنصار الله» اللجوء إلى أساليب مختلفة لأجل إيصال الصواريخ والمُسيّرات، ولكنّ كل المنظومات الغربية والعربية الموجودة على طول البحر الأحمر، وفي السعودية والعقبة ومصر، عملت بالتعاون مع العدو لمنع وصول هذه الصواريخ، برغم أن بعضها وصل إلى سماء جنوب فلسطين، وكانت واحدة من النتائج المتمثّلة في إثارة الذعر لدى الموجودين في المنطقة، ومن مقيمين أو نازحين فرّوا من غلاف غزة.

لكن، لم تكن هذه هي المساهمة الوحيدة المقرّرة من قبل «أنصار الله»، وتم الانتقال إلى الخطوة التالية التي توجّه ضربات مباشرة إلى السفن المحملة بالبضائع الإسرائيلية التي تعبر البحر الأحمر أو تمر قبالة سواحل اليمن في بحر العرب، وتم تجهيز الفرق البحرية التي تقوم بملاحقة السفن وكان ما كان، إلى أن بدأ العالم يهتم لما يجري. ومع ذلك، فإن صنعاء، وجدت أنه بات من الضروري القيام بخطوات إضافية، بسبب الجرائم المتعاظمة ضد غزة. وكان القرار بمنع مرور أي سفينة تحمل موادّ تخص إسرائيل.

طبعاً، لم يبق أحد في العالم، إلا ونقل رسائل التهديد والوعيد إلى اليمن، وأن أميركا وأوروبا وإسرائيل سوف تضرب اليمن رداً على ما يقوم به، وفي كل مرة كانت رسائل التهديد تصل، كان اليمنيون يرفعون من درجة الضربات للعدو. إلى أن وصلنا إلى مرحلة التهديد، بشنّ حملة عسكرية ضد «أنصار الله» في حال لم تتوقف عن عملياتها في البحر. وهو جوهر ما يعمل عليه وزير الدفاع الأميركي في زيارته للمنطقة الآن.

أهم ما في الأمر، ليس في أن كل هذه التهديدات لن تغيّر من موقف اليمن، بل في كون الولايات المتحدة ومعها الإمارات العربية المتحدة والسعودية، لم تجد أي تجاوب يمني لأجل إعادة إشعال الحرب الداخلية. فقط، لأن بعض خصوم الحوثيين، لمسوا أن الناس سينتفضون ضدهم، ولا يقدرون على تبرير حرب تُفرض خدمةً لإسرائيل التي تقتل الشعب الفلسطيني. وبعد كل المحاولات، لم يجد الأميركيون ومعهم الإمارات، سوى طارق صالح ومعه بعض الوية العمالقة من سلفيّي السعودية، الذين يبدون استعداداً لإعادة إشعال جبهات الحرب مع «أنصار الله». لكنّ السعودية نفسها، تعرف أن ما حصل خلال عامَي الهدنة، لا يتيح لهؤلاء تحقيق أي شيء، ولا حتى إشغال «أنصار الله» عن استمرار عملياتها في البحر الأحمر. كما أوضح المعنيون في سلطنة عمان لساتاليهم، أن توجيه الغرب ضربات عسكرية ضد منشآت في اليمن، سيشعل المنطقة كلها، وأن القدرات الصاروخية الموجودة في حوزة «أنصار الله»، تقدر على إصابة أهداف في البحر من مناطق بعيدة عن ساحل البحر الأحمر.

لكنّ السؤال المغصلة الذي لم يتمكّن الغربيون من الإجابة عنه تركّز على الآتي: في حال قام تحالف حربي بتوجيه ضربة إلى «أنصار الله»، فهل يرد هؤلاء، بزرع البحر الأحمر وبحر العرب بمئات من الألغام التي تم إظهارها في العرض العسكري المركزي لليمن قبل مدة؟ وبالتالي، كيف سيتم تجنّب احتمال تعطل كل أنواع الملاحة في هذه المنطقة؟ وكيف سيكون عليه الوضع بالنسبة إلى قوى موجودة في الساحل الشرقي للبحر الأحمر، وخصوصاً في الصومال، والتي تربطها علاقات خاصة بـ«أنصار الله»، ولديها حساب مفتوح مع جميع الدول الغربية في تلك المنطقة؟

ثمة ما يوجب على الجميع التصرف بطريقة مختلفة إزاء ما تفكر به «أنصار الله»، أو كيفية إقناعها بالعدول عما تقوم به، وإذا لم يتوقف العدوان على غزة، فإن العالم سيستهلك الكثير من الوقت والجهد، حتى يقدر على فكّ شيفرة «أنصار الله»!

واشنطن تعاني لتجميع تحالف دولي في البحر الأحمر

لقمان عبدالله

كشفت وسائل إعلام إسرائيلية أن وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، سيعلن الأسبوع المقبل عن تعاون دولي في البحر الأحمر وباب المندب وبحر العرب تحت اسم «حارس الازدهار». لكن يبدو أن التعقيدات تُلاحق واشنطن ليس فقط في مهام هذا التعاون الدولي، بل أيضاً في تاريخ إعلانه، إذ إن موقع «أكسيوس» الأميركي كان قد ذكر أن موعد الإعلان هو يوم الجمعة الماضي. وفي نهاية الأسبوع، أعلن المتحدث الأميركي جون كيربي أن وزارتَي الخارجية والدفاع تعملان على تجنيد أكبر عدد ممكن من الدول لإرسال سفن إلى قرفة العمل المشترك التي تعمل تحت القيادة المركزية للجيش الأميركي. وقال مسؤولون إسرائيليون إن قرفة العمل الجديدة لن ترافق السفن المبحرة، لكن حقيقة وجود المزيد من السفن الحربية في المنطقة، قد تخلق ردعاً وتمنع الهجمات، كما تسمح بتقديم المساعدة السريعة للسفن التي تتعرّض للهجوم.

أسقط اليمن بدخوله الحرب إلى جانب المقاومة الفلسطينية، دفعة واحدة، حالات الاستخفاف والتوهين التي موبست عليه لعقود طويلة. ولذلك شنّت دول التحالف العربي وشركاؤها الغربيون الحرب عليه لسنوات بهدف إعادته إلى الهيمنة وإخضاعه للوصاية، حينما قرّر التمرّد عليهم ونيل حريته الوطنية.

وبقراره الجريء في فرض حصار مائي على إسرائيل، جعل اليمن جميع داعمي إسرائيل يقفون مذهولين أمام تحدّي صنعاء في مواجهة الغرب الذي يتصرّف على أن البحر الأحمر وبحر العرب وباب المندب حق حصري لدوله، سيما أن ما يحصل في البحر الأحمر هذه الفترة، لم يكن يخطر في بال أحد من الدول الغربية. وحيث ظهر أن كل الغرب بكامل قدراته التكنولوجية وأساطيله عاجز عن استشراف المستقبل بأن اليمن ينطلق بسرعة نحو تفعيل قدراته العسكرية وتوظيف موقعه الجغرافي في سبيل القضية الفلسطينية.

وقد واصلت واشنطن البحث في طريقة لتشكيل هيكل عسكري موسّع في البحر الأحمر. وهو بند رئيسي في زيارة أوستن التي تشمل البحرين وقطر والسعودية وإسرائيل. وتشير المعطيات إلى أن التحالف سيقتصر على توسيع «قوة المهام المشتركة 153»، التي تضم 39 دولة ومهمتها في الأصل مكافحة تهريب السلاح إلى «أنصار الله» عبر البحر الأحمر وخليج عدن، ومقر قيادتها في البحرين.

وقد دفع موقف اليمن الولايات المتحدة وإسرائيل إلى البحث عن بدائل عن قواتها لمعالجة الموقف. لكنّ دول الخليج لا تبدو متحمّسة للأمر، وهي أوكلت إلى وكلائها في اليمن لعب الدور العملاني. وهي خطوة لا تغيّر من الوقائع التي تزعج واشنطن التي تبدو في وضع التشكيك من قبل الحلفاء على نحو أفقدها القدرة على تجميع تحالف دولي قوي. وقالت وكالة «بلومبرغ» إن الدبلوماسية الأميركية تواجه معضلة على كل الجبهات، حيث تشعر الدول بالجراة المتزايدة على التشكيك فيها، ولا سيما في الحرب بين إسرائيل وغزة، ما يدفعها إلى تقييد الوقت المتاح أمام حليفتها إسرائيل لإنهاء المعركة.

ورغم توقّعه تلقّيه ضربات جوية أميركية على غرار تلك التي توجهها القوات الأميركية في العراق، فإن اليمن ماضٍ في قرار المواجهة مهما كانت النتائج. وستكون جبهته أصعب على الإسرائيليين والأميركيين من جبهتَي الشمال والجنوب، وأكثر كلفة على الاقتصاد الدولي، خاصة إذا جرّت معها الصومال المنفلتة هي الأخرى من كل القيود والالتزامات الدولية، وفق قيادات يمنية.

وقد أعدّت صنعاء العدة لتلك المواجهة. هذا ما كتبه على منصة «إكس»، نائب وزير خارجية صنعاء، حسين العزي، الذي أكّد «أننا لم نستعد لقب اليمن السعيد، إلا أننا استعدنا لقب اليمن مقبرة الغزاة»، ودعا الشعب اليمني لشد الأحزمة «فالحرب مع الحلف الصهيوني الدولي أمر محتمل».

> اليمن في حالة استعداد لحرب يريدها أكثر صعوبة على الإسرائيليين والأميركيين من جبهتي غزة ولبنان

صنعاء تحذّر من حرب إقليمية (أ ف ب)

صنعاء ترفض المساومة على غزة

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

بالتزامن مع المساعي الأميركية لتشكيل تحالف بحري حربي في البحر الأحمر وبحر العرب وباب المندب، تصاعدت الضغوط الدولية على صنعاء خلال اليومين الماضيين، إلى مستويات مرتفعة لوقف عملياتها العسكرية ضد السفن المتجهة نحو الموانئ الإسرائيلية. وقالت مصادر في صنعاء لـ«الأخبار» إن ضغوطاً خارجية وصفتها «بالكبيرة تتعرّض لها صنعاء منذ أيام تحت ذرائع متعدّدة» لرفع الحصار الذي تفرضه منذ أسابيع على العدو، مع تقديم وعود بتنفيذ مطالب صنعاء برفع الحصار عن سكان قطاع غزة. وأشارت المصادر إلى أن عدداً من الدول العربية تحوّل إلى وسيط لنقل رسائل أميركا وبريطانيا إلى صنعاء بشأن العمليات الأخيرة التي أجبرت عدداً من الشركات الملاحية الدولية على وقف إبحار سفنها من البحر الأحمر، مضيفة أن واشنطن التي استخدمت عدداً من الأوراق الاقتصادية ضد اليمن، تبعث المزيد من الرسائل إلى الجانب اليمني تشير فيها إلى حرصها على حل المشكلة بطريقة دبلوماسية.

وردّت صنعاء على الضغوط بالتلويح برفع سقف إجراءاتها ضد السفن الأجنبية المتجهة نحو إسرائيل والانتقال إلى المرحلة الثالثة، وهي مرحلة أشد قسوة على الاحتلال الإسرائيلي. وذكرت قيادات عسكرية يمنية خلال الساعات الماضية، أن التحرك الأميركي - البريطاني الأخير جاء على وقع تصاعد هجمات صنعاء التي أحبطت عبور أكثر من 12 سفينة حاويات ووقود كانت متّجهة نحو موانئ الاحتلال الإسرائيلي في غضون أيام قليلة، وتمكّنت من استهداف عدد من الزوارق التابعة للمليشيات التابعة للإمارات في سواحل منطقة الزهرة جنوب مدينة الحديدة. ووفقاً لمصادر عاملة في الصيد، فإن مليشيات خفر السواحل التابعة للإمارات، حاولت أمس الأول التقدم باتجاه المياه الإقليمية التابعة لقوات صنعاء وقوبلت بالاستهداف من الأخيرة.

وتفيد مصادر ملاحية بأن القوات البحرية اليمنية تخوض اشتباكات مسلحة مع مليشيات تابعة للإمارات، ومع حمايات السفن، خاصة أن عدداً من السفن المتّجهة نحو إسرائيل كثّفت إجراءاتها الأمنية، وظهر ذلك خلال استخدام قوات صنعاء عدداً من الصواريخ البحرية في استهداف السفينتين «أم إس سي الانيا» و«أم إس سي بالاتيوم» يوم الجمعة الماضي.

وأكّد مصدر في السلطة المحلية في محافظة الحديدة لـ«الأخبار» أن القوات البحرية تعترض سفينة متّجهة نحو إسرائيل كل ست ساعات وتجبرها على تغيير مسارها، مشيراً إلى أن السفن التي يجري الإعلان عنها هي تلك التي تحاول كسر قرار حظر مرور السفن المتجهة نحو الكيان فقط.

وكانت واشنطن قد طلبت من الجهات اليمنية الموالية للتحالف الخارجي حماية السفن الإسرائيلية، وذلك خلال لقاء جمع السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، مع رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، في الرياض، أول من أمس. وشدّد فاجن على ضرورة انضمام قوات العليمي إلى التحالف البحري الذي دعت إليه أميركا.

> جماعة الإمارات في الجنوب تحاول تخريب مساعي الرياض لإنجاز التسوية مع صنعاء

إلى مصالحها.

وخلافاً للتغطية الإعلامية السعودية المنحازة بالمطلق إلى السردية الأميركية حول البحر الأحمر وباب المندب، يظهر أن الموقف السعودي من الأحداث الجارية من استهداف للسفن الإسرائيلية، لا يجاري الموقف الأميركي، ففي الوقت الذي كان مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، يزور الرياض، علّق وزير خارجية السعودي، فيصل بن فرحان، خلال مؤتمر صحافي للجنة الوزارية العربية المشتركة، ووزير الخارجية النرويجي في أوسلو، على هجمات «أنصار الله» في البحر الأحمر بالقول إن المنطقة لا تحتاج إلى مزيد من التصعيد. وفي موقف آخر، ذكر الوزير السعودي أن بلاده تمضي مع اليمن في مسار السلام. ونقلت وكالة «رويترز» عن مصدرين مطّلعين أن السعودية طلبت من الولايات المتحدة ضبط النفس في الرد على هجمات «أنصار الله».

من الواضح أن الخلاف الأميركي - السعودي حول استهداف اليمن، هو ليس على أصل العدوان، فكلا الطرفين متفقان على إعادة اليمن إلى عهود الوصاية وإلغاء دوره ومنعه من توظيف موقعه. لكنّ الخلاف يدور حول توقيت الخروج من الهدنة والعودة إلى الحرب. أما التردّد السعودي في الدخول في حلف عسكري سببه أن الرياض لطالما طالبت أميركا بالتدخل المباشر في الحرب وكانت واشنطن ترفض، بل كانت أيضاً في كثير من الأحيان تستخدم الحاجة السعودية للابتزاز السياسي والمالي. إضافة إلى أن السعودية لا تريد أن تظهر أمام الرأي العام بأنها تنضم إلى حلف هدفه دعم إسرائيل.

لقمان...

مسوّدة اتفاق إنهاء الحرب السعودية جاهزة للتوقيع

واشنطن تضغط على الرياض لتأجيل توقيع الاتفاق (أ ف ب)

تمرّ السعودية في مرحلة اختبار صعب بين خيارين كلاهما مرّ. فإما أن تخرج من المستنقع اليمني وفق خارطة طريق متفق عليها مع صنعاء، وإما أن تخضع للإملاءات الأميركية وتنخرط في التحالف البحري الدولي، وهذا يعني بقاءها عرضة للابتزاز.

المؤشرات تفيد بأن المملكة، رغم تعرّضها لضغوط أميركية، ماضية في مسار الإسراع بالاستفادة من التجارب السابقة. وهي تعمل على صدّ دعاة الحرب ووكلاء المشاريع الخارجية التي تسعى لإبقاء المنطقة مشتعلة، وتسعى حتى هذه اللحظة للإسراع في إنجاز ملفات الاتفاق للتوقيع عليه، تجنباً للمزيد من عرقلة الإماراتيين أو الوكلاء المحليين.

وأفاد مصدران مطّلعان في صنعاء والرياض «الأخبار» بأن اتفاق السلام جاهزٌ للتوقيع وأن الطرفين وضعا ملاحظاتهما الأخيرة عليه. وقد سُلّمت النسخة المنقّحة إلى مبعوث الأمم المتحدة، هانس غروندبرغ، لأن التوقيع سيكون برعاية الأمم المتحدة. وقالت المصادر إن الأخير شرع بالفعل في إجراءات التنسيق للترتيبات والمراسم البروتوكولية الخاصة بتوقيع اتفاق خارطة السلام، بما فيها تحديد مكان وزمان التوقيع، في أقرب وقت ممكن، وإن كان الاتفاق في سياق مع تصاعد التوتر في البحر الأحمر وباب المندب.

وقالت مصادر صنعاء إن خيارات عدة مطروحة لمكان التوقيع، والكرة في ملعب الرياض التي تتعرّض لضغوط أميركية لتأخير التوقيع والدخول في تحالف حربي ضد اليمن في البحر الأحمر. على أن المملكة لا تزال تتحايل على تلك الضغوط حتى اللحظة، ومن المفترض، في حال صمدت أمامها، أن يُوقّع الاتفاق قبل نهاية السنة.

لكنّ مصادر دبلوماسية قالت إن «ترتيبات التوقيع على اتفاق السلام في اليمن تأجّلت بشكل مفاجئ بعد أن تم تحديدها الأسبوع الجاري، بضغوط أميركية على المبعوث الأممي». وأشارت إلى أن «هناك تأييداً روسياً وسعودياً وعمانياً لتوقيع الاتفاق بعد أن سلّمت الأمم المتحدة أطراف الصراع اليمنية نسخة من صيغة الاتفاق الذي سيجري التوقيع عليه في مسقط، إلا أن واشنطن تعمل على مقايضة تعديل موقفها بوقف صنعاء هجماتها على إسرائيل».

وتفيد مصادر الطرفين بأن الاتفاق مقسّم إلى ثلاث مراحل ويستجيب في مرحلته الأولى لمطلب صنعاء القديم بخصوص الملف الإنساني، وينهي الحصار المفروض على البلد، ويلحظ أيضاً آلية توافقية ترضي الطرفين بشأن تسليم رواتب موظفي الدولة في عموم المحافظات اليمنية، وكذلك تصدير النفط المتوقف حالياً بقرار من حكومة صنعاء.

وترى المملكة أن الوقت الحالي مثالي لها للانتهاء من عبء الحرب لأن انظار العالم بأكمله منصرفة إلى الحرب على غزة. على أن الضغوط لتأجيل الاتفاق ليست مقتصرة على واشنطن، إذ ثمة أطراف يمنية قريبة من الإمارات تسعى لعرقلته. وهذا ما أكّده مساعد رئيس تحرير صحيفة «عكاظ» السعودية، عبدالله آل هتيلة، القريب من دوائر القرار، عبر حسابه في منصة «إكس» حينما كتب أن «الطرف اليمني الذي سيتعاطى بسلبية مع جهود إحلال السلام هو من سيدفع الثمن غالياً وسيكون خارج المعادلة».

كما تخشى المملكة من أن دخولها إلى جانب الأميركيين في التحالف الحربي، سيؤدي بالضرورة إلى العودة إلى مربع الحرب، مع ما يعنيه ذلك من استهداف لمنشآتها الحيوية والنفطية، وهي تعلم علم اليقين أن ليس لدخولها التحالف البحري أي قيمة مضافة يمكن أن تغيّر موازين القوى أو تؤثّر في رسم جديد للخارطة السياسية في المنطقة يكون لها فيه حظ أوفر، فضلاً عن أن حلف واشنطن سيزيد من تعقيد الموقف في البحر الأحمر ويمكن أن يعرّض موانئها، ولا سيما ميناء جدة، للاستهداف.

ويبدو أن الثقة السعودية متزعزعة بالأميركيين الذين يحشدون حالياً دول العالم لدعم إسرائيل في البحر الأحمر، وفي أنها ستُترك وحيدة في نهاية الحرب على غزة من دون النظر

شركات عملاقة تتجنّب البحر الأحمر

أعلنت 4 شركات عملاقة، مسؤولة عن أكثر من 50% من التجارة البحرية العالمية عن تعليق إبحار بواخرها في البحر الأحمر في الأيام القليلة الماضية نتيجة العمليات التي تنفذها قوات صنعاء ضد السفن المتجهة إلى كيان العدو. وهذه الشركات هي: "Maersk" الدنماركية، "CMA CGM" الفرنسية، و"MSC" التي تتخذ مقرها في سويسرا، بالإضافة إلى "Pegg Lloyd" الألمانية. كما أعلنت شركة الشحن OOCL، ومقرها هونغ كونغ، أنها ستوقف شحن البضائع من وإلى إسرائيل وحتى إشعار آخر.

ويؤدي هذا القرار إلى دفع بواخر هذه الشركات للإبحار مسافة إضافية تزيد على 13 ألف كيلومتر للالتفاف حول أفريقيا عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وهي مسافة تزيد وقت الإبحار بين 10 و14 يوماً، ما يؤدي إلى ارتفاع كبير في كلفة الشحن وتالياً في أسعار البضائع.

وقد أشار رئيس هيئة قناة السويس إلى تحوّل 55 سفينة للعبور عبر طريق رأس الرجاء الصالح خلال الفترة من 19 نوفمبر حتى اليوم، من أصل 2128 سفينة عبرت خلال تلك الفترة.

يشار إلى أن ما نسبته 10% من النفط المنقول بحراً عالمياً يمر عبر باب المندب، حيث يعبر يومياً نحو 9,6 مليون برميل نفط، كما تمرّ عبره بضائع بقيمة تريليون دولار سنوياً.

من جهة ثانية، أعلن مدير مرفأ إيلات جدعون غولبر، أن المرفأ فقد نحو 80% من إيراداته خلال الشهر الأخير. وذكر موقع «أكسيوس»، توقف وصول السفن التجارية إلى مرفأ إيلات بشكل شبه كامل.

من المعروف أن المرفأ هو أكبر وجهة للسيارات المستوردة إلى إسرائيل، إذ تُشكّل نحو 75% من النشاط التجاري في المرفأ، الذي يمرّ عبره 45% من السيارات المستوردة.

وفي السياق، أصدر مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، في 12 كانون الأوّل، تعليمات عاجلة إلى موانئ العدو لإزالة المعلومات المتعلقة بوصول ومغادرة السفن من وإلى الموانئ، من مواقعها الإلكترونية، لذلك تظهر بيانات بعض المواقع التي تتابع حركة السفن أن عدد السفن التي يتوقّعها مرفأ إيلات هو صفر.

من جهة ثانية، بدأ العمل بالجسر البرّي للبضائع من الإمارات نحو إسرائيل، حيث تُنقل عبره المواد الغذائية. وتستغرق الرحلة البرية من دبي أربعة أيام بمسافة 2550 كيلومتراً، ومن البحرين يومين وسبع ساعات (1700 كيلومتر). وتبلغ كلفة الكيلومتر الواحد حوالى 1,2 دولار، وهو أغلى قليلاً من النقل البحري العادي، ولكنه أرخص من كلفة طريق النقل حول أفريقيا بما يعادل 20 يوماً.

(الأخبار)

طوفان الأقصى

ملفّ الأسرى «يأسر» نتنياهو
لا «صفر نار» في شمال غزة

غزة ـ **يوسف فارس**

وجد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، نفسه مرغماً على طلب العودة إلى مفاوضات تبادل الأسرى، وهو يعلم أنه سيدفع ثمناً كبيراً هذه المرّة، نتيجة التخبط السياسي والعسكري الذي رافق عملية قتل ثلاثة من الأسرى الإسرائيليين بنيران جيشهم، ومجمل تعامل حكومته مع هذا الملف، والذي أثار فزع الأهالي ودفعهم إلى الشارع للمطالبة باستعادة ابنائهم فوراً وبأي ثمن. ونقلت محطة «سي أن أن» الأميركية عن مصادر قولها إن الاجتماع الذي عقده أول من أمس، رئيس «الموساد» الإسرائيلي، ديفيد برنياع، مع رئيس وزراء قطر، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، في عاصمة أوروبية لم يُكشف عنها، «كان إيجابياً»، وإن الاثنين يتوقّعان استمرار المفاوضات حول إطلاق باقي الأسرى. كذلك، نقلت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن مصادر أمنية مصرية قولها إن كلاً من حركة «حماس» وإسرائيل منفتحتان على التوصل إلى هدنة، لكنّ الخلاف يكمن في التفاصيل.

وذكر موقع «أكسيوس» الأميركي، بدوره، أن مدير «سي آي إي»، ديفيد بيرنز، ورئيس المخابرات المصرية، كامل عباس، أطلعا على مضمون المحادثات.

وكانت «حماس» قد أعلنت رفضها التفاوض على ملف الأسرى، قبل التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، ما وضع نتنياهو وأركان حكومته أمام خيارات صعبة، إذ تحدّث الكاتب في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، عاموس هارئيل، عن تضارب بين هدفين وضعهما نتنياهو - وهما استعادة الأسرى والقضاء على «حماس» -، ولا يمكن تحقيقهما معاً. وفي الصحيفة نفسها، كتب يوسي فيرتر أن نتنياهو هرب من المسؤولية بعد مقتل الأسرى الثلاثة، ثم رفض الاجتماع مع أهالي الأسرى، رغم أنه سارع إلى حصد المكاسب عندما جرى إطلاق عدد من هؤلاء خلال الهدنة، مقارناً بينه وبين الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي خصّص ساعتين من وقته للقاء عائلات الأسرى الأميركيين الذين يحملون جنسيات إسرائيلية. ميدانياً، وبعد 72 يوماً على بدء الحرب، تشهد جبهات القتال في غزة، حالة من الروتين في نسق فعل العدو، وتحديداً في خطوط التماس شمال وادي غزة، حيث تحافظ الدبابات على حالة من عدم الثبات، تتقدّم إلى مناطق انسحبت منها سابقاً، ثم تعاود الانسحاب والتموضع سريعاً. وفي مقابل ذلك، يشير تجدّد الاشتباكات في كلّ الميادين والجبهات، إلى أن خلايا المقاومة في شمال القطاع تمكّنت بشكل مستمر من إعادة بناء ذاتها عقب كل خسارة منيت بها.

جبهات القتال

في بلدة بيت حانون أقصى شمال قطاع غزة، والتي انطلقت العملية البرية فيها قبل نحو 50 يوماً، شهدت

> **خلايا المقاومة في شمال غزة تمكّنت بشكل مستمر من إعادة بناء ذاتها**

الأيام الثلاثة الماضية اشتباكات ضارية، تخلّلها تفجير عدد من الآليات. ويشير هذا الفعل في منطقة تلقّت الكتلة الكبرى من التمهيد الناري الجوي، وأخرجها جيش العدو من تصنيف «منطقة عمليات ساخنة»، إلى أن خلايا المقاومة، ولا سيما التابعة لـ«كتائب القسام»، استطاعت الاستفادة من انتقال العمليات إلى مناطق أخرى، وأعادت ترميم خلاياها إلى الحد الذي أهّلها للعمل مجدّداً بأعصاب باردة، وإيقاع خسائر بشرية محقّقة في صفوف العدو.

أما المفاجأة الثانية، في الجبهات التي من المفترض أن تكون خاملة وآمنة لقوات العدو، فقدّمتها أحياء الشيخ رضوان والنصر والتوام في القطاع الغربي من شمال مدينة غزة. هناك، نفّذت المقاومة، خلال الأيام الماضية، العشرات من العمليات المدروسة بعناية، من مثل قنص الجنود والكمائن بالعبوات الناسفة الرعدية للقوات الراجلة، إلى جانب استهداف الدبابات بالقذائف المضادة للدروع. وأعلنت «كتائب القسام»، أول من أمس، قنص أربعة جنود وتفجير ثماني آليات وتفجير عبوة «رعد» في قوة راجلة، ووثّقت كل ما سبق بالصوت والصورة. وهو عين ما

اشتباكات ضارية في الجبهات التي كان الجيش الإسرائيلي يعدّها آمنة وخاملة (أ ف ب)

حصل أيضاً في منطقة جحر الديك شرق المنطقة الوسطى، والتي اتخذت منها القوات الراجلة في جيش العدو، مناطق آمنة للنوم والراحة، وبنت فيها عدة خيام ونقاط تمركز، حيث داهمها جنود «القسام» من فتحة نفق، واستطاعوا الإجهاز على عشرة جنود منها من مسافة صفر، بحسب بيان للكتائب.

الجبهات الساخنة

وفي مخيم جباليا، يمكن سماع العشرات من الشهادات التي يرويها السكان، عن معارك طاحنة لم يخضها المقاتلون فقط، وإنما شارك فيها شباب المخيم ورجاله، متصدّين للقوات الغازية التي اقتحمت، منتصف الأسبوع الماضي، حي القصاصيب خلف عيادة «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» وسط المخيم، حيث دارت اشتباكات شرسة مع جنود القوات الخاصة. ويقدّر رجال المخيم أن أكثر من 30 جندياً قُتلوا، ويردّدون أسماء شهداء ومقاومين قادوا تلك المعركة. وإذ لم يدم الاقتحام الإسرائيلي لقلب المخيم سوى ساعات، فقد تمكّن المقاومون، عقب تراجع جنود الاحتلال إلى نقاط التمركز في أحياء مشروع بيت لاهيا والفالوجا وتل الزعتر، من تفجير عشرات الآليات. أما في حي الشجاعية، الذي فوجئ سكانه بسقوطه في يوم واحد، حينما تمكّنت الدبابات من الوصول إلى مفترق السنفور وشارعي مشتهى وبغداد خلال ساعات، فقد طبّق المقاومون مبدأ «المرونة»، إذ مهّدت المدفعية والطائرات الحربية، ثم عبرت القوات البرية، ثم مشّطت بالسلاح الثقيل، ليبدأ بعدها العمل، والمتمثل في أكثر من خمسين اشتباكاً في كل 24 ساعة. والمنطقة التي وصفها قادة جيش الاحتلال بأنها «مرعبة»، استطاعت برفقة مخيم جباليا، القضاء على ربع قوة «غولاني» التي كان وزير الحرب، يوآف غالانت، قد أعلن أن جنودها جاؤوا إلى هناك لإغلاق حسابهم المفتوح منذ حرب 2014.

وفي جبهة جنوب القطاع، التي تشهد الزخم الأكبر من العملية الجوية والبرية، استطاعت المقاومة، خلال الأسبوعين الماضيين، تدمير المئات من الدبابات وتنفيذ العشرات من الكمائن المؤثّرة. والميزة الكبرى التي ساهمت في زخم جبهة القتال الجنوبية، هي أنها بقيت خارج الاستنزاف في الخمسين يوماً الأولى من الحرب، فضلاً عن أن الهجوم البري فيها، بدأ من المحور الشرقي الذي يحوي كلّ الخطوط الدفاعية المعدّة منذ سنوات. كل ذلك، أعطى لميدان الجنوب أفضلية الاستدامة والزخم.

في خلاصة الأمر، ساهم التمدّد الأفقي الواسع، الذي تضمّن في مرحلة ما بعد الهدنة، فتح ثلاث جبهات معروفة بشراستها (الشجاعية، جباليا وخانيونس) في تشتيت تركيز النار الآتية من سلاح الجو، وتخفيف ضغط سلاح المدفعية، على جبهات القتال السابقة (الشيخ رضوان، بيت حانون وجحر الديك). كما ساهمت جهوزية جبهات القتال الساخنة، مع مشاركة الجبهات الباردة، في زيادة مستوى الاستنزاف، ما رفع بالتالي حصيلة خسائر العدو البشرية إلى مستوى قال المتحدث باسم جيش الاحتلال: «إننا لم نرَه من قبل». ويدلّل كل ذلك على أن الوصول إلى مرحلة «صفر نار» في أيّ من جبهات القتال في غزة بعيد المنال.

إسرائيل في «حرب اللاخيار»
هروب من الهزيمة... إلى «انتصار» متعذّر

علي حيدر

كرّر رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، وغيره من المسؤولين الإسرائيليين، تأكيد حاجة الكيان إلى أشهر إضافية لإتمام حربه على قطاع غزة؛ ذلك أن «النصر يتطلب مزيداً من الوقت، ولكننا مصمّمون على المواصلة حتى النهاية». وإذ تحوّل هذا المطلب إلى ثابتة في الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي، فإن النقاش حوله لا يزال مستمراً مع المسؤولين الأميركيين الذين لا يكاد يغيب أحدهم، حتى يطلّ آخر لتعزيز عملية الإشراف على إدارة الحرب. وعلى ضوء ما تقدّم، تُطرح مجموعة أسئلة: أيّ رسائل يحملها المطلب المذكور على مستوى الإقرار بحدود قوّة إسرائيل؟ وما هو منبع الحاجة إلى مزيد من الوقت؟ ولماذا الإصرار على التمديد على رغم تعارضه مع مبدأ تجنّب الحروب الطويلة؟

الواقع أن هذه الحاجة تنبع من فشل العدو، إلى الآن، في تدمير قدرات حركة «حماس» وبقية فصائل المقاومة، على رغم مضيّ أكثر من 70 يوماً على حرب أتسمت بالتدمير الممنهج، حيث لا يزال الأداء العملياتي لـ«كتائب القسام» يكشف عن احتفاظها بالقدرة على المبادرة والردّ والقيادة والسيطرة. ويضاف إلى ذلك الفشل، إخفاق الاحتلال في تأليب المجتمع الفلسطيني في القطاع على المقاومة، ودفعه إلى مغادرة أرضه في إطار مخطّط التهجير. ومن هنا، وجدت قيادة العدو نفسها أمام خيارات محدودة: إمّا أن تواصل الحرب مع ما تنطوي عليه من أثمان ومخاطر، أو أن تكتفي بما تحقّق على المستوى التكتيكي. لكنّ الخيار الأخير يستبطن خسارة مفضوحة، وستترتّب عليه الكثير من التداعيات الإستراتيجية التي تمسّ بمكانة إسرائيل الإقليمية وصورتها الردعية، إضافة إلى تهاوي كل الطاقم القيادي السياسي والأمني الذي فشل في مهمّتَي الردع والدفاع (بفعل طوفان الأقصى)، وفي مهمّة الهجوم أيضاً.

وعليه، لم يعُد أمام القيادة الإسرائيلية سوى خيار مواصلة الحرب، على أمل أن يتحقّق بعض من الأهداف المعلَنة، وهو ما يحضر في وعي مؤسّسات القرار، ويعبّر عنه الخبراء الأمنيون، ومن بينهم مستشار الأمن القومي السابق، اللواء غيورا آيلند، الذي أكّد أن «النصر يتحقّق عبر مراكمة الكثير من الانتصارات التكتيكية. وسيسلب هذا الأمر من حماس قدراتها العسكرية... وفي النهاية، فإن سلطتها ستنهار، وسنصل إلى الانتصار». لكن آيلند أقرّ أيضاً بأن «الطريق (إلى ذلك) كما نرى، طويلة جداً، ويجري الحديث عن أشهر إضافية، وأنا أوافق على ذلك».

مع ذلك، فإن خيار مواصلة الحرب يحتاج إلى غطاء ودعم أميركيَّين على المستويات كافة. وفي هذا الإطار، طمأن مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، إلى استمرار ذلك الدعم، لكنه شدّد على ضرورة الانتقال إلى تكتيكات أخرى، عنوانها مطاردة قادة حركة «حماس»، وهو ما «سيستغرق أشهراً إضافية». لكن بقاء المقاومة قادرة وفاعلة في القطاع، سيحول ليس فقط دون تحقيق الأهداف الإسرائيلية، وإنّما أيضاً ما تخطط

اليديد من «حرب الضرورة»، هو التسليم بالهزيمة التي تلقّتها إسرائيل في «طوفان الأقصى» (أ ف ب)

له الإدارة الأميركية في اليوم التالي من إنتاج سلطة سياسية تُكمل ما بدأته إسرائيل، وتهيّئ الأرضية لإعادة إنتاج وهم المسار السياسي، إذ إن تلك النتائج مشروطة بخضوع «حماس» أو تطويعها أو تدميرها، وهو ما لم يحدث أيّ منه إلى الآن، ولا يُتوقّع أن يحدث. وعندها فقط، سيكتشف الأميركيون والإسرائيليون بالملموس أنهم أمام طريق مسدود.

كذلك، تحتاج قيادة العدو إلى المحافظة على زخم تأييد الجمهور الإسرائيلي لاستمرار الحرب، وهو تأييد لا يزال عالياً في الواقع، من دون أن يتعارض مع وجود أغلبية توافق فقط على هُدن من أجل إجراء صفقات تبادل تؤدي إلى إنقاذ الأسرى الموجودين في غزة، وبالتالي سلب المقاومة إحدى أهم أوراق القوة التي تحتفظ بها. لكنّ القادة الإسرائيليين يدركون أن مواصلة القتال لأشهر إضافية «باهظة جداً من الناحية المالية، وباهظة أكثر من ناحية القتلى الإسرائيليين، كما أنها تؤجّل موضوع الحل في الشمال لأنه قبل الانتهاء من الجنوب لن نستطيع (فعل شيء) هناك (في الشمال)». ولذا، يحرص المسؤولون الإسرائيليون على تبيان أهمية استمرار الحرب للقضاء على التهديد الذي تشكله «حماس»، وذلك خشية أن تُضعف الخسائر والضغوط التي يتعرض لها الجمهور موقفه المؤيّد للحرب، التي يجري تصديرها بوصفها «حرب اللاخيار» و«الحرب الوجودية»، علماً أن هذه الأخيرة تدور بين كيان يُصنّف بالمعايير التكنولوجية والعسكرية، قوة عظمى إقليمية، ويحظى بدعم هائل من الولايات المتحدة، في مقابل حركة مقاومة محاصرة في نحو 365 كلم مربعاً، مع أكثر من مليوني شخص، منذ أكثر من 16 عاماً.

وعلى رغم تعارض هذا التوجّه مع مبدأ أساسي في الإستراتيجية الإسرائيلية العامة، وهو تجنّب الحروب الطويلة، وحسم المعارك في أسرع وقت ممكن، إلا أنه ينطلق في الواقع من حقيقة أن ما تخوضه إسرائيل هو فعلاً «حرب الضرورة». ذلك أن البديل منها هو التسليم بالهزيمة التي تلقّتها في «طوفان الأقصى»، الذي هزّ العديد من مرتكزات الكيان، وأحدث فراغاً على مستوى الشعور بالأمن القومي والشخصي، لا يمكن ملؤه إلا بالإصرار على أهداف من قبيل اجتثاث التهديد والحسم العسكري. ويضاف إلى ما تقدّم، إدراك إسرائيل استحالة تطبيق مبدأ الحرب السريعة، بفعل «تغيّر التهديد وتغيّر العدو». ويلخّص هذا المفهوم حقيقة التحول الذي طرأ على معادلات بناء القوة والخطط العملياتية؛ حيث تراكم في وعي إسرائيل، على مرّ الحروب التي خاضتها، من مواجهاتها مع المقاومة في لبنان وخصوصاً منها حرب 2006، والجولات التي خاضتها مع المقاومة في غزة، أن للقوة حدوداً، الأمر الذي يتأكد أيضاً وأيضاً في المعركة الجارية حالياً، حيث تنعدم أيّ قيود سياسية داخلية أو خارجية، ويغيب أيّ تقنين للدعم الأميركي، من دون أن يتمكّن العدو من تحقيق انتصاره المأمول. ولعل ذلك ستكون له تداعيات إستراتيجية على مستقبل الكيان وموقعة في المعادلات الإقليمية.

> **يغيب أيّ تقنين للدعم الأميركي، من دون أن يتمكّن العدو من تحقيق انتصاره المأمول**

المقاومة تواصل الإشغال شمالاً
ارتقاء متدرّج يؤرّق العدو

تحافظ المنطقة الجنوبية الحدودية مع فلسطين المحتلة، على وتيرة مرتفعة من العمليات التي تنفّذها المقاومة في لبنان، ضد أهداف عسكرية إسرائيلية، على طول الحافة الحدودية من الناقورة غرباً، إلى مزارع شبعا شرقاً. وفي المقابل، يرفع العدو من وتيرة اعتداءاته على القرى الحدودية، مستهدفاً أحياناً مناطق في عمق الجنوب. لكن، إلى اليوم، لا يزال إيقاع تبادل النيران مضبوطاً - إلى حدّ بعيد - ضمن قواعد الاشتباك التي باتت معروفة، وعنوانها العام: الفعل وردّ الفعل؛ إذ في الأعمّ الأغلب، فإن المقاومة هي التي تبادر إلى تنفيذ العمليات ضدّ مواقع العدو، ضمن مدى جغرافي محدود. وفي المقابل، يهاجم الأخير في القرى الحدودية عموماً، متجنّباً أيضاً توجيه ضربات في العمق اللبناني. لكن، ما يُسجّل على أنه ارتقاء، هو تعزيز المقاومة نيرانها، نوعاً وكمّاً، وبشكل يومي، حيث زادت من استخدام الصواريخ الموجّهة بأنواعها المختلفة، وخصوصاً تلك «الفراغيّة»، التي تتسبّب بدمار ملحوظ وواضح في المباني التي تستهدفها. كما كثّفت من إطلاق صواريخ «البركان» التي تُحدث أيضاً انفجاراً كبيراً أينما سقطت. وفي المقابل، رفع العدو من وتيرة استخدام الطائرات الحربية في الإغارة على منازل وأهداف ضمن القرى الحدودية. كما بات يعمد إلى تمشيط مدفعي يومي، يطلق فيه عشرات القذائف المدفعية على القرى وأحراجها، على طول الحافة الحدودية.

وصباح أول من أمس، نفّذ المقاومون هجوماً جوياً بطائرة مُسيّرة انقضاضية على تموضع لجنود الاحتلال خارج ثكنة «راميم» (في قرية هونين اللبنانية المحتلة). وفي وقت لاحق، أعلن الجيش الإسرائيلي مقتل جندي في العملية، وإصابة آخرين، منهم إصاباتهم خطيرة. وتُعتبر هذه العملية نوعيّة من حيث التحضير والإعداد والتنفيذ؛ إذ إن تموضع الجنود الذي استُهدف، كان في موقع خلفيّ لا يمكن رصده من الأراضي اللبنانية، ما يعني أن المقاومة استخدمت وسائط استخبارية نوعية لتحديد الهدف، وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن «المقاومة تستخدم لاستطلاع أهداف من هذا النوع، طائرات مُسيّرة استطلاعية، قبل تنفيذ العملية، من دون أن يتمكّن العدو من اكتشافها أو اعتراضها». كما أنه بات من الواضح أنها تستخدم هذه المُسيّرات، بوتيرة ملحوظة، حيث أعلن الجيش الإسرائيلي، مرات عديدة خلال الأيام الفائتة، اشتباهه باختراق مُسيّرات أجواء فلسطين المحتلة، ما دفعه إلى إطلاق عشرات الصواريخ الاعتراضية. أما من حيث التنفيذ، فيُسجّل نجاح لافت لدى المقاومة في استخدام الطائرات المُسيّرة المفخّخة، والتي تنقضّ على أهدافها بشكل دقيق، وتحقّق إصابات مباشرة، من دون أن تتمكّن أنظمة الإنذار الإسرائيلية المعقّدة من اكتشافها، ثم اعتراضها.

ويوم أمس، واصل حزب الله استهداف ثكنات العدو ومواقعه وتجمّعات جنوده على طول الحدود، موقعاً المزيد من القتلى والجرحى في صفوفه. وأعلنت المقاومة الإسلامية، في سلسلة بيانات متلاحقة، استهداف جنود الاحتلال في بركة ريشا ومحيط موقع حانيتا وشرق سعسع وحرج عدائر وجلّ العلام ودوفيف، ومحيط قرية هونين. كما طاولت هجمات المقاومين ثكنة «أفيفيم»، ومقرّ قيادة مستحدثاً قرب «إيفن»، وجنوداً في هونين. وفي هذه الأثناء، كان وزير الحرب الإسرائيلي، يوآف غالانت، يجري تقييماً للوضع في منطقة المطلّة على الحدود مع لبنان، بالتعاون مع قائد القيادة الشمالية وقادة آخرين. وفي حديث أجراه هناك مع جنود الجيش، قال غالانت إنه «إذا أراد حزب الله أن يصعّد مستوىً واحداً، فسنصعّد خمسة - لا نرغب في ذلك، لكنّنا لن نسمح بإجلاء سكان الشمال لفترة طويلة جداً». كما تلقّى غالانت إحاطة عن نشاط الجيش «ضدّ أهداف حزب الله في المنطقة»، وفقاً للإعلام العبري.

وتحدّثت وسائل الإعلام الإسرائيلية، في غضون ذلك، عن إطلاق صواريخ موجّهة من لبنان نحو مستوطنة «أفيفيم» في الجليل الأعلى، إضافة إلى 6 صواريخ على الأقلّ استهدفت مستوطنة «مرغليوت» (هونين)، التي دوّت فيها صفارات الإنذار. وأتى هذا فيما وزّع «مجلس الجليل الأعلى» تعليمات جديدة على من بقي من المستوطنين في 13 مستوطنة عند الحدود مع لبنان، بـ«البقاء في الملاجئ حتى إشعار آخر». أما المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي فقال، في تقييم حول الوضع في الشمال، إن «جنوب لبنان سيكون منطقة حرب طالما أن حزب الله منتشر هناك»، في حين اعتبرت وسائل إعلام عبرية أن «ما حصل في الشمال، هو أن حزب الله فرض منطقة أمنية في الجانب الإسرائيلي، وينفّذ عمليات بشكل يومي».

مع هذا، لا يزال العدو يعوّل على «حلّ سياسي» للتصعيد على الحدود مع لبنان، حيث قال وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، أمس، خلال لقاء نظيرته الفرنسية، إن حزب الله «يعرّض لبنان والمنطقة برمّتها للخطر»، مضيفاً أنه «يمكن حلّ المشكلة دبلوماسياً أو بالعمل العسكري»، متابعاً أنه «فقط تنفيذ القرار 1701 وإبعاد إرهابيّي حزب الله شمال نهر الليطاني سيمنعان الحرب في لبنان». وتحدّث الوزير الإسرائيلي عن «المحادثات التي أجريناها في الأسابيع الأخيرة، حول الترويج لتحرّك دبلوماسي دولي من شأنه إزالة تهديد حزب الله من الحدود الشمالية لإسرائيل، والسماح لعشرات الآلاف من الأشخاص الذين تمّ إجلاؤهم بالعودة إلى منازلهم بأمان»، لافتاً إلى «أننا قمنا بتشكيل مجموعة عمل مشتركة لفرنسا وإسرائيل، بهدف العمل بالتنسيق لتنفيذ القرار 1701».

كذلك، قال كوهين: «نسمع من العالم دعوات لوقف إطلاق النار ضد حزب الله وحماس وذلك يُعتبر مكافأة للإرهاب»، مضيفاً: «نحن لا نقاتل حماس فحسب، بل نقاتل أيضاً الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان».

إلى ذلك، أعلن حزب الله، أمس، استشهاد المقاومين موسى مصطفى «جهاد» من بلدة بيت ليف الجنوبية، وحسن الضيقة «أسامة» من بلدة حزّين البقاعية، وحسن معن سرور «علي إبراهيم» من بلدة عيتا الشعب الجنوبية.

> **كوهين: نحن لا نقاتل حماس فحسب، بل نقاتل أيضاً الحوثيين وحزب الله**

طوفان الأقصى

2023 الأكثر دموية في الضفة: واشنطن تمهّد لإزاحة عباس

رام الله ـ **أحمد العبد**

بات واضحاً أن ما تعيشه الضفة الغربية المحتلة، ليس مجرد عملية أو حملة عسكرية، بل حرب غير معلنة تشبه إلى حدّ كبير ما شهدته عام 2002 (السور الواقي)، حين كانت دبابات الاحتلال تحتلها بشكل كامل، وتمارس أبشع الجرائم، وهذا ما تقوله حصيلة الشهداء والأسرى والجرحى اليوم. فمنذ بداية العدوان على غزة في 7 أكتوبر، استشهد في الضفة نحو 300 فلسطيني، ومنذ بداية العام الجاري نحو 505، ما جعل عام 2023 من أكثر الأعوام دموية في السنوات الأخيرة، مع ما رافق ذلك من عمليات هدم واسعة لمنازل المواطنين وتدمير للبنى التحتية، وحملة اعتقالات هي الأوسع من نوعها، طاولت أكثر من 4500 مواطن في خلال شهرين فقط. ولا تكاد ليلة تمر على الضفة من دون عمليات توغل أو اقتحام لمعظم

> تشبه المقترحات التي قدّمتها واشنطن لسلطة رام الله، تلك التي قدّمتها للتخلص من ياسر عرفات

مدنها وبلداتها، تخلّف وراءها ضحايا ودماراً. وبعد عملية عسكرية واسعة في مخيم جنين استمرت ثلاثة أيام، شنّت قوات الاحتلال، مساء السبت، عملية مشابهة في مدينة طولكرم، أسفرت عن استشهاد 5 شبان في مخيم نور شمس، إضافة إلى استشهاد شاب سادس في جنين متأثراً بجروح أُصيب بها قبل أيام. ودفع جيش العدو بعشرات الآليات والجرافات العسكرية إلى «نور شمس»، وعمد إلى تجريف الشوارع والبنى التحتية في المخيم الذي

فلسطينيون يتفقدون الأضرار بعد غارة إسرائيلية على مخيم نور شمس (أ ف ب)

تحوّل إلى منطقة عسكرية مغلقة. كما اغتال الشابين محمود جابر (22 عاماً)، وهو شقيق قائد «كتيبة طولكرم» في «سرايا القدس» محمد جابر، وغيث شحادة (25 عاماً)، بعد قصفهما بطائرة مُسيّرة في حارة المنشية، حيث تُركا ينزفان مع عدد من الجرحى، إثر عدم سماح قوات الاحتلال لسيارات الإسعاف بالدخول إلى المخيم. كذلك، شنّت طائرات الاحتلال المُسيّرة، والتي باتت السلاح القاتل الرئيسي في الضفة، أكثر من 4 غارات في المخيم خلال العملية، بينما نجح مرور عشر ساعات، انسحب جيش العدو من المخيم، مخلّفاً دماراً كبيراً، علماً أنه كان اقتحم بالتوازي عدة ضواحٍ وبلدات قريبة من طولكرم، وثّقت مقاطع مصوّرة صراخ الجنود الإسرائيليين خلال الاشتباكات. وبعد من مثل حي ذنابة الجديدة وضاحية اكتابا، حيث شنّ حملة اعتقالات واسعة، وهو ما شهدته أيضاً مدن نابلس وأريحا وقلقيلية والخليل.

وعلى خطّ مواز للتصعيد الأمني الواسع في الضفة من قبل جيش الاحتلال ومستوطنيه، تنشغل الولايات المتحدة بإعادة هندسة السلطة الفلسطينية ومهامها وأدوارها، ومحاولة تذليل العقبات في ما بينها وبين إسرائيل، والتي كان آخرها مسألة أموال المقاصة. والظاهر أن مستشار «الأمن القومي» الأميركي، جيك سوليفان، نجح، خلال جولته الأحدث في المنطقة، في التوصل إلى تفاهمات بشأن الأزمة الأخيرة، تنصّ على تسليم السلطة، دولة الاحتلال، قائمة بأسماء متلقّي الرواتب في قطاع غزة، على أن «يتم استثناء المحسوبين على حركة حماس من تلقّي الرواتب، كشرط لتحويل حصة غزة من عائدات الضرائب». وأتى ذلك بعد أن كانت رام الله رفضت تسلّم العائدات الضريبية إثر اقتطاع جزء منها من قبل تل أبيب بعد 7 أكتوبر، ما أدخلها في أزمة مالية لم تستطع معها صرف رواتب لموظفيها.

وهكذا، بات واضحاً أن السلطة باتت تحت المشرط الأميركي، الذي يبدو صاحبه عازماً على إجراء تشريح لها تحت حجة «تجديدها»، استعداداً للدور المطلوب منها لعبه في غزة، والذي لا يزال يعارضه في كل الأحوال الجانب الإسرائيلي. ومع ذلك، يتواصل طرح هذا الملف بكثافة في خلال زيارات المسؤولين الأميركيين للضفة، وآخرهم سوليفان الذي التقى عباس، الجمعة الماضي، ليصبح أحدث مسؤول أميركي رفيع يحث «أبو مازن» على «تبنّي تغيير سريع»، كان طلبه منه أيضاً وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، خلال لقائه به في أواخر تشرين الثاني الماضي، عندما ناقشا الحاجة إلى «إصلاحات لمكافحة الفساد وتمكين المجتمع المدني ودعم الصحافة الحرة».

ومن هنا، تبدو هذه المرحلة، سياسياً أيضاً، شبيهة بأوضاع الضفة الغربية في أعقاب عملية «السور الواقي»، حين انشغلت الإدارة الأميركية بإحداث تغيير في السلطة الفلسطينية، لتنحية الرئيس الراحل، ياسر عرفات، الذي انتهى الأمر به محاصراً في مقر المقاطعة. وتقترب المقترحات التي تقدّمها واشنطن اليوم، على اختلاف السياقات والشخصيات، من تلك التي صدرتها خلال الانتفاضة الثانية؛ إذ مهّدت وقتها لعزل عرفات من خلال تقوية مكانة عباس في مرحلة تولي الأخير رئاسة الوزراء، ومنحه صلاحيات واسعة، بينما تطلب اليوم تنازل عباس عن بعض سيطرته على السلطة، وتعيين نائب له، وتسليم المزيد من الصلاحيات التنفيذية لرئيس الوزراء، وإدخال شخصيات جديدة في القيادة.

واللافت، هنا، أن عباس أبدى، في مقابلة أجراها أخيراً مع وكالة «رويترز»، انفتاحه على بعض المقترحات الأميركية، بما في ذلك ضخّ «دماء جديدة» بمهارات تكنوقراطية، ومنح مكتب رئيس الوزراء المزيد من الصلاحيات التنفيذية، في حين تبدو حظوظ أمين سر اللجنة التنفيذية لـ«منظمة التحرير»، حسين الشيخ، الأوفر لخلافة عباس. إلا أن صحيفة «صنداي تلغراف» البريطانية نقلت عن مصادر مطّلعة، قولها إن «البيت الأبيض يعتقد أن الرئيس محمود عباس غير قادر على قيادة السلطة، وإن مسؤولي الأمن القومي الأميركي يواجهون حقيقة وهي ضعف إدارة عباس وتراجع شعبيته»، في مقابل «شعبية حماس المتزايدة في الضفة الغربية»، والتي تمثّل إلى جانب «الفساد في السلطة» «تحدياً أمام أي خطة»، أمضى المسؤولون الأميركيون «أسابيع» في صياغتها.

أكثر من 100 هجوم في شهرَين: التحشيد الأميركي لا يمنع اشتداد المقاومة

الحسكة ـ **أيهم مرعي**

بعدما أحصى مراسل قناة «فوكس نيوز» الأميركية لشؤون الدفاع، لوكاس تومليونسون، 100 هجوم على القواعد الأميركية في كل من سوريا والعراق، منذ الـ 17 من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، أعلنت «المقاومة الإسلامية في العراق» استهداف أربع قواعد في سوريا خلال يوم السبت، هي: «كونيكو» و«العمر» في ريف دير الزور، بالإضافة إلى «خراب الجير» و«المالكية» في ريف الحسكة، فضلاً عن «عين الأسد» في العراق، ليرتفع عدد الهجمات إلى 103. وتزامنت هذه العمليات مع إعلان وزارة الدفاع الأميركية عن زيارة قام بها قائد القيادة المركزية الأميركية، الجنرال مايكل كوريلا، إلى سوريا والعراق. إذ قال «البنتاغون»، في بيان، إن كوريلا «سافر إلى العراق وسوريا للقاء القادة الرئيسيّين والقوات الشريكة وأعضاء الخدمة الأميركية هناك، والحصول على تقييم شامل لتقدمنا في مهمة هزيمة داعش، والموقف من حماية قواتنا».

وبالتوازي مع ذلك، كشفت قناة «CNN» الأميركية أن «قاعدة عين الأسد تعرّضت لهجوم أثناء زيارة قائد القيادة المركزية الأميركية لها»، من دون تقديم تفاصيل أخرى. واعلنت «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، من جهتها، في بيان، أن «دورية تابعة لقواتنا عثرت على قاعدة تضم منصات إطلاق صواريخ في محيط مدينة الشدادي في ريف الحسكة». وأشارت إلى أن «الدورية كانت تبحث عن مصادر استهداف القواعد المشتركة لقسد والتحالف الدولي، والتي عادة ما تهدد حياة السكان»، مضيفة أن «القوات عثرت أيضاً، في عملية استباقية، على صهريج معدّل، مجهز بقواعد لإطلاق الصواريخ في ريف دير الزور الغربي، وذلك لاستهداف القواعد الأميركية القائمة في ريف دير الزور».

ويستبطن إعلان «قسد» إقراراً بقدرة المقاومة على نقل عملياتها من الحدود السورية - العراقية، إلى داخل مناطق سيطرة «الإدارة الذاتية»، والتي تعدّ معاقل نفوذ للأميركيين في سوريا. كما أن وجود قواعد كهذه يدلّ على احتمال ارتفاع وتيرة عمليات المقاومة، التي باتت قادرة

> باتت المقاومة قادرة الآن على استهداف القواعد الأميركية في سوريا، انطلاقاً من ثلاث مناطق

الآن على استهداف القواعد الأميركية في سوريا، من ثلاث مناطق هي: الحدود السورية - العراقية، ومناطق سيطرة الجيش السوري، ومناطق «قسد». ويؤشّر ذلك، أيضاً، إلى تمكّنها من تشكيل مجموعات تابعة لها داخل تلك المناطق، ما يعني ارتفاع الخطر على الوجود الأميركي غير الشرعي، وتعاظم إمكانية قاعدة «مطار خراب الجير» في ريف الحسكة، وذلك تزامناً مع وصول دفعات من الأسلحة والمعدات برّاً من كردستان العراق إلى القواعد القائمة في دير الزور والحسكة.

كما أن زيارة الجنرال كوريلا لسوريا والعراق، جاءت لرفع معنويات الجنود الأميركيين الذين أصيب عدد منهم بحالات انهيار عصبي، ناتجة من عدم القدرة على الوصول إلى الملاجئ أثناء الهجمات. وإضافة إلى ما تقدّم، توضح مصادر ميدانية، في حديث إلى «الأخبار»، أن «زيارة كوريلا كانت بهدف رئيسي هو الاطلاع على فعالية التجهيزات والمعدات التي جرى نصبها لإحباط هجمات المقاومة، ومنع الأخيرة من تحقيق أهدافها»، مضيفة أن الزيارة تهدف أيضاً إلى «التأكيد على استمرارية الوجود الأميركي في البلدين، وعدم الخضوع لإرادة المقاومة المدعومة من إيران في الخروج منها».

وتتابع المصادر أن «كوريلا أبلغ شركاءه أن الوجود الأميركي مستمر، وأن النقاش قائم مع الجميع لبحث آلية لوقف هذه الهجمات، وخاصة مع الجانب العراقي»، مضيفة أن «وجهة النظر الأميركية لا تزال تركز على توجيه ضربات إلى المقاومة لردعها ووضع حدّ لهجماتها ضد المصالح الأميركية في المنطقة». وترجّح مصادر «هجمات المقاومة التي تجاوزت الـ 100 في كل من سوريا والعراق خلال الشهرين الفائتين، بزخم أكبر، طالما أن الولايات المتحدة تواصل تقديم الدعم المفتوح للعدو الإسرائيلي في حربه على أهالي قطاع غزة»، مؤكدة أن «المقاومة باتت تملك خبرة جيدة في عمليات الاستهداف، التي لم يعد سراً أن بعضها بات يُنفّذ من داخل مناطق النفوذ الأميركي، وهو ما يعدّ رسالة واضحة بأن المعادلات الميدانية قد تتغيّر وفق ما تراه المقاومة مناسباً».

استطاعت المقاومة نقل عملياتها إلى داخل مناطق سيطرة «قسد» التي تُعدّ معاقل نفوذ للأميركيين (أ ف ب)

موازنة أميركية جديدة لسوريا
الاحتلال متمسّك بالبقاء

علاء حلبي

بالتزامن مع تعديلات هيكلية تجريها «الإدارة الذاتية» التي تقودها «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد)، لتوحيد مناطق سيطرتها ضمن إقليم واحد يتضمّن سبع مقاطعات، بما يؤسّس بشكل واضح لمشروع «فيدرالية» كردية في الشمال الشرقي من البلاد، أقرّ مجلس النواب الأميركي موازنة وزارة الدفاع الأميركية لعام 2024، والتي تضمّنت تخصيص 156 مليون دولار لصندوق «التدريب والتجهيز لتعزيز قدرات القوات الشريكة لوزارة الدفاع في مكافحة تنظيم داعش، وتوفير احتجاز آمن وإنساني لمقاتلي التنظيم»، وفق بيان لـ«البنتاغون». وفيما انتهت «الإدارة الذاتية» من إعداد «عقدها الاجتماعي» الجديد، والذي ينص على أن «الإدارة الذاتية الديموقراطية لشمال وشرق سوريا جزء من جمهورية سوريا الديموقراطية»، أعلن «مجلس سوريا الديموقراطية» (مسد)، الذراع السياسي لـ«قسد»، عن تغييرات جذرية ستعلَن خلال الاجتماع المزمع عقده يوم الأربعاء المقبل، تتضمن توسيع دائرة العلاقات السورية – السورية، ضمن مساع تجرى لفرض نظام «فيدرالي» بدعم أميركي.

على أن موازنة «البنتاغون»، والتي تضمنت تخصيص مبلغ 398 مليون دولار لسوريا والعراق، شهدت تخفيضاً عن العام الماضي بنحو 89 مليون دولار؛ إذ جرى تخفيض حصة سوريا بنحو 9 ملايين دولار عن العام السابق، فيما شهدت حصة العراق تخفيضاً كبيراً بقيمة 80 مليون دولار، إلى 242 مليون دولار، من 322 مليوناً العام الماضي. ويتوافق تخصيص تلك المبالغ مع إصرار الولايات المتحدة على الإبقاء على قواتها في سوريا، بالرغم من ارتفاع المخاطر جراء العمليات المستمرة التي تنفذها المقاومة ضد القواعد الأميركية في كلا البلدين، وذلك على خلفية الدعم الأميركي غير المحدود لإسرائيل في حرب الإبادة التي تشنها على الفلسطينيين في قطاع غزة. وأحصى «البنتاغون» تعرّض قواعده، في الفترة الممتدة بين 17 تشرين الأول و13 كانون الأول الحالي، لـ 97 هجوماً متنوعاً بالمسيّرات والقذائف، من دون أن يفصح عن حجم الأضرار التي تسببت بها هذه الهجمات.

كذلك، يأتي تخصيص تلك المبالغ في سياق مشروع أميركي لتوسيع عديد القوات التابعة لها في منطقة التنف، ضمن هيكل موازٍ لـ«قسد»، إذ تعمل واشنطن على استقطاب مقاتلين جدد إلى صفوف الفصيل الذي أطلقت عليه اسم «جيش سوريا الحرة»، مستثمرةً ملف المخدرات في تمتين حضورها ضمن المثلث الحدودي مع سوريا والعراق بذريعة حماية الحدود، في وقت تؤدّي فيه القاعدة الأميركية في «التنف» دوراً في حماية إسرائيل التي شنت هجمات عديدة انطلاقاً من هناك، وتقديم الدعم لمقاتلي تنظيم «داعش» المنتشرين في منطقة البادية. وكانت روسيا قد أعلنت، يوم الجمعة الماضي، عن تنفيذ عمليات استهداف جوية ضد مواقع يتحصّن فيها مسلحون تابعون للتنظيم، بحسب ما جاء على لسان نائب رئيس «المركز الروسي للمصالحة في سوريا»، فاديم كوليت، الذي قال: «خطّطت الجماعات المسلحة غير الشرعية للقيام بأعمال تخريبية تستهدف البنية التحتية للنفط والغاز وشبكات للطرق ومواقع للقوات الحكومية السورية». وأضاف، في مؤتمر صحافي، أنه «من أجل منع وقوع أنشطة مسلحة معادية، نفذ سلاح الطيران الروسي غارات جوية مكثفة على معاقل الجماعات المسلحة التي تم تحديد مواقعها في البادية».

وخلال الأسبوعين الماضيين، استقدمت القوات الأميركية غير الشرعية تعزيزات كبيرة، بينها أنظمة دفاع جوي، في وقت أطلقت فيه مناورات شارك فيها نحو 300 عنصر من قوات النخبة في «قسد»، وتضمنت تدريبات على عمليات الإنزال والمداهمة. وأثار ذلك حفيظة تركيا التي قال وزير دفاعها، بيشار غولر: «الأسبوع الماضي، أجرى (الجيش الأميركي) تدريبات مع الإرهابيين، نحن نراقب كل حدث عن كثب، هذا الوضع غير مقبول»، بحسب صحيفة «صباح» التركية. وفيما تنتقد أنقرة الإسناد الأميركي لـ«قسد» وتتهم واشنطن بدعم «الإرهاب»، أعلنت توصّلها إلى اتفاق حول شراء مقاتلات «F16»، بحسب ما جاء على لسان غولر الذي أكّد أنه تم الانتهاء من الاجتماعات الفنية مع واشنطن حول شراء الطائرات، مشيراً إلى أن العملية ستبدأ «بخطوات إيجابية وملموسة في أقرب وقت ممكن». ويأتي الإعلان عن الاتفاق التركي - الأميركي في الوقت الذي كان ينتظر فيه التوصل إلى اتفاق حول شراء مقاتلات «F35» التي تم استبعاد تركيا من مشروع تطويرها قبل نحو عامين، فيما تخوض أنقرة منذ ذلك الوقت اجتماعات متتالية أملاً بإعادتها إلى المشروع.

جرى تخفيض حصة سوريا بنحو 9 ملايين دولار عن العام السابق (أ ف ب)

وفي سياق متصل، أعلنت «القيادة المركزية الأميركية» (Centcom) عن زيارة لقائدها الجنرال مايكل كوريلا إلى سوريا والعراق، التقى خلالها بعسكريين أميركيين في سوريا. وفي وقت لم تعلن فيه عن القواعد التي زارها كوريلا هناك، ذكرت أن قائدها «سافر إلى قاعدة عين الأسد الجوية ومطار أربيل، حيث زار مع قادة قوة العمل المشتركة، عملية العزم الصلب، وأعضاء الخدمة، لتلقي تحديث عملياتي وتقييم الوضع الأمني الحالي»، وفي هذا الإطار، يؤكد مصدر ميداني سوري، في حديثه إلى «الأخبار»، أن الجنرال كوريلا زار قاعدة «التنف»، حيث أجرى اجتماعاً لبضع ساعات قبل أن يغادرها. وتعدّ تلك الزيارة هي الرابعة من نوعها خلال العام الحالي، غير أنها تأتي هذه المرة بالتزامن مع تعرض القواعد الأميركية لاستهدافات المقاومة، والتي طاولت خلال اليومين الماضيين قواعد عديدة في سوريا والعراق؛ بينها قاعدة «عين الأسد» التي زارها كوريلا، وقاعدة «المالكية» شمال شرق محافظة الحسكة.

بيع أثاث ومعدات غير صالحة للاستعمال

تعتزم سفارة تونس ببيروت التفويت بالبيع في أثاث ومعدات منزلية زال الانتفاع بها وذلك يوم الإثنين ٢٠٢٣/١٢/١٨ على الساعة العاشرة صباحاً بمُستودع السفارة.

إلى من يهمُّه الأمر مُعاينة ذلك الأثاث والمعدات بعد أخذ موعد بالاتصال بالسفارة على الرقم ٠٥/٤٥٧٤٣١ ـ ٠٥/٤٥٧٤٣٠

رقم الفاكس: ٠٥/٩٥٠٤٣٤

البريد الإلكتروني: at.beyrouth@diplomatie.gov.tn

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره
ينعي رئيس وأعضاء عمدة جمعية دار العجزة الإسلامية
المغفور له بإذن الله الرئيس السابق لمجلس العمدة
الدكتور محمود فاعور
ويتقدمون من أبنائه وعموم أسرته الكريمة وأنسبائهم بأحر التعازي
سائلين الله عز وجل أن يتغمد الفقيد الغالي بواسع رحمته
وأن يكون مثواه الجنة
إنا لله وإنا اليه راجعون

تقرير

اتصال بايدن - إردوغان: غزّة «موضوعاً جانبيّاً»

محمد نور الدين

رغم أنّ الرئيس التركي، رجب طيب إردوغـان، اعتبر، بعد استخدام واشنطن منفردةً «الفيتو» ضد مشروع قرار الوقف لإطلاق النار في غزة، في مجلس الأمن، أن «عالماً عادلاً ممكن»، ولكن ليس مع الولايات المتحدة»، إلّا أنه تلقّى، يوم الخميس الماضي، اتصالاً هاتفيّاً من نظيره الأميركي، جو بايدن، تناول عدداً من الموضوعات، في ما اعتبره الزعيم التركي كشراً لمحاولات استبعاد بلاده عن كلّ ما هو متعلّق بحرب غزة. يأتي ذلك فيما بات جلياً أنّ أنقرة اتّخذت، منذ بداية الحرب، موقفاً يأخذ في الحسبان أولوية استمرار التطبيع في العلاقات مع الغرب وإسرائيل، وأيضاً مع دول عربية أساسية، من مثل السعودية والإمـارات، فضلاً عن التحالف الإستراتيجي مع أذربيجان. وفي المقابل، كانت العلاقات التركية مع الأطراف المعادية للولايات ودولة الاحتلال، تشهد توتّراً، خصوصاً مع إيران، ما استدعى إلغاء زيارة كانت مقرّرة لرئيسها، إبراهيم رئيسي، إلى أنقرة. أمّا العلاقة مع حركة «حماس»، فلم تتوقّف نظريّاً، لكن تركيا لم تتزحزح هذه «الأخوّة» عمليّاً ولا في أيّ مجال.

ولعلّ المكالمة الهاتفية، وكوْن بايدن هو الطرف المبادر إليها، يحملان على الاعتقاد بأن موضوع غزة لم يكن في أساس الاتصال، إذ لا تزال واشنطن على موقفها الذي لا يرى ضرورة في هذه المرحلة لوقف العدوان، وبالتالي لا أهمية لأيّ دور تركي مساعد في ترتيبات ما بعد الحرب، فيما عملية تبادل الأسرى لُزّمت أساساً لقطر ونسبيّاً لمصر. وأكثر من ذلك، كان بايدن «وقحاً» إلى درجة أنّ قال لإردوغـان، إن إسرائيل تمارس «حقّها في الدفاع عن نفسها»، فأجابه الرئيس التركي، مطالباً الولايات المتحدة بوقف دعمها غير المحدود لدولة الاحتلال، ومكرّراً الدعوة إلى نظام الضمانة في غزة من قِبَل دول متعدّدة، فضلاً عن حلّ الدولتين. على أن أولوية بايدن، خلال المكالمة، كانت واضحة لجهة ضرورة إتمام تركيا موافقتها على عضوية السويد في «حلف شمال الأطلسي». ومع أن بيان الرئاسة التركية حاول الإشارة فقط إلى أن الرئيسَين تبادلا الحديث حول المسائل الدولية ومنها مسألة السويد، فإن ذلك فعلياً كان هو «بيت القصيد». ويشار، هنا، إلى أن بداية المسار الفعلي لانضمام استوكهولم إلى «الناتو» (12 تموز)، حيّ «قمّة فيلنيوس» (11 تموز)، حين أعطى إردوغان وعداً بالموافقة على عضويتها.

> تريد تركيا أن تماطل في الموافقة على عضوية السويد، حتى لا تظهر على أنها داعمة للحلف الغربي الموبّد لإسرائيل

ورغم الموقف الأميركي الداعم لإسرائيل، فإن إردوغـان أحال طلب عضوية السويد إلى البرلمان التركي في 23 تشرين الأول، أي بعد أسبوعَين على بداية الحرب في غزة، في ما اعتُبر بادرةَ إيجابية تركية تجاه واشنطن. وفي الـ28 من تشرين الثاني الماضي، أبلغ وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، بأن البرلمان التركي سيوافق على الطلب، وهو ما نُظر إليه على أنه «مسّ بسيادة البرلمان التركي». ومع ذلك، لم يبتّ البرلمان التركي، إلى الآن، بالطلب، ما استدعى تدخّلاً من أمين عام الحلف، ينس ستولتنبرغ، والطلب من إردوغـان تسريع العملية التي تأخّرت كثيراً. ومن المعروف أن لعبة التأجيل التركية مرتبطة مباشرة برغبة أنقرة في مقايضة الموافقة على العضوية، بشراء طائرات مقاتلة من طراز «إف-16». وإلى التأجيل عبر البرلمان، فإن أنقرة عملت على الضغط على أميركا عبر إعلان وزير الدفاع التركي، ياشار غولر، أنّ بلاده قد تستعيض عن مقاتلات «إف-16» بشراء مقاتلات «تايفون» الألمانية، وهي تفي بالحاجة التركية، بل هي نموذج بديل مثالي.

ويكتب سادات إرغين، في صحيفة «ميلليات»، أن واشنطن ستستضيف مطلع الصيف المقبل القمّة الخاصة بقادة دول «الأطلسي»، فيما لا يحيّد بايدن أن تشارك السويد بصفتها «مرشحة» للانضمام، بل عضواً فعلياً في الحلف. وإلى حينه، تأمل تركيا، وقبل أن تطأ قدما إردوغان الأراضي الأميركية، أن يكون مسار موافقة الكونغرس على بيع الطائرات واضحاً. وبالتالي، يكون البتّ بالأمرَين قد انتهى: العضوية والطائرات. وفي حال تمّ كل ذلك قبل القمّة، لن يكون مفاجئاً أن يعقد إردوغان وبايدن لقاءً ثنائياً على هامشها، علماً أنهما لم يلتقيا أبداً ثنائياً في زيارة خاصّة بهما سواء في أنقرة أو واشنطن.

«F-16» بأمل إردوغان استحصال موافقة الكونغرس على بيع طائرات (أ ف ب)

وبدير الزور، ودعا الولايات المتحدة إلى التخلّي عن محاولاتها «التلاعب بذكائنا»، فيما اعتبر إردوغان الدعم الأميركي للأكراد في سوريا «تهديداً كبيراً جداً» للأمن القومي التركي. وفي الوقت ذاته، تريد تركيا أن تماطل في الموافقة على عضوية السويد في هذه المرحلة بالذات، حتى لا تظهر على أنها داعمة للحلف الغربي الموبّد لإسرائيل، في خضمّ العدوان المتواصل على غزة. وفي ظلّ مواصلة العديد من الجمعيات والنوّاب الأتراك مطالبة إردوغـان باتّخاذ إجراءات عملية ضدّ تل أبيب، ومنها عدم الموافقة على انضمام استوكهولم إلى «الناتو».

في المقابل، يقول إرغين إن العلاقات التركية - الروسية تشهد تبادلاً مريحاً للرغبات. فقد أشاد الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بإردوغـان، وقال إنه أحد الزعماء الذين يعملون بكثافة لإحلال السلام في غزة، ويعرض القيام بدور مهمّ، قائلاً: «الله يعطيه الصحة»، فيما تساءل إرغين: «في رأيكم، إلى أيّ طرف تميل تركيا أكثر: الولايات المتحدة أم روسيا؟».

مقالة

الكويت تحت عباءة مشعل الأحمد
نعم للأعراف... لا لتغيير الدستور

عباس بوصفوات

يَظهر أنّ الكويت تواجه مشكلات داخلية جمّة، من العلاقة المتوتّرة بين المؤسسة التنفيذية ومجلس الأمة - ولا أقول بين بيت الحكم والمؤسسة التشريعية؛ ذلك أنّ حكم أسرة الصباح محل إجماع وطني، والاختلاف مشروع حول حدود صلاحيات الأمير أو نمط تطبيقه لاختصاصاته -، إلى فوضى الانتخابات التي تُنظّم ثم تُلغى ثم تُعاد ثم تُشطب مرة ثالثة، إلى عدم تقنين حقّ القوى السياسية في التنظيم الحزبي، مروراً بعدم استقرار الحكومات ومعدّل عمرها نحو 18 شهراً في العقود الستة الأخيرة، وليس انتهاء بالخلافات الحادة والعلنية أحياناً داخل فروع الأسرة الحاكمة حول الذرّية التي يجدر بها توارث الحكم. تُضاف إلى تلك المشكلات عقدة الجيوبوليتيك الناتجة من المثلث الناري السعودي - الإيراني - العراقي، والأسئلة بشأن الاستثمار الأمثل للإنتاج النفطي، البالغ أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً.

أولاً: مشكلتان رئيسيّتان تفرخان أخرى

هناك تحديات فرعية، وأخرى رئيسية تنسل منها المصائب. ويجدر التمييز بين النوعين، ووضع اليد على الجوهري والأساسي من القضايا، إذا ما أردنا الوصول إلى حلول واقعية للمشهد المعقّد. في الجانب السياسي، أعتقد أنّ الكويت تواجه مشكلتين رئيسيّتين، الأولى: مشكلة توارث الحكم، والثانية: أن الغالبية البرلمانية لا تحكم، أو لا تستطيع تنفيذ برنامجها الانتخابي الذي على أساسه تم التصويت لها. فهي محاصرة في التشريع والرقابة البرلمانية. تسوية تينك المعضلتين تمهّد الطريق نحو الاستقرار، ولا يحتاج ذلك إلى تدخلات جراحية في دستور تضمن مكاسب مهمة للكويت وشعبها.

ثانياً: أسئلة قديمة

الأسئلة تتجدّد حول مآلات تلك القضايا وغيرها، إثر تسنّم الأمير مشعل الأحمد (ولد 1940) مقاليد الإمـارة، بعد وفاة نـواف الأحمد (1937- 2023) إثر مدّة حكم قصيرة، أنجز فيها عفواً مهماً عن مساجين من توجهات شتى، حوكموا في قضايا ذات طابع سياسي، فيما استمرت المناوشات التقليدية بين مجلس الأمة شبه المنتخَب، والحكومة المعيّنة، التي يرأسها أحمد النواف، نجل الأمير الراحل. لا مؤشرات إلى أن الكويت بصدد الدخول في مرحلة جديدة، ما دامت القضايا القديمة عالقة، في حين تمكّنت الأسرة الحاكمة من إنجاز سياسة خارجية متوازنة، بعد تجربة 1990 المريرة، ولم يحتج ذلك إلى تغيير دستوري. كما لا تحتاج مقاربة الميزانية ومصاريفها إلى العبث بالوثيقة التوافقية الصادرة في 1962، من دون ضمانات صلبة بأن يأتي تحديث الدستور، أو إصدار آخر جديد بما هو أفضل للشعب والدولة، وألّا يفتح هذا الباب على مصراعيه لتعديلات قد لا تقف عند حد.

ثالثاً: تمكين الغالبية البرلمانية

بمجرد أن يؤدي أعضاء مجلس الأمة المنتخبون اليمين الدستورية، يكتشفون أنهم خارج المنظومة التنفيذية، التي يشكّلها رئيس وزراء يعيّنه أمير البلاد بمرسوم أميري، من دون الأخذ في الحسبان، بالضرورة، توجّهات الأعضاء، الذين يصبح ردّ فعلهم التلقائي تفعيل الرقابة البرلمانية، ومساءلة الوزراء واستجوابهم، في كل صغيرة وكبيرة، ربما، في ظل عجزهم عن تحقيق شعاراتهم الانتخابية. ويدفع ذلك الحالة السياسية من التأزم إلى مزيد من التأزم. حل هذه المعضلة لا يحتاج إلى تغيير دستوري، إذ تدعو المادة 56 من الدستور إلى إجراء «المشاورات التقليدية» عند تعيين الأمير، رئيس مجلس الوزراء. ولعل الحلّ يكون عبر تطوير مصطلح المشاورات بما يمنح الغالبية البرلمانية صوتاً في اختيار رئيس الوزراء، أو كتابة البرنامج الحكومي، أو من يتقلّد الوزارات غير السيادية في المرحلة الأولى، أو كل ما تقدّم معاً.

> دستور الكويت كُتِب بأيدي ممثّلين للناس، بالشراكة مع الأسرة، والحفاظ عليه واجب الجيل الحالي نحو أبناء المستقبل

رابعاً: فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء

سبق للكويت أن فصَلت بين منصبي مجلس الوزراء وولاية العهد، في 2003، من دون تغيير دستوري. وكانت خطوةً ضروريةً من أجل تفعيل العمل الحكومي والبرلماني، وزيادة مساحة الفصل بين السلطات، وليس فقط بسبب صراع أجنحة حينها، حيث كان ولي العهد والأمير (لمدة أيام فقط) الراحل، سعد العبد الله، يعاني المرض، وطالت مدة شغله المنصبين من 1978 إلى 2003. سياسياً، إذا كان ولي العهد، وهو الأمير المقبل، يشغل منصب رئاسة الوزراء، فمن المحتمل أن يدخل في صدام مباشر مع مجلس الأمة، وقد يطعن ذلك فيه أميراً مقبلاً يفترض أن يمارس صلاحياته عبر وزرائه وليس مباشرة (المادة 55 من الدستور).

خامساً: توارث الإمارة

من الإيجابي أنّ المعضلة لا تتمثّل في البحث عن أمير يشغل منصباً شاغراً، وإنما في البحث عن الأمير التالي، أي ولي العهد، بعد خلو منصب الأمير، وتقلّد ولي العهد الحالي سدّة الإمارة، ويمكن تصوُّر تعقيد المشكلة. لو كان على الكويت اختيار أمير لها مع شغور منصب رأس الدولة، تعود جذور المشكلة إلى عرف سياسي، وليس قانوناً أو نصاً دستورياً، يقترح بأن يتبادل كرسي الإمارة فرعا السالم والجابر، من أبناء مبارك الصباح (حكم بين 1886- 1915). منذ 1977، تحوّل الحكم أفقياً، في ذرّية مبارك الصباح، في الإخوة من جابر الأحمد (حكم: 1977 – 2006)، إلى صباح الأحمد (حكم: 2006- 2020)، إلى نواف الأحمد (حكم: 2020- 2023)، إلى الأمير الجديد مشعل الأحمد، الذي أمامه عام ليختار ولي عهده، ثم على مجلس الأمة إقرار هذا التعيين بغالبية الأعضاء. ويُعد ذلك بمنزلة مبايعة للأمير التالي. وإنه لأمر مبهر وذو مغزى أن يكون للبرلمان دور في اختيار الأمير المستقبلي. كحلّ لمشكلة التوارث، لا أريد القفز بسرعة واقتراح النمط العموري، ولا اقتراح انتخاب ولي العهد (الأمير المقبل) من قبل مجلس الأمة في ضوء برنامجه من عدة مترشّحين يتقدّم بهم الأمير، وكلا الخيارين لا يتطلبان تغييراً دستورياً. يمكن اقتراح خيارات إضافية، لكن بالتأكيد، إنّ إدخال ملف الدستور يُظهر افتعالاً مريباً، لقارية معضلة كلاسيكية لدى الأسر الخليجية الحاكمة، التي لم يستقر فيها بعد نمط للتوارث، باستثناء البحرين التي يسودها منذ 154 عاماً النمط العمودي في التوارث من الأب إلى الابن.

سادساً: الحذر من العبث بالدستور

في منطقة بائسة، لا تنطلق فيها التغييرات الدستورية نحو مساحة أوسع من التراضي الوطني والشراكة السياسية، ينتابني القلق حين أسمع مثقّفين وساسة كويتيّين بارزين، أكنّ لهم الاحترام، ينادون علناً بتغيير الدستور للتعاطي مع التأزم الكويتي. المشكلات المذكورة وغيرها يمكن علاجها عبر خلق أعراف سياسية، عوض الدخول في مغامرة غير مضمونة النتائج بإدخال تعديلات على دستور تاريخي كتبه مجلس تأسيسي، مكوّن من 20 عضواً منتخباً، و11 آخرين عيّنهم أمير البلاد الراحل، عبدالله السالم، والذي مُنح لقب «أبو الدستور». «دستور دولة الكويت» كُتِب بأيدي ممثّلين للناس، بالشراكة مع العائلة الحاكمة، والحفاظ عليه واجب الجيل الحالي نحو أبناء المستقبل.

وغيرها من الخطوات التي تدفع بالبرلمانيين المنتخبين إلى وضع بصماتهم على مسار العمل التنفيذي. إذا ظلّ المنتخبون من دون تأثير حقيقي في الفعل الحكومي، يرفعون شعارات برّاقة في الخيم الانتخابية، فيما يتحوّل البرلمان إلى «هايد بارك»، فإن التوتّر سيظلّ يطبع العمل السياسي، ويجرّ إلى تشكيل حكومات غير معمّرة، وحلّ لمجالس الأمة بمجرّد انتخابها.

العراق

أوّل انتخابات محلية منذ 2013: الأحزاب تختبر نفوذها

بغداد ـ فقار فاضل

يصوّت العراقيون، اليوم، في انتخابات مجالس المحافظات التي تجري للمرة الأولى منذ عام 2013، وتريد أحزاب السلطة من خلالها تثبيت المكاسب التي حصلت عليها بعد تشكيل حكومة محمد شياع السوداني، فيما تختبر المعارضة، ولا سيما «التيار الصدري»، خلالها قوتها في فرض المقاطعة التي دعت إليها. وفي هذه الأثناء، تستنفر السلطات الأمنية بمختلف تشكيلاتها جهودها لتأمين الاستحقاق، وسط مخاوف من محاولات تخريب تلوّح بها جهات غير راغبة في عودة مجالس المحافظات. وقبل يومين، أنهت المفوّضية العليا للانتخابات مرحلة التصويت الخاص للقوات الأمنية والنازحين، والتي بلغت نسبة المشاركة فيها 67%، غير أن مشاكل فنية حدثت في بعض المحطات أثناء إغلاق أجهزة الاقتراع، ما أتاح لبعض القوى السياسية ورئاسة البرلمان فرصة التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية برمّتها.

> مشاكل فنية في بعض المحطات أثناء التصويت الخاص أتاحت لبعض القوى التشكيك في مصداقية العملية الانتخابية

وتساور المخاوف الجهات المسؤولة في شأن نجاح العملية الانتخابية، بسبب وجود جهات مقاطعة، فضلاً عن قيام مجاميع مجهولة باستهداف المراكز الانتخابية بمقذوفات نارية أو رمانات يدوية بهدف تعكير صفو الأجواء الانتخابية، على رغم قيام القوات الأمنية بفرض 3 أطواق حول المراكز المنتشرة في عموم البلاد. وهذه الانتخابات هي الأولى التي تجري بغياب «التيار الصدري» وزعيمه مقتدى الصدر الذي قرّر الانسحاب من العملية السياسية العام الماضي، ومن ثم أمر أنصاره بمقاطعة انتخابات مجالس المحافظات، قبل أن تنضمّ إلى المقاطعة أحزاب وحركات تنتمي إلى «حراك تشرين». وتُعدّ الحكومات المحلية بمثابة السلطة التشريعية والرقابية في كل محافظة، حيث يحق لها إصدار التشريعات المحلية وإدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية، بينما يتكوّن مجلس المحافظة الواحد من 10 أعضاء، يضاف إليه مقعد واحد لكل 200 ألف نسمة للمحافظات التي يزيد عدد سكانها على مليون نسمة. وتجري الانتخابات في 15 محافظة، وتُستثنى منها ثلاث محافظات في شمال العراق تتمتّع بالحكم الذاتي.

وتمتد الدورة الانتخابية للحكومات المصفّرة على أربع سنوات، وفقاً لقانون المحافظات الصادر عام 2008، لكن تم تعطيلها لعشر سنوات خلت، نتيجة ظروف سياسية وأمنية شهدتها البلاد، بينما ألغيت المجالس المحلية عام 2019 بعد التظاهرات التي اتهمتها بالفساد وهدر المال العام. وتجري هذه الانتخابات، في ظل تنافس شديد بين أكثر من 35 تحالفاً سياسياً، وأكثر من 6 آلاف مرشح، وسط ترجيحات بفوز الأحزاب الكلاسيكية المسيطرة على السلطة منذ عام 2003.

وتؤكد المتحدثة باسم مفوّضية الانتخابات، جمانة الغلاي، أن «العملية الانتخابية لمجالس المحافظات لن يحصل فيها أي خرق أو خلل في أجهزة الاقتراع، وذلك لأن المفوّضية أجرت عملية المحاكاة عدّة مرّات لفحصها والتدقيق فيها بشكل جيد»، مبيّنة، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «المفوّضية ستقوم بإجراء عمليات العد والفرز اليدويّين أمام أنظار وكلاء الأحزاب والإعلاميين المحليين والدوليين». وتشير إلى أن «الكاميرات موجودة على كل طاولة للتصويت وفي كل محطة انتخابية، وميزتها التسجيل بالصوت والصورة، وهذا ما يعزّز ضمان عدم حصول عمليات تزوير أو تلاعب». وتوضح أنه «في حال حصل أي خلل أو عدم إرسال النتائج إلكترونياً سيتم إجراء العد واليدويّين والفرز اليدويّين»، مؤكدة أن «الخلل الذي حصل في الاقتراع الخاص في بعض المحطات لن يتكرّر في الاقتراع العام». وتتابع أن «العدّ والفرز اليدويّين للاقتراع الخاص سيكونان مع عمليات العد والفرز للاقتراع العام، وإعلان النتائج الأولية للانتخابات سيكون في الـ19 من الشهر الحالي (غداً)».

الصدر يختبر قوته في الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات (أ ف ب)

من جانبه، يقول نائب قائد العمليات الأمنية المشتركة، الفريق أول الركن قيس المحمداوي، إن «جميع الأجهزة الأمنية مستعدة لتأمين التصويت العام، كونه يختلف عن التصويت الخاص، إذ يتضمّن نحو 8 آلاف مركز انتخابي وأكثر من 43 ألف محطة، وهو عدد كبير جداً بالنسبة إلى التصويت الخاص»، مبيّناً أن «عملية نقل المواد الانتخابية وعصا الذاكرة وخاصة من المحافظات البعيدة، ستكون جواً». ويوضح المحمداوي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «الخطة الأمنية تشمل جميع المراكز الانتخابية في العراق، وحتى القريبة من الحدود، مثل محافظة المثنى وأقضية سنجار والرطبة والمناطق الصحراوية البعيدة»، لافتاً إلى أن «ما حدث في التصويت الخاص هو فحص وتمهيد صحيح وتنفيذ لخطة الانتخابات بكاملها».

وفي الإطار نفسه، يرى الخبير الانتخابي، عادل مزعل، أن «انتخابات مجالس المحافظات تختلف عن جميع الانتخابات السابقة سواء المحلية أو التشريعية، وذلك نتيجة الاستعداد الصحيح ومنع التدخل والتأثير السياسي على عمل المفوّضية». ويضيف أن «استخدام كاميرات وأجهزة بتقنيات عالية سيمهّد لنتائج دقيقة، غير قابلة للتزوير أو التلاعب من قبل جهات لها اليد الطولى لخدمة هذا الحزب أو ذاك»، معتبراً أن «المشكلات الفنية التي حدثت في التصويت الخاص لا نستطيع تعميمها على كل العملية الانتخابية، وأن من الطبيعي أن تحدث بعض التأخيرات في أجهزة الاقتراع، لكن هذا لا يؤثر على النتائج النهائية بكل تأكيد».

أما المحلل السياسي، ماجد الحسناوي، فيشكك في أجهزة الاقتراع التي تُستخدم في انتخابات مجالس المحافظات، ويستشهد بأن «الاختبار الأول الذي أخفقت فيه أجهزة الاقتراع في بعض المحافظات خلال مرحلة التصويت الخاص، لا يبشّر بخير على العملية الانتخابية التي ينتظرها المواطن العراقي منذ عقدين تقريباً».

ويتوقّع الحسناوي أن «لا تكون الانتخابات في صالح بعض الكتل المتنافسة التي قد لا تظفر بالغالبية، والتي قد تلجأ إلى المحاكم والمفوّضية مرة أخرى لتقديم الطعون والتشكيك في الأجهزة أو الانتخابات، وهذه ستكون أزمة أخرى قد تحيلنا إلى أزمات جديدة»، متوقّعاً أن «لا يُحسم ملف مجالس المحافظات قبل سنة كاملة بسبب عدم التوافق بين الأقطاب السياسية وخاصة التي تمتلك أجحاماً كبيرة في العمليتين السياسية والانتخابية».

تقرير

نحو صفقة لتعيينات المجلس العسكري؟

استعجلت المعارضة استثمار التمديد لقائد الجيش في الملف الرئاسي. ما جرى حتى الآن أضاف مشروط ومحدّد بوقته. ماسيلي ذلك، صفقة المجلس العسكري في موازاة توجيه الأنظار إلى الجنوب

هيام القصيفي

لن ينتهي قريباً مفعول التمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون. ما جرى في جلسة الجمعة الماضي كان أبعد من تمديد بفعل القانون، وحلقة من مسلسل سياسي يتعلق بالجنوب وبمستقبل حزب الله ولبنان. ولما بعد التمديد وجهان، الأول داخلي، والثاني يتعلق بمفاعيل التسوية الإقليمية التي رعت التمديد.

داخلياً، بعيداً عن رفع لافتات التهنئة والاحتفالات المموّلة من شخصيات معروفة، واتصالات المنتفعين، وبركة البطريرك بشارة الراعي الذي رعى التمديد، فإن ما يُنتظر في البيرزة مسار متجدّد من الكباش مع وزير الدفاع والتيار الوطني الحر. وهذا سيفتح مجدّداً باب الاستهدافات المتبادلة بين الطرفين، والتي ستكون أكثر حدة بعد الخسارة التي مُني بها التيار، إلا إذا قرّر قائد الجيش المُمدّد له وضع الماء في النبيذ، في حين يؤكد التيار بأن عون سيبقى على توتره مع وزير الدفاع ومع رئيس التيار جبران باسيل، إضافة إلى أن العين ستكون على ما يلي صفقة التمديد، في ما يتعلق بالمجلس العسكري وملء شغوره.

فقائد الجيش كان يدعو سابقاً إلى تعيين رئيس أركان ينوب عنه، مكرراً لازمة تعذّر مغادرته لبنان لعدم وجود بديل عنه، والحاجة إلى السفر أصبحت أكثر إلحاحاً في إطار خوض معركته كمرشح رئاسي. وما جرى بعد استعداد الحزب التقدمي الاشتراكي للقبول بتعيين رئيس للأركان، وتطيير جلسة الحكومة، أن الأوراق خُلطت مجدداً، وصار فعل التعيين بذاته هاجساً للذين لا يريدون أن تعطي حكومة تصريف الأعمال هذا الحق، لأن التعيين كان مرتبطاً بالطعن في المرسوم المحدد بستة أشهر، لا بالقانون الذي أعطى عون سنة كاملة. وأي لجوء إلى هذا الخيار، بعد ما جرى في مجلس النواب، يعني مزيداً من الانتهاكات الدستورية في غياب رئيس الجمهورية. والأهم أنه حتى الساعات الأخيرة، تجدّدت مطالبة الاشتراكي بتعيين رئيس الأركان، وتعزّزت بإصرار قائد الجيش والتمسك بالمرشح لهذا المنصب. وفي حين بدأت ساعات النهار أمس بالكلام عن أن الحديث عن التعيين لا يزال محصوراً بالمقعد الدرزي فيما تعيين المفتش العام الأرثوذكسي والمدير العام للإدارة الشيعي غير مطروحيْن، تساءلت أوساط سياسية عن إمكان تمرير الثنائي الشيعي لسلة

> **قلق الداخلي لدى معارضي الحزب من ان تكون التسوية المصغّرة مقدّمة لتسوية أكبر**

التعيينات كاملة، وعما إذا كان ذلك يعني خوض معركة ثانية مع التيار سيكون حملها ثقيلاً. علماً أن إخراج التسوية طُرح على الطاولة بتنسيق بين الرئيسين نجيب ميقاتي ونبيه بري اللذين كانا في الكويت معاً. وإذا حصل الاتفاق بمباركة الثنائي، فسيكون هذا تصويباً مباشراً على باسيل، بإمكان تمرير التعيينات من دون موافقة وزير الدفاع، وإعطاء قائد الجيش ما يطلبه، ما يضفي على الصفقة السياسية بعداً آخر.

النقطة الأخرى تتعلق بملف رئاسة الجمهورية. اذ استعجلت المعارضة الحزبية، ومعها نواب تغييريون كانوا في جلسة الجمعة جزءاً لا يتجزأ من المنظومة السياسية والقوى الحزبية، تجيير ما حصل لاستثماره في الملف الرئاسي. فدخول اللجنة الخماسية على خط التمديد، اعتبرته المعارضة استعادة لدور اللجنة في تحريك الملف الرئاسي، وتالياً معالجة الملف اللبناني. لكنّ واقع الحال ليس كذلك. ما حصل هو توافق على القطعة وليس تسوية سياسية شاملة لا محلية ولا خارجية. وما كان قائماً قبل أسابيع قليلة حول تعيين بديل لعون، تبدّل ربطاً بما جرى في غزة والجنوب وتفعيل القرار 1701، ومفاوضات دولية مع إيران حول ساحات عملها في المنطقة. وهذا يدخل دور القوات الدولية التي كانت تحثّ دولها على عدم الدخول في متاهة تعيين قائد جديد وتدفع في اتجاه التمديد. وإذا كانت السعودية شاركت في السعي للتمديد بوضوح في حركة لافتة بعد انكفاء، فهذا لا يعني أنها استعادت أي مبادرة في الملف اللبناني ككل. ففي خضمّ الانشغال المحلي بالتمديد، كان بيان ثلاثي صيني - سعودي - إيراني يصدر من بكين لأول اجتماع للجنة الثلاثية المشتركة، في موازاة تأكيدات غربية عن مسار قائم للعلاقة السعودية مع إسرائيل. وهذا يعني انشغال الرياض بإطار أوسع من ملف لبنان لدورها في المنطقة، فلا تتخلّى عنه بالمطلق ولا تدفع في اتجاه مبادرة كاملة في شأنه. وهذا تماماً ما بدأ يثير قلقاً لدى معارضي حزب الله من غير الذين أبرموا معه بالواسطة تسوية التمديد لقائد الجيش.

ما يجري جنوباً هو أقل من حرب وأكثر من اشتباكات حدودية. والعين بعد التمديد على ما يجري حقيقة فيه، في ظل بقاء المنطقة الحدودية ساحة مشتعلة. وحزب الله الذي لا يزال منذ أكثر من شهرين على درجة عالية من الاستنفار والتحسب لأي احتمالات عسكرية أكبر من تلك الجارية حالياً، لا يعنيه الملف الرئاسي بقدر ما تشكله تطورات حرب غزة والحدود الجنوبية من أولوية مطلقة له. وتفعيل القرار 1701، الذي يفترض أن يمس الجيش، لا يتوقع أن يُترجم اليوم تزخيماً لانتشاره والموافقة الداخلية على تعزيز وجوده وزيادة عديده. ومن المبكر الكلام عن أن التحذيرات والمطالب الغربية، التي تُرجمت في التمديد، ستتطور حلاً سريعاً ومتكاملاً لتنفيذ رؤية «جديدة» للقرار 1701. فأيّ مندرجات مختلفة للقرار، تقارب انتشار حزب الله، ليس من السهل التعامل معها، على أنها خطوة عادية. لأنها تعني أولاً وأخراً وجود الحزب في الجنوب وإطاراً آخر لصراعه مع إسرائيل. وهذا لا يمكن أن يتم من ضمن ترتيبات سريعة، في حين أن حرب غزة لا تزال مشتعلة وكذلك جبهة الجنوب والتهديدات الإسرائيلية. والقلق الداخلي لدى معارضي الحزب من أن تكون التسوية المصغّرة مقدّمة لتسوية أكبر. ورحلة الألف ميل تبدأ بخطوة... وبتغطية من المعارضة.

(هيثم الموسوي)

المشهد السياسي

معارك جديدة للقائد داخل الجيش

التمديد لقائد الجيش العماد جوزف عون في مجلس النواب، الجمعة الماضي، لا يعني أن معركة المؤسسة العسكرية انتهت. وإذا كان الخارج قد «اكتفى» بربح هذه الجولة، بعدما جنّد لها كل حلفائه، فإن جولة أخرى ستبدأ هذا الأسبوع بعنوان التعيينات العسكرية، كانت قد لاحت بوادرها في الأيام الماضية في طيّات «معركة التمديد».

ولم تتخطّ بيروت بعد مشهد تفخيخ جلسة مجلس الوزراء التي كانت مقررة الجمعة الماضي لبتّ تأجيل تسريح قائد الجيش، وإقرار مجلس النواب، في اليوم نفسه، قانون رفع سنّ التقاعد لرؤساء الأجهزة الأمنية برتبة لواء وعماد، بعد تخريجة تولّى العسكريون المتقاعدون تظهيرها بقطع الطرق الى السرايا الحكومية، ما أعاق وصول عدد من الوزراء وحال دون اكتمال النصاب. وفيما صار معروفاً أن تمرير التمديد لعون جرى بضغط خارجي مارسته دول اللجنة الخماسية المعنية بالملف اللبناني (أميركا، فرنسا، السعودية، قطر ومصر) على القوى السياسية والنواب، فإن ما لم يتمّ التطرق إليه بعد هو الدور «المشبوه» الذي قام به رئيس الحكومة نجيب ميقاتي على خطّين:

علناً، بتأكيده أمام القوى السياسية أنه سيأخذ التمديد بصدره، رغم «النصائح» التي سمعها بعدم جواز تخطّي وزير الدفاع، وبأن مثل هذا القرار سيسقط بضربة قاضية من مجلس شورى الدولة، إذ أوحى رئيس الحكومة الى المعنيين بأنه أمّن التغطية القانونية للأمر بدراسة أعدّها الأمين العام لمجلس الوزراء القاضي محمود مكية، و«رتّب» الأمر مع أعضاء في مجلس الشورى، وأوحى للجميع، في الداخل والخارج، بأن حكومته ستقرّ تأجيل التسريح قبل أن يتنصل من وعوده، كالعادة، في ربع الساعة الأخير.

وسرّاً، عبر ترتيب رئيس الحكومة خطة مع قائد الجيش لتطيير الجلسة، تولّى العسكريون المتقاعدون تنفيذها عبر تظاهرة حالت دون وصول الوزراء الى السرايا. وتقاطعت هذه الخطة مع تطورات داخلية تمثّلت في مواقف بعض القوى التي وجدت في الأمر فرصة للهروب من التمديد في الحكومة وتجيير المهمة الى مجلس النواب لضمان سريان قرار التمديد وتأمين دستوريته، وهو حصل بعد تأكيد رئيس مجلس النواب نبيه بري أن «الهيئة العامة ستقوم بواجبها إذا تلكأ مجلس الوزراء عن القيام بالخطوة».

> **جنبلاط مصرّ على تعيين رئيس للأركان وباسيل سيكون أكثر تصلّباً**

هذه الأجواء دفعت بالنائب السابق وليد جنبلاط إلى التواصل مع كلّ من حزب الله ورئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، مطالباً بتنفيذ ما اتُّفق عليه مع ميقاتي لجهة تعيين رئيس للأركان، ما يفتح الباب أمام معركة التعيينات في المجلس العسكري، وهو بدأ الحديث عنه في الكواليس السياسية، وأعاد الأنظار إلى جلسة مجلس الوزراء المقررة غداً، إذ إن جنبلاط يضغط لإجراء التعيينات في المجلس العسكري، ولا سيما تعيين العميد حسان عودة في رئاسة الأركان، ما فتح الباب أمام مشاورات جديدة، بحجة أن «التمديد لقائد الجيش لا يعني ترك هذا الموقع شاغراً، لأن دور رئيس الأركان يتجاوز مهمة النيابة عن قائد الجيش، ويرتبط بمنظومة القيادة والإشراف على هيئة عمل الأركان»، علماً أن قائد الجيش نفسه يحبّذ إجراء التعيين. وأشارت المصادر إلى أن «الأنظار ستتجه في الأيام المقبلة الى الاتصالات مع باسيل الذي يرفض أن تقوم هذه الحكومة بأيّ تعيينات، ومن المرجح أن يكون أكثر تصلّباً بعد التمديد لقائد الجيش، والذي اعتبره مؤامرة شارك فيها الجميع ضد التيار الوطني الحر».

مع العلم أن معضلة التعيينات في المجلس العسكري، كمعضلة التمديد للقائد، لا يُمكن أن تحصل في الحكومة بمعزل عن وزير الدفاع موريس سليم، وإلا ستكون عرضة أيضاً للطعن. وعليه، بدأ ميقاتي يسمع من بعض القوى السياسية نصائح بضرورة التوصل الى آلية للتوافق مع وزير الدفاع لبتّ هذا الملف.

(الأخبار)

(مروان بو حيدر)

مقالة

في مدى دستورية قانون التمديد لقادة الأجهزة الأمنيّة؟ مغالطات توجب الطعن والإبطال

جهاد اسماعيل *

بعدما أقرّ مجلس النواب قانوناً يرمي إلى تمديد سن تقاعد قادة الأجهزة الأمنية، تتجه الأنظار مجدداً إلى المجلس الدستوريّ، في حال جرى التقدّم بالطعن أمامه، للبت في مدى دستوريّة القانون الذي نصّ في مادته الوحيدة على ما يلي: «بصورة استثنائية، وخلافاً لأيّ نص آخر، يمدّد سن تقاعد قادة الأجهزة الأمنية، العسكريين منهم، والذين يمارسون مهامهم بالأصالة أو بالوكالة أو بالانابة، ويحملون رتبة عماد أو لواء».

في قراءة متأنّية للنصّ، نستنتج مجموعة من المغالطات أو الاسباب الّتي يرتكز عليها المجلس الدستوري للطعن به وفق المسار الطبيعي للأمور:

أولاً، جاء في مندرجات القانون المزمع إصداره ونشره في الجريدة الرسميّة عبارة «بصورة استثنائية... لا يزالون في وظائفهم» التي تقودنا إلى مسألتين:

الأولى: إقرار القانون لمرة واحدة، وسريانه، بصورة تبعيّة، على فئة من الضباط المشمولين في المادة 56 من قانون الدفاع الوطني دون آخرين من الضباط، يعني أن تشريعاً قد ميّز بين فئة وأخرى، وحظّر، في آنٍ، من تطبيق مفاعيله، مستقبلاً، على أيّ فئة مماثلة للأشخاص الّذين يستفيدون منه، بما يخالف مبدأ المساواة، كمبدأ ذي قيمة دستورية، باعتراف الدستور، في مقدمته والمادة 7، وفي قرارات المجلس الدستوري الّتي حرّمت جواز مخالفته الا في حالتين:

1 - عندما يسري القانون المطعون فيه على فئات من أوضاع قانونية مختلفة، في حين سائر الفئات في المادة 56 من قانون الدفاع، المستثناة في القانون المشكو منه، هم من عداد الضباط، أيّ في أوضاع قانونية مماثلة وإن تفاوتت درجاتهم لا فئاتهم.

2 - عندما يتعلق الامر بالمصلحة العامة، أيّ في كلّ مرّة تأتي المخالفة لتسيير مصلحة عامة، بينما أُقر القانون لشخصين او اكثر، باعتبار أن قياس الفائدة أو المصلحة، في هذا المضمار، يستقيم في الأثر المباشر تجاه المخاطبين بالقانون.

الثانية: سريان القانون المشكو منه على شخصين او ثلاثة دون سواهم، وتعميم أحكامه على زمانٍ وغرضٍ معيّنين، وبالتالي مخاطبة أشخاصٍ بعينهم، يخالف صفة التجريد والعمومية الواجب اقترانها بنشأة القاعدة القانونية التي تصدر بشأن أفعال أو أوصاف تمثّل علاقات نمطية ذات طابع موحد، وتتكرر إلى أجل غير معلوم، وتطبيقها على أشخاص عند توافر الشروط حاضراً ومستقبلاً طالما القاعدة القانونية قائمة ونافذة، في حين أن نفاذ القانون المشكو منه مرتبط بمدة ولاية المخاطبين بالقانون، أيّ بأجل معيّن، وفي مفعولٍ مؤقت، وهذا ما لا يتوافق مع قرار المجلس الدستوري الرقم 2012/2 بنصّه «يجب أن يكون القانون واحداً لكل المواطنين، أو واحداً لجميع المنتمين منهم الى اوضاع قانونية متشابهة، ولا يجوز اعتماد قانون مفصّل على اشخاص محددين»، ما يعطي صفة التجرد والعمومية مضموناً دستورياً بحتاً لا تجوز مخالفته عند إقرار القواعد القانونية.

ثانياً، يحق للمجلس النيابي التشريع في جميع المواضيع وفي أيّ حين، بحدود ما هو منصوص عنه في الدستور وما يقع في منزلته، وفي الاعتبارات التي يراها مناسبة للمصلحة العامة وحقوق الأفراد، وبالتالي ليس في مقدور المجلس الدستوري إعمال رقابته على هذه الاعتبارات، لأن القضاء الدستوري، وفق النظرية العامة للعدالة الدستورية، لا ينظر في ملاءمة التشريع بل في دستوريته ليس الا. وبما أن المشرّع، في القانون المشكو منه، قد منح التمديد صفة استثنائية كما ظهر جلي في متنه وأسبابه الموجبة ولو بصورة غير مباشرة، مما يعني أن نظرية «الظروف الاستثنائية» هي مسوّغٌ للتمديد كما أراد المشرّع أن يُفصح لنا، وهذا المسوّغ هو حق للمجلس النيابي في تقدير الظروف الاستثنائية التي تستدعي إقرار قوانين لا تنسجم مع الدستور وفق ما جاء في القرار الرقم 2/2012 الصادر عن المجلس الدستوري، لكن عندما يمارس المجلس النيابي هذه السلطة التقديرية تنهض، حينئذٍ، صلاحية المجلس الدستوري في إعمال رقابته على هذا التشريع فور الطعن به، وتسقط، استطراداً، نظرية الملاءمة الحاجبة لرقابة المجلس الدستوري.

علاوةً على ذلك، فإن تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية يتطلب أسباباً أو شروطاً استقر الاجتهاد الاداري والدستوري على وجوب توافرها، وهي:

1 - أن نكون في صدد أحداث غير متوقعة وغير طبيعية، في حين أن ولاية قادة الاجهزة الأمنية غير طارئة على الانتظام الدستوري، لكونها متوقعة، وإذا ما أُريد ربطها بالحرب ومجريات البلاد كما يطلق على تسميتها ظاهراً ، فيُدحض ذلك في ما استقر عليه اجتهاد المجلس الدستوري في أن الظروف الاستثنائية تتحدّد في المكان والزمان، لا على كلّ أنحاء البلاد، أو في فترة زمنية قد تقل أو تزيد عن الظرف الطارئ في بقعة جغرافية معيّنة. كما أن وقوع الحرب، من الناحية الحقوقية، والسبب المُولج في انتفاء او تخفيف المسؤوليات عن الكيانات القانونية، في لحاظ المشروعية الاستثنائية، يتحتّم في مرسوم إعلانها الواجب صدوره عن مجلس الوزراء سنداً للمادة 65 من الدستور، لا في الخطابات السياسية هنا أو هناك.

2 - أن تعجز السلطة عن انتهاج الوسائل العادية، أي في استحالة التطرف بطريقة أخرى غير تلك التي سلكتها ، بينما كان ممكنا التطرف بالوسائل العادية لا الاستثنائية، لكن هذا العجز هو بإرادة السلطة نفسها لا بقوة الدستور أو القانون.

3 - أن يكون الهدف من هذا التدبير تحقيق المصلحة العامة التي افترضها المشرّع أصلاً، في القانون والدستور، عندما أجاز الحلول أصالةً والبدائل وكالةً، وأقرّ القضاء الاداري اللبناني، تطبيقا لذلك، إمكانية انعكاس مدة ولاية تصريف الاعمال على مفهومها وصلاحياتها، وامكانية اتخاذ تدابير ادارية يجب إجراؤها ضمن مهلة قانونية معيّنة، خلافا للحلول الترقيعية الراهنة.

ثالثاً، يعود للمشترع، بموجب صلاحياته الدستوريّة، أن يلغي قانوناً نافذاً أو أن يعدّل أحكاماً قانونية، من دون أن يشكّل ذلك مخالفة لأحكام الدستور أو يقع تحت رقابة المجلس الدستوريّ طالما أن هذا الإلغاء أو التعديل لم يمس قاعدة دستورية أو حقاً من الحقوق الدستوريّة أو مبدأ من المبادئ ذات القيمة الدستوريّة.

إلا أن صيغة القانون لم تأتِ لتعدّل أو تلغي قانوناً، انما جاءت لتعلّق، مؤقتاً، نصاً من النصوص القانونية، وبهذه الصيغة يكون المجلس النيابي قدّ خالف القواعد الدستورية التالية:

- الفقرة الثانية من المادة 65 من الدستور التي تؤكد صلاحية مجلس الوزراء، في السلطة التنظيمية المطلوب ممارستها بمراسيم لا بقوانين، انطلاقا من ان الدستور قد عدّد، على سبيل المثال لا الحصر، المواد التي هي من اختصاص القانون، كتعديل حدود المناطق الادارية (المادة 3)، الجنسية اللبنانية (المادة 6)، تحديد جرم او تعيين عقوبة (المادة 8)، تحديد حدود حرية الرأي والتعبير (المادة 13)، حرمة المنزل (المادة 14)، نطاق نزع الملكية للمنفعة العامة (المادة 15)، منح العفو العام (المادة 51)، تعديل الضرائب (المادة 52)، فتح اعتماد استثنائي (المادة 85)، عقد قرض عمومي (المادة 88)، منح امتياز (المادة 89)، وكلّ المسائل المتبقيّة، من الناحية المبدئية، من اختصاص السلطة التنظيمية ما لم تعدّل أحكاماً نافذة بصورة مستمرة لا بصورة آنية ومؤقتة هي، في المبدأ، من خارج أساسيات القاعدة القانونية.

- الفقرة «هـ» من مقدمة الدستور التي تنص على ان «النظام قائم على مبدأ فصل السلطات وتعاونها وتوازنها»، حيث يستفاد من هذا النص انه يحتم على كلّ سلطة ان تمارس صلاحياتها في الميدان الذي اوكله اليها الدستور، وان لا تتجاوز سلطة صلاحيات سلطة اخرى، وان تلتزم كل سلطة حدود اختصاصاتها حفاظا على قاعدة التعاون أو التوازن.

وعلى ذلك، إنّ تدخل النواب، كما اتى في القرار رقم 2/99 الصادر عن المجلس الدستوري، في اعمال السلطة التنفيذية يشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، ذلك أن تعيين موظفي الدولة، بموجب المادة 65 من الدستور، من اختصاص السلطة التنفيذية، وبالتالي إنّ تعليق مفعول نص المادة 56 من قانون الدفاع الوطني بصورة مؤقتة ومحددة، هو، برأينا، تعطيل لصلاحية التعيين الموكلة بالحكومة.

- المادة 12 من الدستور الّتي تؤكد عدم التمييز بين لبناني وآخر في تولي الوظائف العامة الا

> **ملء الفراغ من مسؤولية الحكومة والوزير المختص وإغفاله يستلزم مساءلة الحكومة وليس تشجيعها على تعمّد تجاوز الاستحقاقات**

من حيث الجدارة والاستحقاق حسب الشروط التي ينصّ عليها القانون، على اعتبار أن هذه المادة تكرّس المساواة أمام الوظيفة العامة، وتدعو القانون إلى تنظيم شروط الاستحقاق والجدارة، فيما قانون الدفاع الوطني على سبيل المثال، في المادة 42، كان قد أشار إلى حق ترقية الضباط عند الاستحقاق، وبالتالي إن التمديد لصاحب الرتبة الأعلى هو حرمان صاحب الرتبة الأدنى من الترقية ومترتباتها على الانتظام الوظيفي داخل المؤسسة الأمنية أو العسكرية.

وما يعزّز هذا المنحى ما جاء، في قرار المجلس الدستوري، الرقم 1/2000، بأن خرق مبدأ المساواة في المعاملة في الوظيفة العامة يكون متوافراً عندما يقيم القانون تمييزاً لا يمكن تبريره بسبب معقول.

وبالعودة إلى الأسباب الموجبة لإقتراح القانون المشكو منه، نجد أن الاستقرار في المؤسسة العسكرية او الأمنية، وتاليا الخوف من الولوج في الفراغ هو أحد العوامل الرئيسية للقانون، في حين أن ما أُقر هو اقرارٌ، ولو عن غير قصد، من السلطة التشريعية بأن سائر الضباط في السلك الامني أو العسكري غير مؤهلين لهذه المهمة، مما يرتدّ سلبا على العلاقات بين العسكريين او الامنيين من شأنه أن يقوّض الاستقرار نفسه، إضافةً إلى أن ملء الفراغ هو من مسؤولية الحكومة والوزير المختص بمقتضى المادتين 65 و 66 من الدستور، حيث يستلزم إغفاله مساءلة الحكومة من الناحية المبدئية، لا تشجيعها أكثر فأكثر على تعمّد تجاوز الاستحقاقات كما حصل في الانتخابات البلدية والاختيارية.

لذلك، هذه المغالطات، وغيرها، تُوجب الطعن بالقانون وإبطاله أمام المجلس الدستوري، شريطة أن لا تتدخل «السياسة» في نصاب المجلس وقراراته، وتصبح البلاد، والحال هذه، مؤاتية للتطبيع مع التمديد والأزمات المفتعلة عند كلّ استحقاق!

* باحث دستوريّ وأستاذ جامعي في القانون العام

تحقيق

جنوبيو الحدود تأقلموا مع «الحرب» هذه إسرائيل التي خبرناها

أعاد العدوان الإسرائيلي المستمر على القرى الحدودية الجنوبية خلط الحياة اليومية للمقيمين في منطقة جنوبي الليطاني. خبرة الجنوبيين بالعدوّ تساعدهم على التأقلم مع حال اللاسلم واللاحرب، والتحايل على خطوط التماس

(علي حشيشو)

آمال خليل

لم ينزح ربيع من العديسة بعد تصاعد القصف الإسرائيلي على بلدته، ولم ينقطع عن عمله في مستشفى مرجعيون الحكومي. معظم الطرقات المحيطة صارت

> الأزمة على قسوتها أخفّ مما عايشناه. فلا زلت قادراً على الذهاب لتفقد منزلي بين حين وآخر

خطوط تماس؛ شمالاً باتجاه كفركلا وجنوباً باتجاه مركبا وحولا، وغرباً باتجاه وادي الحجير - السلوقي. بعدما تحوّل شارع «البولفيار» المكشوف أمام مستعمرات مستكفعام وكريات شمونة والمطلة إلى خط تماس في الليل والنهار، استبدله بطريق أكثر أمناً وأطول. الدقائق العشر التي كانت تستغرقها الرحلة أصبحت نحو ساعة، وهي تبدأ من الطيبة وتلة الشومرية، نزولاً إلى جسر الليطاني، ثم صعوداً إلى بلدات النبطية ومنها إلى الخردلي وتل النحاس، وصولاً إلى مرجعيون. احتاج ابن الأعوام الـ 23 إلى وقت ليعتاد على الواقع الجديد. فهو لم يعرف سوى الجنوب المحرّر الذي لا يأبه سكانه بالموقع الإسرائيلي الذي يبعد عشرات الأمتار.

أما كوثر بعلبكي، التي رفضت النزوح عن بلدتها، فقد سبق أن عايشت حالة الاستقرار في العديسة منذ طفولتها. تقول إن «التاريخ يكرّر نفسه. أشعر كأننا في الفترة بين الثلاثينيات والسبعينيات» من القرن الماضي. رغم ذلك، تستعرض لائحة طويلة من الفروقات بين الأمس واليوم في التصدي للعدو. تنقل عن والدها كيف كان الجنود الصهاينة في موقع مسكفعام يرهبون الأهالي بمجرد توجيه كشاف ضوئي على العديسة، فيما اليوم شاهدت بنفسها كيف أعمت المقاومة أجهزة التجسس والمراقبة في الموقع نفسه.

زبائن الدكان الذي تملكه بعلبكي في ساحة العديسة المقابلة لمسكفعام تضاءلوا تدريجياً منذ الثامن من تشرين الأول الماضي، مع بدء النزوح، ولم يبقَ منهم سوى قلّة بعد الغارات المعادية التي استهدفت البلدة. تشكو من «صعوبة التنقل ومن الوحشة التي يشعر بها حتى الكلاب والقطط». دكانها هو الوحيد الذي لا يزال يفتح أبوابه.

في بلدة الطيبة المجاورة، التي صُنّفت آمنة في المرحلة الأولى من العدوان، قبل الهدنة، سجلت موجات نزوح في الجولة الثانية بعدما طاول القصف بعض أحيائها. سعاد رسلان تستعيد أيضاً مرحلة الستينيات والسبعينيات: «كان أهلي يتحركون صباحاً، ينجزون أعمالهم في الزراعة والرعي ويتزوّدون بحاجياتهم، قبل أن يلتزموا بيوتهم منذ ما بعد الظهر إلى صباح اليوم التالي. بعد خمسين عاماً، نعيش الوضع نفسه». انعزلت الطيبة عن البلدات الحدودية المحيطة بها، «وإذا اشتهى أحدنا تناول اللحم، عليه أن يقصد أقرب ملحمة مفتوحة عند جسر الليطاني، على بعد كيلومترات عدة».

جسر الليطاني، بين قعقعية الجسر وفرون، عاد «معبراً». قبل تحرير الجنوب عام 2000، كانت الغندورية وبرج قلاويه ومجدل سلم وخربة سلم وشقرا وبرعشيت (...) خطوط تماس ينتقم منها العدو الإسرائيلي بالقصف بعد كل عملية للمقاومة. من بقي في بلدات الشريط المحتل المقابل، من دير سريان والطيبة إلى القصير والقنطرة ومركبا وحولا وميس الجبل وبليدا وعيترون (...)، كان يواسي أقرباءه المهجّرين إلى المقلب الآخر. أخيراً، انقلبت الآية، وتحوّلت بلدات الحدود إلى خطوط تماس تتلقّى القصف.

للمرة الثالثة طوال سنواته الخمس والثمانين، نزح محمود فقيه من بلدته رب ثلاثين إلى صريفا. المرة الأولى كانت عام 1996 عندما اعتقله جيش العملاء لإجباره على التعامل معهم. ترك وراءه ماشيته وحقله وتسلّل إلى خارج المنطقة المحتلة نزولاً إلى وادي الحجير، ومنها إلى صريفا. كان نجله علي قد سبقه إلى صريفا بعدما بلغ سنّ الخدمة الإجبارية في جيش لحد. «هرّبته بعنزتين رشيت بهما أحد العملاء من عناصر المعبر». بعد أربع سنوات، كان فقيه ضمن مسيرة التحرير التي توجّهت من الغندورية إلى بوابة القنطرة في 19 أيار 2000. أعاد ترميم منزله واستحدث مزرعة مواشٍ كبيرة. في عدوان 2006 دُمّرت المزرعة ونزح بداية إلى صريفا مجدداً، ثم إلى بيروت. قبل نحو شهر، نزح فقيه للمرة الثالثة إلى صريفا، وجهته الثابتة حيث شيّد ابنه منزلاً وأسس عائلة وصار يزور مسقط رأسه في العطل. ورغم أن رب ثلاثين غير محاذية للشريط الشائك، إلا أنها تعرضت منذ بداية العدوان لاستهداف مباشر لمنازلها، ما أجبر كثيرين على النزوح. لا يخفي فقيه غضبه من اضطراره إلى النزوح بعد سبعة عشر عاماً من الأمان الذي فرضته المقاومة منذ عام 2006: «أعرف إسرائيل منذ عصابات الهاغانا. عايشت كل فصائل المقاومة العربية والفلسطينية واللبنانية في محور رب ثلاثين - الطيبة - عدشيت القصير، حتى التحرير. حسبت حساب غدر إسرائيل التي لن تتركنا في حالنا. لكني لم أحسب حساب أزمة شديدة تجبرنا على مغادرة منازلنا». ويستدرك قائلاً بأن الأزمة على قسوتها «أخفّ مما عايشناه. فلا أزال قادراً على الذهاب لتفقد منزلي بين حين وآخر».

تقرير

بائع الأوهام بهاء الحريري: «راجع» بعدما زال الخطر الأمني!

لينا فخر الدين

بيع الأوهام هو أكثر ما يتقنه بهاء رفيق الحريري. وعوده لـ«القوم» بإكمال «درب الرئيس الشهيد»، ثم تحقيق «حلمه» في تحرير لبنان من محتليه، وصولاً إلى الرهان على اكتساح الانتخابات النيابيّة، وعودته إلى بيروت على صهوة كتلة نيابيّة وازنة... كلها أوهام سقطت وحدها، من دون أن يتكلّف أحد عناء مواجهتها. رغم ذلك، لا يملّ النجل الأكبر للرئيس الراحل عن المحاولة مرة أخرى، وآخر محاولاته إشاعته بأنّه «راجع» في الأشهر القليلة المقبلة، ويعمل على تحضير مقر لإقامته في منزل اشتراه في الوسط، بعدما «تلقّى تطمينات بزوال الخطر الأمني الذي كان يمنعه من زيارة لبنان»!

وأجبر العدوان الإسرائيلي الحريري على إرجاء «استدعاء» شخصيّات سياسية واجتماعيّة إلى لارنكا، كما فعل في كانون الثاني الماضي. ورغم فشله في استقطاب شخصيات ذات تأثير، أراد الحريري تكرار التجربة في الربيع الماضي، قبل أن يرجئ الأمر إلى الخريف المنصرم، ثم يُجبر على إلغائه إثر التطورات الأخيرة. ويتردّد أن قرارات التأجيل مرتبطة بتأثير مباشر لصديقه ومستشاره أحمد اليمن الذي يدير مكتب الحريري في وسط بيروت ويتابع مسألة المساعدات الماديّة والعينيّة، إذ يُنقل أن اليمن يُحاول أن يحسب الخطوات جيّداً قبل أن يقوم بها الحريري حتّى لا يتعرّض لنكسة جديدة تضاف إلى سلسلة الهزائم التي مُني بها خلال السنوات الماضية. مع ذلك، لم ينجح اليمن في تجنيب الحريري «زلّة جديدة»: ما يحصل في «صوت بيروت إنترناشونال». المنصّة التي بدأت برواتب كُبرى كالأهداف التي رُسمت لها، ستُقفل أبوابها بعدما تلقّى الموظفون رسائل على هواتفهم من دون مبرّرات.

مع ذلك، يستمر رجل الأعمال اللبناني في بيع الأوهام، إذ ينقل عنه مقرّبون أنّه لا ينوي إقفال المنصّة نهائياً، وإنما تقليص نفقاتها وإعادة هيكلتها، وصولاً إلى تحقيق «حلمه الكبير»

> انعكس ابتعاد جيري ماهر عن الحريري تأييداً من الاخير لحماس ضد العدو

في المقابل، لبعض العاملين معه رواية أخرى، إذ يؤكد هؤلاء أنّ قرار الإقفال النهائي للمنصّة جاء بضغط من قبل مستشار الحريري السابق جيري ماهر الذي يُشيع أنّه في صدد تأمين التمويل للمنصّة بعدما أوقف الحريري دفعاته إثر الخلاف بينهما. علماً أنه ليس أول «مشكل» بين الحريري وفريق عمله، بعدما تركه معظم العاملين معه لأنّه «غير جدي» ولا يدفع كامل مستحقاتهم. مع ذلك، تُهلّل الدائرة الضيّقة التي تُحيط بالحريري للخلاف مع ماهر، بعدما تحوّل المستشار الأقرب إلى «الشيخ» إلى عبء عليه وعثرة في «طريقه إلى السراي الحكومي»، بسبب تأييده للتطبيع مع العدو الإسرائيلي. وهو ما يفسّر، برأي هؤلاء، «الانقلاب» في مواقف «الشيخ بهاء» أخيراً. فبعدما أجرى سابقاً مقابلة مع صحافي إسرائيلي وتحدّث عن السلام مع العدو، نُقل عن الحريري، بعد التخلص من «شبح ماهر»، القول أمام مقرّبين منه: «إنني إلى جانب الشعب الفلسطيني وحماس في مقارعتها العدو الإسرائيلي»، وهو ما انعكس أيضاً في تغريداته على منصّة «إكس». المقرّبون ينقلون عنه أيضاً أنّ «المنطقة تنتظر عمليّة خلط أوراق كبيرة وسيكون ثمنها توقّف بعض المرجعيّات عن العمل السياسي تماماً كما حصل مع شقيقه سعد الحريري».

تقرير

الطاقة المتجدّدة الموزعة: قانون آخر لن يطبّق

فؤاد بزي

أسقط مجلس النواب مركزية إنتاج الكهرباء من يد الدولة، وحوّلها من «منتج أول» للكهرباء إلى مدير لشبكة التوزيع فقط. في جلسة الخميس الماضي، أقرّت الهيئة العامة للمجلس مشروع قانون «إنتاج الطاقة المتجدّدة والهيئة» الوارد من الحكومة بموجب المرسوم رقم 9000، والمقرّ في لجنة الطاقة،

> اصبح في إمكان أيّ صاحب أرض الاستثمار في تركيب أنظمة مركزية متجدّدة عليها وبيع الكهرباء للمستهلكين

واللجنة المال، واللجان المشتركة.

شرّع القانون الجديد، وللمرّة الأولى، تأسيس محطات طاقة متجدّدة بقدرة لا تزيد على 10 ميغاواط للطاقة الشمسية، و15 ميغاواط لطاقة الرياح. وربط المحطات بالشبكة العامة للكهرباء، الخاصة بمؤسسة كهرباء لبنان، بغية نقل الطاقة المنتجة إلى المستهلكين مقابل «رسم عبور» يُدفع للمؤسّسة العامة. كما سمح بعقد اتفاقيات تجارية لشراء الكهرباء بين المنتج والمستهلك، من دون المرور بمؤسسة كهرباء لبنان في حال كان عقار المستهلك موجوداً في عقار المنتج نفسه أو ملاصقاً له. ومن جهة ثانية، أتاح القانون لمؤسسة كهرباء لبنان الاستفادة من فائض الكهرباء المنتجة عبر أنظمة الطاقة المتجدّدة ووضعها على الشبكة العامة مقابل بدل تدفعه الدولة هذه المرّة للمنتج.

وحدّد القانون الجديد مجال الاستثمار بمحطات الطاقة، وحصرها بالمتجددة فقط (طاقة شمسية أو رياح). فإقراره لا يعني تشريع قطاع مولدات الكهرباء التي تعمل على الوقود الأحفوري. ولكن، مبدأ مركزية إنتاج الكهرباء ضرب، إذ أصبح في إمكان أي صاحب أرض الاستثمار في تركيب أنظمة طاقة متجدّدة عليها وبيع الكهرباء للمستهلكين، واستخدام الشبكة العامة بعد تحصيل موافقة مؤسسة كهرباء لبنان.

من جهة أخرى، أتاح القانون الجديد لأصحاب محطات الطاقة الشمسية المنزلية تركيب عدّادات كهرباء ذكية تمكنهم من بيع فائض الطاقة المنتجة للدولة، وتقاضي ثمن الطاقة بعد إجراء مقاصة بين الكمية المستهلكة وتلك المنتجة. وهذا المبدأ، الذي عرّفه القانون باسم «التعداد الصافي»، يطبق أيضاً على المستثمرين الكبار، أصحاب محطات الطاقة الكبيرة (10 أو 15 ميغاواط). ففي حال انخفض الاستهلاك، يحوّل الفائض أيضاً إلى الشبكة العامة مقابل بدل.

عملياً، القانون نافذ، وينتظر فقط صدوره في الجريدة الرسمية. إلّا أنّ مسار تطبيقه على الأرض طويل وشديد الوعورة، أو ببساطة، «لن يطبق حالياً»، بحسب رئيس المركز اللبناني لحفظ الطاقة بيار خوري. فـ«القانون يقوم على ركيزتين: الهيئة الناظمة ومؤسسة كهرباء لبنان». والركيزة الأولى «هي العائق الأساس»، فهي منشأة بموجب قانون التنظيم لقطاع الكهرباء الرقم 462/2002، ولم يُعيّن أعضاؤها رغم مرور 21 سنة على إنشائها.

وقد وضع القانون على عاتق الهيئة الغائبة مهمات كبيرة. المادة الرابعة منه ذكرت 7 مهمات للهيئة، أهمّها تحديد رسوم العبور وسقف سعر الطاقة وطرق الدفع، وضع نظام التعداد الصافي، تحديد الأنواع المؤهلة من أنظمة الطاقة لربطها بالشبكة العامة والمواصفات الفنية لأنظمة الطاقة المتجددة، تعيين الحد الأقصى من الطاقة الكهربائية المنتجة المسموح بإدخالها وربطها بالشبكة العامة...

ومن جهة ثانية، مؤسسة كهرباء لبنان بحاجة لورش تأهيل تقنية ضخمة لنظام الفوترة. وفقاً للقانون الجديد، على المؤسسة تسديد صافي ثمن الطاقة الكهربائية المصدرة إلى الشبكة العامة، بحسب التعرفة التي وضعتها الهيئة الناظمة. وهنا، أشار خوري إلى «عمل المركز مع مؤسسة الكهرباء لإنشاء نظام فوترة دقيق». ورأى أنّ «مقاصة الفارق بين كمية الكهرباء المنتجة منزلياً من محطات الطاقة الشمسية وبين الكمية المستهلكة من المنزل نفسه من كهرباء الدولة سهل. إلّا أنّ نظام التعداد الصافي يغدو أكثر تعقيداً في حال كانت محطة الطاقة ملكاً لبلدية، وفائض الإنتاج الموضوع على الشبكة العامة يجب أن يحسم من فاتورة سكان البلدة». لكن خوري أشار إلى اطمئنانه للناحية التقنية البحتة في تطبيق نظام التعداد الصافي، فـ«هو مطبّق منذ عام 2011 في المؤسسة».

أشدّ المتشائمين من إقرار القانون الجديد يركزون بشكل أساسي على «وضع قطاع الكهرباء بشكل كامل بيد القطاع الخاص»، بخاصة مع الوضع المهترئ الحالي لمؤسسة كهرباء لبنان. بالإضافة إلى التخوّف القديم الجديد من ظهور «شركات كهرباء طائفية» تحتكر توليد الطاقة لمناطق محدّدة تحت شعار «مناطقنا بتدفع». ولكن، لخوري رأيٌ آخر، إذ رفض الحجة الأولى معتبراً «أنّ القانون يقوم على وحدة الجغرافيا اللبنانية، فكلّ شيء سيمرّ عبر شبكة كهرباء لبنان، وهي اللاعب الأساسي الذي يحدّد أين يتم ربط محطات الطاقة المتجدّدة، وكيف». ونفى خوري تهمة «فدرلة الطاقة» عن القانون الجديد، وفصّل تسميتها بـ«لا مركزية الإنتاج، ومركزية الطاقة». ولكنه لم ينفِ إمكانية إقامة محطات كهرباء مناطقية، وأعاد التذكير بـ«قدرة كهرباء لبنان على تحويل فائض الطاقة المنتجة من المحطات إلى الشبكة العامة، ومنها إلى مستهلكين في مناطق أبعد». أما في ما يتعلق بإمكانية الوصول إلى تغذية كهربائية مستمرّة من دون انقطاع، 24/24، فرأى خوري ذلك ممكناً خلال سنوات، ولا سيّما أنّ زيادة عدد محطات الطاقة الشمسية المنزلية خفّض استهلاك الكهرباء على المستوى الوطني، لدرجة أنّ المعامل الحرارية القليلة العاملة اليوم باتت تعطي ساعات تغذية أكثر مقارنةً مع السنوات الماضية.

(أفب)

تقرير

«صفر مصارف» في البقاع الشمالي

علي قطايا

الخميس الماضي، أغلق مصرف sgbl فرعه في بلدة اللبوة (قضاء بعلبك) ليُسدل الستار على آخر فرع مصرفي في منطقة البقاع الشمالي، ويبدأ فصل جديد من فصول القهر التي تمارسها المصارف على المودعين.

سبعة مصارف أساسية (بنك الاعتماد، سوسيتيه جنرال، جمال ترست بنك، بيبلوس، فيرست ناشيونال بنك، فرنسا بنك، بنك بيروت والبلاد العربية)، بعضها كان يملك أكثر من فرع، كانت تنشط في المنطقة قبل 2019، أغلقت جميعاً بالتدريج، وفي سياق بدا وكأنه يهدف إلى خنق هذه المنطقة لأسباب سياسية، بدأ مع إغلاق «جمال تراست بنك» قبل الأزمة بعد فرض عقوبات أميركية عليه، وتوالى بعده إغلاق الفروع بشكل مباغت، وبذرائع كاذبة. ففرع blc في مدينة الهرمل، مثلاً، أُغلق في حزيران 2021، بحجة الخشية من تعرّضه لاعتداء بعد وقفة احتجاجية سلمية نظمها سبعة أشخاص من أهالي الطلاّب اللبنانيين في الخارج للمطالبة بتطبيق قانون الدولار الطالبي. وفي نيسان الماضي، أغلق «فرنسبنك» فرعه الإقليمي في مدينة بعلبك بحجة خلاف على الإيجار مع أصحاب المبنى. ولم تفلح الوساطات والمناشدات والضغوط التي مارستها فعاليات المنطقة في إقناع أيّ من المصارف بالإبقاء ولو على صرّافات آلية لتيسير شؤون المودعين، وخصوصاً الموظفين.

مصادر مصرفية قالت لـ«الأخبار» إن أسباب الإقفال مالية. إذ جفّفت الإقفالات المالية أيّ إيداعات أو معاملات تعود على المصارف بالربح، فيما الإبقاء على الصرافات الآلية في الفروع المقفلة يرتّب أعباءً مالية ومصاريف تشغيلية على المصارف، مشيرة إلى أنّ الأقفال طال كلّ منطقة البقاع وصولاً إلى شتورة، ولم يتبقّ من تجمّع للمصارف سوى في مدينة زحلة. غير أنّ جشع المصارف وسعيها وراء الربح أولاً من دون أيّ اعتبارات أخرى، لا يقلّلان من شبهة الاستهداف السياسي. إذ تسأل مصادر متابعة: «إذا كانت الأسباب مالية بحتة، لماذا لا يكون تجمع المصارف المتبقي في مدينة بعلبك، مثلاً، لوجودها في منطقة وسطية بين زحلة والهرمل؟»، مشيرة إلى أنّ «عصابة المصارف أثبتت منذ بدء الانهيار أنها أداة ضغط لمفاقمة الوضع الكارثي».

لا أرقام دقيقة حول أعداد العملاء في المنطقة، فيما تؤكّد مصادر مطّلعة أنّ الذي بدأ العمل عليه منذ أشهر بإنشاء مظلّة إعلاميّة فضائيّة، باشر الاتفاق في شأنها مع مخرجين ومتخصّصين عرب. غير أن هذا كله لا يهوّن على موظفيه المتبقّين أنّ مصيرهم لن يكون مختلفاً عن مصير من عملوا معه على مرّ السنوات وانتهوا «ماكولة حقوقهم»، من دون أن تنفعهم الدعاوى القانونيّة كونه لا يأتي إلى لبنان.

فرع بنك BLC في الهرمل وحدها كان يضم أكثر من خمسة آلاف عميل. ومع «صفر مصارف» في كل منطقة البقاع الشمالي، بات على عشرات آلاف الموظفين والمتقاعدين والمتعاقدين وغيرهم مجبرين، شهرياً، قطع مسافات تصل إلى أكثر من 100 كيلومتر للوصول إلى ماكينات الصراف الآلي في مدينة زحلة للحصول على رواتبهم الموطّنة أو لإنجاز معاملاتهم المالية والمصرفية، متكبّدين أعباء مالية تصل أحياناً إلى نحو 10% من الراتب، خصوصاً لأبناء قرى وبلدات قضاء الهرمل والقاع وعرسال ورأس بعلبك وبقية القرى على الحدود السورية. ناهيك عن عناء الرحلة التي تستغرق يوماً كاملاً للوصول إلى زحلة والعودة منها والانتظار في طوابير أمام الصرافات الآلية... إذا لم تكن خارج الخدمة. علماً أن الموظفين يشكّلون جزءاً من شريحة واسعة من عملاء المصرف. إذ إنّ هناك معاملات أخرى تحت عناوين مختلفة (حوافز - مساعدات اجتماعية - تحويلات من وإلى الخارج) لا يمكن إجراؤها إلّا من داخل الفرع حصراً، ناهيك عن التداعيات على عمل التجار والصناعيين الذين يعتمدون على التحويلات المصرفية وفتح الاعتمادات وغيرها.

سبوت لايت

صربيا «تهيمن»: إرث يوغوسلافيا لا ينضب!

قدّمت صربيا على امتداد العقود سلسلة طويلة من الرياضيين «العظماء» لاعبون تألقوا بشكل لافت في مختلف الألعاب الجماعية والفردية، جعلوا من البلاد منجماً رياضياً لا ينضب

حسين فحص

قدّمت صربيا العديد من اللاعبين الذين تركوا بصمة لافتة في عالم الرياضة (أ ف ب)

يرتبط الشغف الرياضي في صربيا بثقافة وتاريخ البلاد. الدولة التي كانت جزءاً من يوغوسلافيا الاشتراكية في السابق، عايشت القيم السائدة حينها باعتبار «الألعاب» طريقة مُثلى لتعزيز النسيج الاجتماعي ونشر المساواة. عليه، تم تدريب جميع اللاعبين باستخدام الأساليب نفسها، بغضّ النظر عن اختلاف البنية الجسدية، وهو ما عاد على البلاد بإنجازات لافتة إقليمياً وقارياً. تفكّكت يوغوسلافيا بعدها، لكنّ قيمها وأهدافها الرياضية انسبت إلى غالبية الدول التي تشكّلت، منها صربيا، التي أصبحت مع توالي العقود قوة عُظمى في عالم الرياضة. لعبت الثقافة الرياضية والروح التنافسية دوراً بارزاً في التألق الصربي على ساحات الألعاب، دون إغفال استثمار القيّمين في البنية

> التحف رئيس صربيا الكسندر فوتشيتش عام 2020 بكلية رياضية لتحقيق حلم حياته في أن يصبح مدرب كرة سلة

التحتية الرياضية وبرامج التدريب. وبفعل الاهتمام الجاد، كتبت صربيا تاريخاً طويلاً من النجاح في مختلف الرياضات، بما في ذلك كرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة وكرة اليد والتنس...

تُعد كرة القدم أحد أكثر النشاطات الرياضية شعبيةً في صربيا. تمتلك البلاد منتخباً وطنياً «شرساً» والعديد من الأندية الناجحة، بما في ذلك ريد ستار بلغراد الذي فاز بكأس أوروبا وكأس «إيتركونتيننتال» عام 1991، كما فريق إف كيه بارتيزان بلغراد. وعلى امتداد السنوات، قدّمت صربيا كوكبة من اللاعبين الذين تركوا بصمة لافتة ضمن عالم المستديرة، برزَ منهم في التاريخ الحديث المدافعان نيمانيا فيدينتش وبرانيسلاف إيفانوفيتش... فيما يُعد الحارس الواعد دجورجي بيتروفيتش أحدث «منتجات» الكرة الصربية، بعد مشاركته بشكل أساسي قبل يومين لأول مرة مع فريق تشيلسي الإنكليزي.

وعلى خطّ موازٍ، تحظى كرة السلة بشعبية جارفة في صربيا، مع اعتلاء رياضيّيها وفرقها منصات الألقاب بشكل شبه دوري. فاز المنتخب الوطني لكرة السلة للرجال ببطولة العالم مرتين، في عامَي 1998 و2002، كما رفع لقب بطولة أوروبا في أعوام 1995 و1997 و2001.

وفي عام 2004، فاز المنتخب بجائزة الكرة الأمثل للاتحاد الدولي لكرة السلة، كما حصد الميدالية الفضية في الأولمبياد مرتين (1996 و2016)، دون إغفال فوز المنتخب النسائي بالبطولة الأوروبية عامي 2015 و 2021.

إنجازات لافتة ترافقت مع احتراف اللاعبين الصرب في كبرى الدوريات العالمية، على رأسها الدوري الأميركي للمحترفين، ويُعد نيكولا يوكيتش، وفلادي ديفاك، وبريدراج ستوياكوفيتش من أبرز لاعبي كرة السلة الذين لعبوا في «NBA».

تُعتبر الكرة الطائرة وكرة اليد من الرياضات الشعبية في صربيا أيضاً، حيث حقّقت البلاد نجاحاً في كلتا اللعبتين على المستوى الدولي، رجالاً وسيدات، كما تحظى رياضات أخرى، بما في ذلك «الرغبي»، بشهرة كبيرة في البلاد تترافق مع نجاحات لامعة.

ورغم ميل الضرب إلى الرياضات الجماعية، نالت لعبة «التنس» شعبية مضاعفة في البلاد خلال العقد الماضي بفعل إنجازات المصنّف الأول الحالي على العالم نوفاك ديوكوفيتش تحديداً، الذي يُعد أحد أبرز لاعبي الكرة الصفراء على الإطلاق، إلى جانب لاعبين مميزين آخرين أمثال نيناد زيمونيتش، بانكو تيبسارفيتش، آنا إيفانوفيتش، مونيكا سيليش ويلينا بانكوفيتش... لا يوجد بلد «صغير» مثل صربيا (يضم 7 ملايين نسمة تقريباً) يحقق هذا القدر من النجاحات الرياضية. الشغف الرياضي عكسه الرئيس الصربي، ألكسندر فوتشيتش، عام 2020، عندما التحق خلال جائحة كورونا بكلية رياضية لتحقيق حلم حياته في أن يصبح مدرب كرة سلة.

التاريخ السياسي المحموم لم يستنزف الطاقة الرياضية للدولة البلقانية على الإطلاق، وفي ظل المسار التصاعدي، قد تهيمن صربيا على مختلف الألعاب مستقبلاً.

تشامبيونزليغ

أوروبا تترقّب قرعة دوري الأبطال

تتجه الأنظار اليوم الاثنين الساعة 13:00 بتوقيت بيروت الى مقر الاتحاد الأوروبي لكرة القدم في نيون السويسرية، حيث تجرى قرعة الدور ثمن النهائي من مسابقة دوري الأبطال، وسط رغبة من باريس سان جرمان الفرنسي بتجنب الكبار بعدما أنهى دور المجموعات في المركز الثاني.

وضمن سان جرمان وصافة مجموعة "الموت" في الجولة الأخيرة بفارق المواجهتين المباشرتين أمام ميلان الإيطالي الذي أسداه خدمة كبيرة بفوزه خارج الديار على مضيفه نيوكاسل الإنكليزي 2-1.

وخرج سان جرمان من عنق الزجاجة بتعادله 1-1 في الجولة الأخيرة مع مضيفه بوروسيا دورتموند الذي كان ضامناً تأهّله والذي أنهى المجموعة في الصدارة.

ونتيجة حلوله ثانياً، يواجه سان جرمان احتمال انتهاء مشواره عند ثمن النهائي للموسم الرابع تواليا لأن القرعة قد تضعه في مواجهة برشلونة أو ريال مدريد الإسبانيين أو مانشستر سيتي الإنكليزي حامل اللقب أو بايرن ميونيخ.

لكن مدربه الإسباني لويس إنريكي الذي قاد برشلونة الى لقب المسابقة القارية عام 2015، بدا متفائلاً حيال حظوظ فريقه الذي يواجه أيضاً احتمال لقاء أرسنال الإنكليزي أو أتلتيكو مدريد الإسباني، فيما سيكون مواطن الأخير ريال سوسييداد الخصم المرغوب فيه بالنسبة إلى نادي العاصمة الفرنسية.

ويضم المستوى الثاني من القرعة فريقين آخرين من العيار الثقيل، هما: إنتر ونابولي الإيطاليان اللذان حلّا في الوصافة خلف سوسييداد وريال مدريد تواليا، وسيشكلان صعوبة بالنسبة إلى خصميهما المقبلين أرسنال أو أتلتيكو أو برشلونة أو بايرن أو دورتموند أو مانشستر سيتي.

ومن بين الفرق الكبيرة التي تصدّرت مجموعاتها وفي المستوى الأول من القرعة، يبدو برشلونة حالياً الأكثر هشاشة بعدما أتبع خسارته في الدوري المحلي على أرضه أمام جاره جيرونا المتصدر 2-4، بخسارة أمام رويال أنتويرب البلجيكي 2-3 في الجولة الأخيرة ثم بتعادل في "لا ليغا" على أرض فالنسيا 1-1.

ويأمل المدرب تشافي هرنانديس أن يعود الفريق الى السكة الصحيحة وما زال الوقت مبكراً أمامه في ما يخص دوري الأبطال، إذ يقام ذهاب ثمن النهائي أيام 12 و13 و20 و21 شباط والإياب أيام 5 و6 و12 و13 آذار.

وكان ريال مدريد، حامل الرقم القياسي بعدد ألقاب المسابقة (14)، ومانشستر سيتي بطل الموسم الماضي، الفريقين الوحيدين اللذين حققا العلامة الكاملة في دور المجموعات بفوزهما بجميع مبارياتهما، ليحل الأول أمام نابولي بفارق 8 نقاط والثاني أمام لايبزيغ الألماني بفارق 6.

ويمر سيتي محلياً بفترة انعدام وزن، إذ حقق فوزاً واحداً في آخر ست مراحل، لكنه لم يخسر سوى مرة في هذه السلسلة وكانت أمام أستون فيلا 0-1 مقابل أربعة تعادلات، بينها ثلاثة أمام منافسين من العيار الثقيل (تشلسي وليفربول وتوتنهام).

يتمنّى سان جرمان تجنّب الكبار بعدما أنهى دور المجموعات في المركز الثاني (أ ف ب)

الرياضة العراقية

الأولمبية الدولية تؤكّد إقالة العراقي حمودي

أكدت اللجنة الأولمبية الدولية القرار الصادر عن الهيئة العامة لنظيرتها العراقية في اجتماعها الاستثنائي وأفضى الى حجب الثقة عن الرئيس السابق للجنة رعد حمودي بسبب ما وُصف بمخالفات مالية، معتبرة أن هذا الإجراء شأن داخلي. ونقلت اللجنة الأولمبية العراقية في بيان رسمي الأحد عن النائب الأول للرئيس ورئيسها بالوكالة الآن عقيل مفتن أن "اللجنة الأولمبية الدولية أرسلت خطاباً رسمياً، تضمن التأكيد على احترام ما أفضى إليه اجتماع الجمعية العمومية للجنة الأولمبية العراقية الأخير، باعتباره شأناً داخلياً".

وأضاف أنه سيدير المكتب التنفيذي للجنة الأولمبية كونه النائب الأول للرئيس "حسب النظام الداخلي للجنة الأولمبية الوطنية العراقية لحين إقامة الانتخابات الرسمية في وقت لاحق".

وفي الخامس من الشهر الحالي، صوّتت الهيئة العامة للجنة الأولمبية العراقية على إقالة الحارس الدولي السابق حمودي من منصبه خلال اجتماع استثنائي، فيما لوّح الأخير بالطعن لدى القضاء. وصوّت 25 عضواً على إقالة حمودي مقابل صوتين لمصلحته مع وجود ورقة بيضاء واحدة.

مونديال الأندية

الأهلي... لفكّ العقدة البرازيلية أمام فلومينينسي

يضم فلومينينسي في صفوفه لاعبا خبيرا هو الظهير المخضرم مارسيلو (أ ف ب)

يأمل الأهلي المصري، بطل أفريقيا، التخلص من العقدة البرازيلية حين يلتقي فلومينينسي اليوم الاثنين عند الساعة 20,00 بتوقيت بيروت على ملعب مدينة الملك عبدالله الرياضية في جدة، وذلك في الدور نصف النهائي لمونديال الأندية في كرة القدم.

ويمنّي العملاق الأفريقي النفس بالاستفادة من المعنويات المرتفعة جداً للاعبيه الذين حقّقوا نتيجة كبيرة في الدور الثاني بالفوز على الاتحاد السعودي المضيف 3-1 بعدما كانوا متقدمين بثلاثية نظيفة، كي يتخطى فلومينينسي، المشارك في البطولة لأول مرة بعد تتويجه التاريخي بلقب كوبا ليبرتادوريس.

وبعد انفراده مجدداً بالرقم القياسي لعدد المباريات في البطولة (13) الذي تشاركه لثلاثة أيام فقط مع المهاجم الأرجنتيني في صفوف أوكلاند سيتي النيوزيلندي إيميليانو تادي، كان حسين الشحات الجمعة على موعد مع إنجاز جديد بتسجيله الهدف الثاني للأهلي في مرمى الاتحاد، إذ عادل الرقم القياسي المسجّل باسم مواطنه محمد أبو تريكة والسعودي سالم الدوسري كأفضل هدّافين عرب في البطولة برفعه رصيده إلى أربعة أهداف.

وإذا كان فلومينينسي يخوض غمار البطولة لأول مرة، فإنه يضم في صفوفه لاعباً خبيراً فيها بشخص الظهير المخضرم مارسيلو الذي تُوج باللقب أربع مرات أعوام 2014 و2016 و2017 و2018 مع فريقه السابق ريال مدريد الإسباني.

وعاد ابن الـ35 عاماً في شباط الماضي إلى نادي بداياته الكروية بعد تجربة فاشلة في أولمبياكوس اليوناني، ونجح في قيادته إلى إحراز لقب كوبا ليبرتادوريس لأول مرة في تاريخه، ليضيفه الدولي السابق إلى خزائنه المتمثلة بالكؤوس، أبرزها دوري أبطال أوروبا خمس مرات مع ريال مدريد.

وفي مقابلة له مع موقع الاتحاد الدولي، كشف مارسيلو أنه كان يتوقع المساهمة في قيادة فريق طفولته إلى المجد حين وقّع له "لكن الحلم كان بعيداً بعض الشيء. في البداية كانت لدينا بطولة كاريوكا، وبعد فترة وجيزة كنا سنبدأ مشوارنا في كوبا ليبرتادوريس. كان الوقت لا يزال مبكراً جداً. لقد كان لدينا حلم عندما وصلت - أو حتى قبل ذلك - بالفوز بكوبا ليبرتادوريس والمنافسة في كأس العالم للأندية. لكن في البداية، بصراحة، فكّرنا في الأمر لكنه كان حلماً بعيداً".

(أ ف ب)

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4481

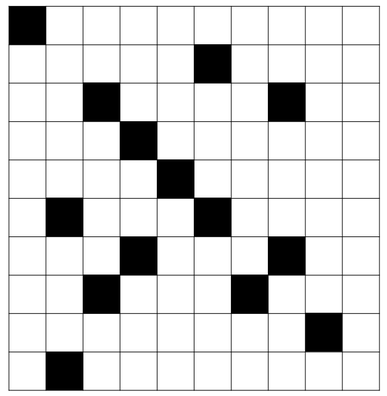

أفقيا

1- أول مُعجم عربي الفّه الخليل بن أحمد – 2- عائلة موسيقي مجري راحل – من أنبياء العهد القديم – 3- خنزير برّي – إهتدائي – غلب منافسيه – 4- لقب أمبراطور اليابان – أداة إستثناء – 5- طعام يُعمل عند الفراغ من البناء – خلاف بريح – 6- ساكن الصومعة – جاهل – 7- حلّ العقدة – من الحبوب – لسان نار – 8- شاهدك – غير ظاهر – للنداء – 9- صباغ أحمر – 10- ملك بابل خرّب أورشليم وسبى اليهود

عمودياً

1- مدينة فرنسية – 2- أعلى بحيرة في العالم – 3- أصل البناء – وعاء من ورق أو قماش أو نايلون – بقرة بالأجنبية – 4- شاعر إيطالي راحل – لطم – 5- قساوة وصلابة – جمال ساحر – 6- جزيرة إيطالية صغيرة – مخبز – 7- صوت الذئب – بحر – يتأوه من شدّة التضييق عليه بالرباط – 8- عملة آسيوية – أعظم أبطال الإلياذة – ورك – 9- مدينة فلسطينية – من أسماء الأفعال معناه أسرعْ – 10- شاعر سوري راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الدلو – طبرق – 2- اوروبا – 3- دلو – قزوين – 4- يبدأ – الكلأ – 5- نالوت – أول – 6- لبد – ملمس – 7- لاما – كي – هر – 8- لنش – آب – 9- ملكي – امابا – 10- لا – الميزان

عمودياً

1- اودي – الحمل – 2- لبن – لا – 3- داود الملك – 4- لو – ألبانيا – 5- ورق – ود – 6- وزّات – أمّ – 7- طبول – ميامي – 8- بايكال – باز – 9- نلومه – با – 10- قد – السرطان

sudoku 4481

7	3			9				
4			1			8		5
	5			4		1	7	3
5			2		1			9
		9				7		
8			4		9	5		6
						6	2	
			8	6	4	9		
	8	7		2				

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4480

3	6	5	2	9	8	4	1	7
8	1	4	7	5	6	2	9	3
7	2	9	3	1	4	8	5	6
1	5	3	6	4	7	9	2	8
4	9	8	1	2	3	7	6	5
6	7	2	5	8	9	3	4	1
2	3	6	9	7	5	1	8	4
5	8	1	4	3	2	6	7	9
9	4	7	8	6	1	5	3	2

مشاهير 4481

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف ألماني (1889-1976). من مؤلفاته «نداء الحقيقة» و «نيتشه»

2+9+6+1 = جواد أسود ■ 10+11+8+5 = أخضر بالأجنبية ■ 4+7+3+5 = نهر فرنسي

حل الشبكة الماضية: فاطمة مرنيسي

طوفان الأقصى

خسرت معركة الرأي العام في موازاة هزيمتها على أرض الواقع، لكنّ هذا لا يمنع من استهداف الشهود على سقوطها، الذين اسهموا في تغيير مزاج الرأي العام ضدّها، بنقلهم صورة المجازر الوحشية التي ترتكبها منذ السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023. لهذا السبب كانت الفاتورة باهظة على الإعلاميين والمصوّرين الذين ينقلون واقع غزّة المدمّى. يوم الجمعة الماضي، استهدف الكيان الفاشي مصوّرًا صحافياً جديداً كان ينقل صورة المحرقة التي تحاول مواصلتها بعيداً من أعين العالم

سامر أبو دقّة يلتحق بقافلة شهداء الصحافة

إسرائيل «المهزومة»... تصفّي الشهود على الحقيقة

زكية الديراني

في أحد الفيديوات التي نشرتها قناة «الجزيرة» قبيل إعلان استشهاد المصوّر سامر أبو دقة (1978ـ 2023)، يقول الأخير وهو يبتسم إنه بنام ساعتين أو ثلاث ساعات في النهار، منذ بدء العدوان على غزة في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، في إشارة إلى مدى تفانيه في عمله المنشغل بنقل صورة الجرائم التي يرتكبها العدو بحقّ الأطفال والنساء والمدنيّين في القطاع. لكنّ كلام

> **استهدفت القوات الإسرائيلية طواقم الدفاع المدني التي كانت تحاول إجلاء المصوّر**

المصوّر الفلسطيني الذي انضم إلى القناة عام 2004، أصبح أرشيفاً من الآن فصاعداً، بعدما استهدفه العدو مساء الجمعة الماضي أثناء تصويره ريبورتاجاً في محيط مدرسة فرحانة في خان يونس جنوب قطاع غزة، ما أدّى إلى استشهاده وإصابة زميله وائل الدحدوح مراسل القناة في غزة. مع الإعلان عن استشهاد المصوّر، عرضت «الجزيرة» القطرية تقريراً أطل فيه الدحدوح ليتحدّث عن المجزرة التي ارتكبها العدو. كشف الصحافي أنه كان قد انتهى وزميله من تصوير ريبورتاج في مدرسة فرحانة في خان يونس. ولدى مغادرتهما المكان، انهالت القذائف عليهما. ولفت إلى أنّه كان وزميله يرتديان خوذة وسترة الصحافة، في إشارة إلى أنّ القصف كان مباشراً ومقصوداً. وكشف «أبو حمزة» كما يُلقّب، بأنه كان يسمع صراخ سامر، ولكنه لم يستطع إنقاذه بسبب إصابته وكثافة القصف. ولم يسمح العدو لطواقم الدفاع المدني بإجلاء سامر، وقام بقصف المسعفين أيضاً فاستُشهد عدد منهم، فيما بقي سامر أبو دقّة ينزف قرابة ستّ ساعات من دون التمكّن من الوصول إليه.

كان سامر أبو دقة بمثابة الشاهد على المجازر التي يقوم بها العدو، تنقّل بكاميرته ليل نهار لتوثيق الجرائم في غزة. التحق بقناة «الجزيرة» عام 2004، وهو متزوج ولديه ثلاثة أولاد وابنة، وتعيش عائلته في بلجيكا. مع انتشار خبر استشهاده، كان لافتاً الإعلان بأنّ ابنه زين يقدّم أغنيات وطنية على صفحات السوشال ميديا، آخرها أغنية «بابا» التي عبّر فيها عن اشتياقه لوالده الذي يعيش بعيداً عنه.

في هذا السياق، مع استشهاد سامر أبو دقة، ارتفع عدد الشهداء الصحافيين إلى حوالى 92 صحافياً ومصوراً ومراسلاً منذ بدء العدوان على غزة، إضافة إلى استهداف إسرائيل عائلات الصحافيين على نحو مباشر. أضف إلى ذلك سقوط ثلاثة شهداء في جنوب لبنان هم مصور «رويترز» عصام عبدالله، ومراسلة قناة «الميادين» فرح عمر وزميلها المصور ربيع معماري (الأخبار 2023/12/8)، وسط تنديد جمعيات صحافية وحقوقية باستهداف إسرائيل المباشر للصحافيين والمصوّرين بغرض طمس الحقائق وحقيقة المجازر.

ظلّ المصوّر سامر ابو دقة ينزف ستّ ساعات قبل ان يلفظ انفاسه الاخيرة

ووفقاً لـ«الاتحاد الدولي للصحافيين»، فإنّ أكثر من 73% من إجمالي عدد الصحافيين والعاملين في وسائل الإعلام الذين قتلوا على مستوى العالم أجمع حتى الآن في عام 2023 قد استُشهدوا في غزة. وأورد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أنّ «غزة الآن هي المكان الأكثر دموية للصحافيين وعائلاتهم في العالم».

من جانبها، أصدرت «الجزيرة» بياناً حمّلت فيه العدو الإسرائيلي «المسؤولية الكاملة عن هذه الجريمة النكراء ومسؤولية الاستهداف الممنهج للعاملين مع «الجزيرة» وعائلاتهم». وأوضحت «الجزيرة» أنّ وائل الدحدوح أصيب في ذراعه ونُقل إلى «مجمع ناصر الطبي» في خان يونس لتلقّي العلاج. لكنّ المراسل الذي بات أشبه بمدرسة في الصبر وتحمّل الآلام، أطل أول من أمس خارج المستشفى لوداع سامر إلى مثواه الأخير. ألقى المراسل كلمة مؤثرة لزميله المصوّر، ثم عاد إلى مواصلة عمله في نقل صورة المجازر التي تُرتكب في غزة.

ليست المرّة الأولى التي يتخطّى فيها الدحدوح وجع فراق الأحبة. في بداية العدوان، قصف العدو عائلة الصحافي، فاستُشهدت زوجته وابنته وابنه وحفيده (الأخبار 2023/10/27). يومها، عضّ المراسل على جرحه، وودّع عائلته الشهيدة، وأكمل عمله أمام الكاميرا، ليُثبت أنّ العدو لن يكتم صوته أبداً، بل سيواصل عمله حتى النفس الأخير.

وقد بات معلوماً أنّ إسرائيل تتقصّد استهداف الصحافيين وعائلاتهم في غزة، في محاولة لإطفاء كاميراتهم ومنعهم من نقل صور المجازر بحقّ الأطفال التي حرّكت الرأي العام العالمي ضدّ الكيان العبري وهزمته في معركة الرأي العام. هزيمتها على الأرض تقابلها وحشية في المجازر بحقّ المدنيين والشهود على سقوطها على رأسهم الإعلاميين. خير مَن عبّر عن حقيقة الكيان الفاشي ما قاله السفير الفلسطيني في بريطانيا حسام زملط بأنّ «إسرائيل عدوّها الأساسي الحقيقة. لذلك اغتالت الصحافية شيرين أبو عاقلة (1971-2022)، وتقصّدت قتل عائلة الصحافي وائل الدحدوح. إسرائيل قتلت أكبر عدد من الصحافيين في تاريخ الصحافة في مدة وجيزة».

ارتفع عدد شهداء الصحافة منذ بدء العدوان الإسرائيلي إلى حوالى 92 مصوراً وصحافياً

متواطئون «بلا حدود»

في خطوة تنمّ عن مدى انبطاح المنظّمات العالمية التي «تُعنى بحقوق الصحافيين»، أمام السردية الإسرائيلية، نشرت «منظمة مراسلون بلا حدود» تقريرها السنوي حول الشهداء الصحافيين، من دون إدراج الصحافيين الفلسطينيين الذين استهدفتهم إسرائيل في غزة، في تجاهل تام لقيمة حياة الإنسان العربي والفلسطيني في هذا العدوان ولعب دور شاهد الزور على محرقة العصر. وأوردت المنظمة الخميس الماضي «أن 45 صحافياً قُتلوا عام 2023 أثناء أداء مهنتهم، 17 منهم لقوا حتفهم في الحرب المستمرة بين إسرائيل وحماس». وقال الأمين العام للمنظمة كريستوف دولوار «إن حصيلة 2023 أدنى بقليل من تلك التي شهدها العام الماضي حين قتل 61 صحافياً. سجل تراجعاً منتظماً (في القتلى) بعيداً جداً عن 140 صحافياً قتلوا في عام 2012 ثم عام 2013، وخصوصاً جرّاء الحرب في سوريا والعراق، لكن ذلك لا يخفّف بشيء من المأساة في غزة». وأوضحت المنظمة أنّ الحصيلة العالمية التي تُحصي القتلى حتى الأول من كانون الأول (ديسمبر) «لا تشمل الصحافيين الذين قُتلوا خارج إطار أداء مهامهم أو الذين لم يُستدفوا بصفتهم صحافيين أو أولئك الذين لا تزال ظروف مقتلهم مجهولة».

الصهاينة يحاصرون دلال أبو آمنة

بعد سجنها الثلاثة أيام مع بداية العدوان على غزّة، ها هي الباحثة والمغنية الفلسطينية تقبع في منزلها تحت الإقامة الجبرية فيما تتلقّى يومياً تهديدات بالقتل ويتعرّض منزلها للحصار من قبل مستوطنين

وسام كنعان

بصوتها ومشروعها الغنائي، تشكّل الباحثة والمغنية الفلسطينية دلال أبو آمنة مصدر قلق للصهاينة. فهي تعرف كيف توجعهم على طريقتها، وخصوصاً حين جالت على مدى سنوات على معظم الأراضي الفلسطينية المحتلة بطريقة تقارب تلفزيون الواقع، بمرافقة كاميرات وموسيقيين موهوبين وفلسطينيات مسنّات ادّين معها أغنيات من تراث البلاد المسلوبة والمنهوبة، من القدس إلى الجليل والضفة الغربية وصولاً إلى القرى المتاخمة للجنوب اللبناني... وبعد نجاح مشروع «يا ستي»، تلقّفه تلفزيون «العربي» ليصبح برنامجاً بعنوان «مشوار ستي» استمرّ في نصحتها بإصدار بيان توضيحي والابتعاد عن الظهور الإعلامي، لكي لا تعطي للعدو ذريعة واهية جديدة. ومع ذلك، لم تسلم أبو آمنة من التطرّف الصهيوني، إذ عندما عمدت مجموعة من المستوطنين العنصريين إلى تنظيم تظاهرات أمام منزلها في مدينة الناصرة، ورفع شعارات تحرّض على قتلها مع كانت كفيلة باعتقالها ثلاثة أيام في السجن الانفرادي، لتخرج بعدها بجهود محاميتها عبير بكر التي أرشدتها والتوثيق لتاريخ وتراث فلسطين. وفي غضون ذلك، كانت المحاولات الإسرائيلية تفشل تباعاً في نسب الصوت الماسي وصاحبته إلى الكيان الغاصب المارق. وبعد أيام من بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، كتبت صاحبة أغنية «عين العدرا عينيّا» على مواقع التواصل الاجتماعي: «لا غالب إلا الله». جملة محاولة إزعاجها المستمرّة عبر قطع الكهرباء والماء عن بيتها بشكل مقصود، فيما تتعمّد الشرطة الإسرائيلية تجاهل الأمر المتعمّد من قبل شرطة الاحتلال لكل التحرّكات القانونية المتواصلة من قبل محاميتها.

ومن جهة ثانية، أصدر أصدقاء دلال بياناً إعلامياً تلقّت «الأخبار» نسخة منه، يُنذر بخطر تعرّضها للتهديد بالقتل ويشير إلى «تعرّض منزلها للحصار من قبل مستوطنين في العفّولة جنوبي مدينة الناصرة»، شارحاً حقيقة نيات الاحتلال الخبيثة، ولا سيّما أنّه سبق أن وضعها «على لائحة المطاردة قبل الهجوم على غزة لتكون الحرب بمثابة ذريعة للنيل منها... لذا اقتحمت القوّات الإسرائيلية منزلها وألقت القبض عليها وسجنتها لثلاثة أيام خرجت بعدها لتوضع تحت الإقامة الجبرية». ويلفت البيان إلى استمرار «حملة التحريض والتهديد من قبل مستوطنين صهاينة يتجمّعون بشكل دائم أمام منزلها ويرفعون الأعلام الإسرائيلية ويتوجّهون إليها وإلى عائلتها بالشتائم والكلمات النابية، فيما حاولوا مراراً اقتحام المكان بعد تخريب مدخله».

من جانب آخر يكشف البيان عن الخطوات القانونية التي اتخذتها المحامية عبير بكر، موضحاً أنّها «توجهت إلى الجهات الإسرائيلية الرسمية، من القضاء إلى الأجهزة الأمنية، لوضع حد للحملة العنصرية المتعاظمة ضدّ أبو آمنة، وأصبحت تشكّل خطراً عليها وعلى عائلتها... فقد قطعت السلطات المحلية الماء أكثر من مرة عن منزلها وعطّلت الكهرباء، وهي تشارك دائماً عبر بعض موظفيها

> **قطعت السلطات المحلية الإسرائيلية الماء والكهرباء عن المنزل**

في تشديد الحصار، فيما تحضر الشرطة الإسرائيلية إلى منزلها لتقف إلى جانب المتظاهرين من دون أن تقوم بأي عمل يمنع تهديد الفنانة بحياتها بل تساعدهم على تحرّكهم».

وأخيراً، يدعو البيان المنظّمات الدولية الإنسانية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات ونقابات الفنانين في العالم العربي والعالم والمؤسسات الطبية ومراكز الأبحاث العلمية للتحرّك من أجل إنهاء محاصرة منزل أبو آمنة التي تقبع تحت الإقامة الجبرية وتمارس عليها شتى أنواع الضغوطات بغية ترحيلها، لمحاولة وقف أعمال الشغب والتظاهرات ومنع المستوطنين الاقتراب من البيت.

«مهرجان الجونة» يحتمي بالكوفية الفلسطينية

القاهرة ـ لبنى سليمان

خلافاً للتوقعات، فعلتها إدارة «مهرجان الجونة السينمائي» وانقذت النسخة السادسة والحدث برمّته من الانهيار. هكذا، انطلقت «الدورة الاستثنائية» مساء الخميس الماضي، بعدما أُرجئت مرّتين عقب تحوّل العدوان الإسرائيلي على غزّة إلى حرب إبادة وتطهير عرقي لا تزال مستمرّة منذ أكثر من 70 يوماً. في البداية، تعاملت إدارة المهرجان مع الحرب على أنها مؤقّتة، فأجّلت الدورة التي كان من المقرر أن تنطلق في 13 تشرين الأوّل (أكتوبر) لمدة أسبوعين، من دون أيّ ذكر لما يجري في فلسطين ويلا أيّ كلمة تضامن. وقوفٍ «الجونة» على الحياد بسبب حسابات سميح ونجيب ساويرس، عرّضه لموجة انتقادات، لتبرز تساؤلات عن كيفية إقامة الموعد الثاني (27 أكتوبر) فيما القصف مستمر، ومع إلغاء «مهرجان القاهرة السينمائي» دورته الخامسة والأربعين رغم أنّها كانت ستنطلق في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) 2023. حينها، كان الجميع يمني النفس بأن تتوقف الحرب وتبدأ الهدنة، ولكن تتنياهو ومن معه لم يرأفوا بحال الفعاليات الفنية العربية. وتردّد في الكواليس حينذاك أنّ أسرة ساويرس لن تسمح بأن يعود المهرجان في عام 2024 ويكون قد توقّف لعامين متتاليين، إذ إنّ الدورة الخامسة أقيمت في تشرين الأوّل 2021، ثم أخذ الحدث إجازة لمدّة عام أملاً في إعادة ترتيب البيت من الداخل بعد أخطاء تنظيمية فادحة. لكن الإدارة الحالية (عمرو منسي وانتشال التميمي وماريان خوري)، تمسكت بالأمل وقرّرت إرجاء الدورة المؤجّلة إلى منتصف كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، بعد انتهاء الانتخابات الرئاسية وفعاليات «مهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي»، أملاً في تفادي الانتقادات. الأسبوع الماضي، بدأ المهرجان المصري الذي ضمّ إلى برنامجه قسماً خاصاً بعنوان «نافذة على فلسطين»، وسط تراجع عدد النجوم الحاضرين ومحاذير عدة وضعها القائمون على الحدث ووافق عليها الضيوف. فقد التزم الجميع بارتداء اللون الأسود في الافتتاح. في الوقت الذي استُبدلت فيه السجادة الحمراء بأخرى بنية ومُنعت اللقاءات الإعلامية مع النجوم. وبطبيعة الحال، استبعدت البرامج التي تسجّل فقرات كوميدية مع الفنانين، ولم تكن هناك مساحة للمؤثّرين على السوشال ميديا وعارضات الأزياء وغيرهن ممن سبّبن انتقادات واسعة للمهرجان في دوراته الخمس السابقة، إلى درجة أنّ عدداً كبيراً من مقاعد المسرح كانت خالية في الليلة الأولى التي لم تنجُ من سوء الفهم إعلامياً. فقد قال الممثل محمود حميدة في كلمته إنّه ممتنع عن مطالبة الحاضرين بالوقوف دقيقة حداداً على ما يجري في فلسطين لأنّ الحداد يعني الحزن المؤدي إلى النسيان، لكنّنا «لن ننسى». غير أنّ البعض اجتزأ الكلام وتداوله مكتفياً بأنّ حميدة رفض الحداد. وتلا ذلك تقديم المغنية الفلسطينية، التشيلية الشابة إيلينا أغنية بعنوان «غصن الزيتون»، وأداء المصري «أبو» أغنية بالإنكليزية بعنوان The World is Blind (العالم أعمى). علماً بأنّ الاحتفال نفسه بدأ بفيديو يوثّق معاناة الشعب الفلسطيني، فيما حرصت مروحة واسعة من الحاضرين على ارتداء الكوفية الفلسطينية بأشكال مختلفة، لتكون بمنزلة مصدر «حماية» قد يمرّر هذه الدورة الاستثنائية التي تُختتم يوم الخميس المقبل، على أن تنظر أسرة ساويرس في مصير الدورة السابعة في مطلع العام المقبل وسط توقّعات بتنحّي المدير المؤسّس للمهرجان، انتشال التميمي، لأسباب صحية.

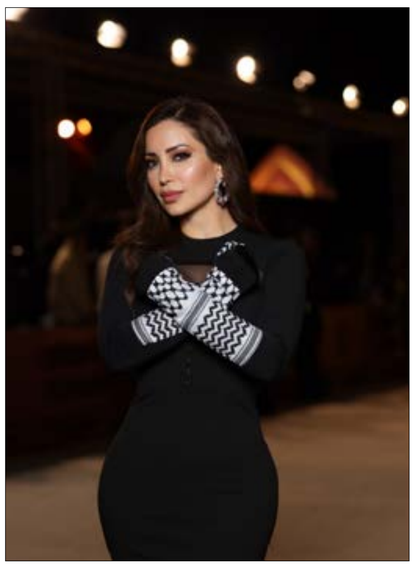

الممثلة السورية نسرين طافش في الافتتاح

طوفان الأقصى

غلاف الكتاب

باب دمشق في القدس

مجموعة عمل في رام الله

تفتيش عند بوابات المدينة

موسم البرتقال على باب دمشق عام 1944

(صور) فلسطين بين 1898 و1946 عن أرض قيل إنّها بلا شعب

وظّفت الحركة الصهيونيّة معادلة فاسدة ابتدعها دهاقنة الصهيونية المسيحيّة عن «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض» كإستراتيجية لتطهير الأرض من أهلها، وتكتيك لجمع الأموال من يهود العالم وصهاينته في إطار مشروعهم المأفون لإقامة دولة عبريّة. وعلى الرّغم من التهافت النظري لطرفي هذه المعادلة، إلا أنّها أصبحت صورة مزيّفة عن الواقع القائم في فلسطين طوال عقود ما قبل تأسيس الكيان الموقت، من دون أن يمتلك الفلسطينيون من الأدوات الإعلاميّة لنقضها. مجموعة ثمينة من الصور الفوتوغرافيّة التي سجّلت أجواء الأرض وأهلها في تلك المدة، استعادها مشروع «كرامة» من أرشيف الكونغرس الأميركي وقدّمها، في كتاب مطبوع فاخر، ليكون بمثابة وثيقة مكتملة البلاغة عن شعب الارض التي قيل إنّها بلا شعب

سعيد محمّد

هنالك من الدلائل الموثّقة ما يكفي للزعم أن فكرة «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض» نبتت في بيئة المسيحيّة الصهيونيّة الأنغلوساكسونيّة حتى قبل تبنّيها من جانب قادة الحركة اليهوديّة الصهيونيّة الرّواد أمثال يسرائيل زانغويل وثيودور هيرتزل. وكتب أنتوني كوبر، الذي كان يحمل لقب إيرل شافتسبري السابع، ورئيس «جمعيّة لندن» لنشر المسيحيّة بين اليهود، في عام 1853، إلى جورج هاملتون-غوردن، رئيس وزراء الملكة فيكتوريا، «إنّ سوريا (الكبرى) كانت «بلاداً بلا أمّة» في حاجة إلى «أمّة بلا بلد». فهل هناك شيء من هذا القبيل؟ والإجابة: من المؤكّد. فهناك أسياد الأرض القدامى والشرعيون، اليهود! في نصّ من مذكراته يعود إلى عام 1854، ما مفاده أنّ «سوريا تضيع بلا سكان. فهذه المناطق الشاسعة الخصبة ستكون بلا حاكم أو سلطة معروفة معترف بها للمطالبة بالسيادة. إنها أرض بلا شعب. والربّ الآن، بحكمته ورحمته، يوجهنا إلى شعب بلا أرض». وفي عام 1875، أخبر شافتسبري الاجتماع العام السنوي لـ «صندوق استكشاف فلسطين» أنّ «لدينا هناك أرضاً تعج بالخصوبة وغنيةً بالتاريخ، لكنّها من دون سكان تقريباً، أرض بلا شعب، بينما ينتشر في جميع أنحاء العالم، شعب بلا أرض».

زعماء فلسطينيون مجتمعون لمناقشة ثورة 1929

وبالطبع، فإن تهافت طرفَي هذه المعادلة التي أنتجها تلاقح العصاب الديني مع النزق العنصري الأوروبيّ في زمن صعود القوميّات، أمر لا يحتاج إلى عميق بحث. فلا الأرض في فلسطين - سوريا الجنوبيّة - كانت بلاً سكان، ولا اليهود كانوا في يوم ما شعباً أو عرقاً بالمفهوم الحديث، بل دائماً أتباع ديانة مستلّة من تاريخ بداوة سحيق منتشرين عبر الأعراق والجغرافيات. وقد اصطدم المشروع الصهيوني باكراً بشعب عريق متجذّر في أرضه في فلسطين كما أشجار الزّيتون العتيقة، فاليهود الأوكران الذين أقاموا المستوطنات الأولى في رعاية الدولة العثمانية، قبل أربعة عقود من وعد اللورد بلفور بمنح فلسطين المحتلّة إلى اليهود، وجدوا رأي العين أنّ جنوب سوريا ليس ببلاد خالية، وأنّهم إن أرادوا البقاء طويلاً، فلا مناص من الصراع. وأرسل جواسيس - بعثت بهم جمعيات مسيحيّة متصهينة في الولايات المتحدة لاستكشاف الحقائق على الأرض - ببرقيّة لهم من القدس موقّعة قالوا فيها: «لقد وجدنا العروس - أي فلسطين - جميلة، ولكنها متزوجة بالفعل». واكتشف يسرائيل زانغويل، اليهوديّ البريطانيّ الذي كان أحد أبرز مساعدي ثيودور هرتزل، مؤسس الحركة الصهيونية اليهودية الحديثة، الواقع الديموغرافي على الأرض الفلسطينية بنفسه بعدما طاف في المنطقة عام 1897، وعاد ليعلن في خطاب له «إنّ لفلسطين كما هي قائمة الآن سكّاناً. بل إنّ في قضاء القدس من كثافة السكان الآن ما يفوق كثافة السكان في الولايات المتحدة مرتين، إذ فيه اثنان وخمسون نسمة في الميل المربع الواحد، أقل من ربعهم يهود. لذا علينا أن نستعد إما لطرد القبائل العربيّة، صاحبة الأرض، بحدّ السيف كما فعل أجدادنا، وإما أن نتعامل مع مشكلة وجود عدد كبير من السكان الغرباء، ومعظمهم من المحمديين الذين اعتادوا، ولقرون طويلة، على اذدرائنا».

ومع أن زانغويل حاول مخلصاً إقناع الحركة الصهيونية بتغيير موضع تنفيذ مشروع صهيون بالتعاون مع الإمبراطورية البريطانيّة التي لم تكن تغيب عن أملاكها الشمس، إلا أن إرادة كبار حاخامات الصهيونيتين المسيحية واليهودية، استقرت على ضرورة الاستمرار في استيطان فلسطين تحديداً بحكم الروابط التوراتية المزعومة، فكان التوجه لتبنّي المعادلة الفاسدة: «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، كإستراتيجيّة وتكتيك في إطار سعيهم لتنفيذ ذلك المخطط الآثم. تتمثل الإستراتيجيّة في إفراغ الأرض من شعبها العربي بالإبادة والتطهير العرقي والرشوة وشراء الأراضي من الإقطاعيين العرب المتصهينين ومنع عودة النّاجين عبر تدمير أماكن عيشهم وسلب مصادر رزقهم، واستبدالهم بشعب ملفّق: يهود بألوان كثيرة، مستوردون من كل ركن من أركان العالم الأربعة. والتكتيك أن يوظّف الشعار لاستدرار حماسة أثرياء المسيحيين واليهود نحو التبرع بسخاء لمشروع الهندسة الاجتماعيّة الذي كان لا بدّ منه لتحقيق الرؤى التوراتيّة المريضة.

لقد تحوّلت المعادلة الفاسدة إلى ثيمة مركزيّة للعمل الدعائيّ الصهيونيّ طوال عقود تأسيس الكيان الموقت بين دخول اللنبي إلى القدس والحرب العربيّة الإسرائيلية الأولى 1947-1949، وأصبحت بحكم هيمنة الغرب على صناعة المعرفة والإعلام في العالم بمثابة الانطباع المقبول عن حالة فلسطين، بينما كان البريطانيون، بمحض القوّة الفاجرة، يمكّنون المهاجرين اليهود فيها تحضيراً لقيام دولتهم العبريّة، فيما لم يكن للفلسطينيين لا القدرة ولا الأدوات على دحض المزاعم الصهيونيّة، لا على مستوى المعرفة الأكاديمية، ولا في حيّز الإعلام.

من هذه النقطة المفصل في الحكاية الفلسطينية تأتي أهميّة كتاب «صور فلسطين 1898 – 1946» الذي يعتبر أهم وثيقة تاريخيّة مصورة تتوافر لنا، من أجل نفي تلك المعادلة الصهيونيّة الفاسدة. فهنا، ولنصف قرن قبل إعلان قيام الكيان الموقت في عام 1948، تتوافر عشرات المشاهد الفوتوغرافيّة المحترفة بالأسود والأبيض، عن هذي الأرض وناسها: مزاجها الطوبوغرافي، وحياة سكانها بين المدائن والأرياف والمضارب، ومعالم تطوّر أدواته المجتمعيّة في التعليم والصحة والعمارة والتجارة والإعلام والفنون، ونضاله الوطنيّ الباكر سعياً للتحرر والاستقلال، كما بورتريهات لوجوه نبتت من فلسطين

> **اليهود الأوكران الذين أقاموا المستوطنات الأولى قبل اربعة عقود من وعد بلفور، وجدوا انها ليست ببلاد خالية**

> **الصهيونيتان المسيحية واليهوديّة، استقرتا على ضرورة مواصلة استيطان فلسطين بحكم الروابط التوراتية المزعومة**

> **لنصف قرن قبل إعلان قيام الكيان الموقت في عام 1948، تتوافر عشرات المشاهد الفوتوغرافيّة المحترفة عن هذي الارض وناسها**

وعادت إليها. لمجموعة الصّور في الكتاب قصتان لا بدّ من سردهما. الأولى عمّن التقط تلك اللوحات المبهرة. لقد كانت نتاج قسم تخصّص في التصوير الفوتوغرافي في إطار جمعيّة «الأميركان كولوني»، وهو تنظيم يوتوبي مسيحي أميركيّ يؤمن بعودة ثانية للمسيح، تأسّس في مدينة القدس عام 1881 وكان قد شرّع في توثيق فوتوغرافي للأرض «المقدّسة» اعتباراً من عام 1890. وعندما توقّف هذا القسم عن نشاطه في الأربعينيّات من القرن الماضي، استكمله أحد أعضاء التجمع، جورج إريك ماتسون الذي أسّس مع زوجته إديث مكتب خدمات تصوير فوتوغرافي أنتج مجموعة من أهم الصور الفوتوغرافيّة عن فلسطين في تلك المرحلة. والمفارقة هنا أنّ هذا النّشاط التوثيقي المذهل لم يهدف إلى تسجيل تطور المجتمع الفلسطيني في مرحلة ما بعد الاستعمار العثماني بقدر ما كان ذا دوافع دينية ذات نفس استشراقيّ ظاهر.

أمّا الثانية، فهي مصير تلك الصور، إذ نقلت نيغاتيفات أكثر من ثلاثة وعشرين ألفاً من الصور التي التقطتها جمعيّة «الأميركان كولوني» ومكتب ماتسون إلى مكتبة الكونغرس الأميركي في عام 1966، إذ تحوّل جميعها إلى نسخ رقميّة، ما سمح لمجموعة من محبّي فلسطين في سان دييغو في ولاية كاليفورنيا، أطلقوا على أنفسهم اسم مشروع «كرامة»، باختيار مجموعة منها، وإعدادها للنشر في كتاب فاخر بعد تنقيح أوصافها وتصحيح الأخطاء فيها. ويشير الإهداء إلى دور بارز في تلك العمليّة للمناضلة الأميركيّة ستيفاني جينينغ التي وافتها المنيّة قبل أن ترى ثمرة جهودها النبيلة.

ومع أنّ نسخ الطبعة الأولى كانت قد نفدت بالكامل، إلا أنّ الحرب الإسرائيليّة على غزّة والوعي المستجد بين الأميركيين - والعرب الأميركيين أيضاً - بالقضيّة الفلسطينية، دفع مجلس أمناء مشروع «كرامة» إلى اتخاذ قرار بإصدار طبعة ثانية من «صور فلسطين». ولعلها فرصة هنا لأشكر صديقي الفلسطيني العريق يوسف أبو دية، أحد القائمين على مشروع «كرامة»، الذي تفضّل عليّ بنسخة من الكتاب اعتبرها من أثمن ما أمتلك، إن لم يكن أثمنها على الإطلاق، وستكون ميراثي من بعدي لأولادي. إنّ هذي الأرض التي كانت تدعى فلسطين، وصارت تدعى فلسطين، كانت أيضاً شعباً كان يدعى الشعب العربي الفلسطيني، وصار يدعى الشعب العربي الفلسطيني.

للحصول على الكتاب، زيارة الموقعين الإلكترونيين:

Karamanow.org
Palestinephotoproject.org
Images of Palestine (1898-1946, Krama Palestine Photo Project, San-Diego, California, First Edition, 2003

بيت ترالي

«دير مار سابا» في بلدة العبيدية قرب بيت لحم

واجهة طبريا البحرية

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 18 كانون الأول 2023 العدد 5088

هوامش على دفتر «الطوفان»

فايسبوك يخاف فلسطين ويقمع صحافيي تونس

تونس ـ **نور الدين بالطيب**

أصدرت «النقابة الوطنية للصحافيين» في تونس تقريرها لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) 2023 حول وضع الحريات والوضع الاجتماعي في المؤسسات الإعلامية المحلية. في البداية، أكدت النقابة «زيف مفاهيم حقوق الإنسان في منصّات التواصل الاجتماعي»، مشيرةً إلى «الحرب» التي شنّها فايسبوك على وسائل إعلام وطنية، عبر عمليات حظر وإغلاق صفحات بسبب المحتوى المؤيد للفلسطينيين والمدين لإسرائيل في حرب الإبادة التي تشنّها على غزّة. وهو ما أدّى إلى فقدان هذه المؤسسات مئات آلاف المتابعين، مسبّباً تبعات «اقتصادية ومهنية كبيرة». علماً أنّ ما حصل في تونس تكرّر حول العالم، ويأتي في إطار كمّ عمالقة السوشال ميديا، وخصوصاً «ميتا»، الأصوات المساندة لفلسطين، ومشاركتها في عملية التضليل الإسرائيلية.

في هذا السياق، حُظرت صفحة إذاعة «شمس أف أم» (مملوكة للدولة) التي كانت تحظى بـ 4 ملايين، فيما تعرّضت صفحة الإذاعة الوطنية (الرسمية) للقرصنة، وحُظر حساب موقع «الصباح نيوز» (مملوك للدولة) بسبب محتوى مصوّر عن الارتكابات الإسرائيلية الشنيعة وتصريحات الناطق الإعلامي باسم حركة «حماس» أبو عبيدة. ولم تسلم المؤسسات الجمعيّاتية من عقوبات الموقع الأزرق، إذ حُظرت صفحة «صوت المناجم» في الجنوب الغربي، كما لقيت صفحة إذاعة «إكسبراس أف أم» (خاصة) المصير نفسه لتفقد 970 ألف متابع. ولم تسلم إذاعة «المنستير» (جهوية رسمية) من العقوبات للسبب نفسه، إذ فقدت أكثر من 400 ألف متابع. وتطرّق التقرير أيضاً إلى التضييقات التي يواجهها الصحافيون أثناء تأدية عملهم، بسبب القرار القضائي بحظر التداول في القضية المعروفة بـ «التآمر على أمن الدولة». وقد أصدر في هذا السياق قاضي التحقيق في القطب القضائي لمكافحة الإرهاب، في 22 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، قراراً بمنع برنامج «ميدي شو» على إذاعة «موزاييك» قبل انطلاق الحلقة بدقيقتين، إثر نشر الإذاعة إعلاناً عن استضافة محامي بعض المعتقلين في هذه القضية. وأتى التقرير كذلك على ذكر توجيه تهم كـ «التحريض» و«الانضمام إلى تنظيم إرهابي» إلى مدير تحرير موقع «انحياز»، غسّان بن خليفة. وهي دعوى قديمة أثيرت منذ أكثر من عام بسبب تدوينة نشرتها إحدى الصفحات ونُسبت إلى ابن خليفة الذي تبرّأ منها، قبل أن تثبت الاختبارات أن الصفحة لا صلة لها به.

وطالب التقرير بإطلاق سراح الصحافيين شذى مبارك وخليفة القاسمي المتهمَين في قضايا ذات طابع إرهابي، كما تعرّض لحالات من المضايقات في العمل اليومي في بعض أنحاء البلاد بسبب حجب المعلومات أو امتناع مسؤولين عن تمكين الصحافيين من المعطيات المطلوبة. وطالبت «النقابة الوطنية للصحافيين» في تقريرها الذي أحصت فيه الاعتداءات التي تعرّض لها العاملون في مجال الإعلام، رئاسة الجمهورية بإيقاف العمل بالمرسوم 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات وإيقاف الإجراءات الحكومية بملاحقة مستخدمي الفضاء الرقمي.

وفي السياق نفسه، طالبت النقابة رئاسة الحكومة بإلغاء المناشير المعطلة لتصريحات موظفي الدولة لوسائل الإعلام. أما على مستوى القضاء، فحثّ التقرير على إلغاء قرار قاضي التحقيق بمنع التداول في «ملف التآمر على أمن الدولة» وقبول مطلبَي التعقيب وإيقاف التنفيذ في ملف الصحافي خليفة القاسمي، ومراجعة بطاقة إيداع الصحافية شذى الحاج مبارك السجن وإطلاق سراحها، إضافةً إلى إيقاف الإحالات التي تستند إلى قوانين أخرى خارج القانون المنظّم لقطاع الصحافة.

على بالي

أسعد أبو خليك

«حماس» تجنّد في لبنان. هكذا كانت العناوين في لبنان عندما أعلنت الحركة تشكيل ما أطلقت عليه اسم «طلائع طوفان الأقصى». لم يكن البيان عسكريّ الطابع، بل تحدّث عن تجنيد طاقات وقدرات من أجل خدمة القضيّة الفلسطينيّة. كانت الردود قاسية من قبل معظم عناصر المروحة السياسيّة، بقيادة اليمين اللبناني الانعزالي الذي تربّى في معسكرات التدريب الإسرائيليّة. الغريب أنّ خرّيجي دورات التدريب الإسرائيليّة (من سمير جعجع إلى جورج عدوان إلى أكثر من جيل كتائبي) لا يتورّعون عن إسداء النصح في ما يتعلّق بعلاقة لبنان بالقضيّة الفلسطينيّة. لو كانت النيّة سيّئة، وهي كذلك، لقال المرء إنّ هؤلاء يتحرّكون بأوامر إسرائيليّة ويخدمون المجهود الحربي الإسرائيلي عبر تصريحاتهم ومواقفهم وتغريداتهم. لا يمكن أن تجد تغريدة واحدة لسامي الجميّل أو لألبير كوستانيان أو لحزب الكتائب لا تتطابق مع الأجندة الدعائيّة لإسرائيل. لكن، للإنصاف، قد يكون ذلك محض صدفة، لأنّ هناك توارد في الخواطر بين الناس. مثلاً، رأى بيار الجميّل خطر المقاومة الفلسطينيّة واليسار اللبناني في الوقت نفسه الذي شنّت فيه إسرائيل حملة ضدّهما. ما جرم «حماس»، وما الذي فعلته؟ أرادت أن تستفيد من زخم التأييد الشعبي من أجل خدمة القضيّة. وبعض الذين اعترضوا وثاروا فضحوا نفاقهم: تؤيّدون القضيّة الفلسطينية لفظياً وتعترضون إذا اقترح أحدهم عملاً مفيداً للقضيّة؟ لم يتحدّث أحد عن إعادة تجربة «منظمة التحرير» التي باءت بالفشل لأنّ قوّاتها انتهت مُرحَّلة عن لبنان. لكن ما ضير الاستفادة من العواطف والأحاسيس الجيّاشة حول فلسطين للقيام بنشاطات تخدم القضيّة؟ والمخيّمات الفلسطينيّة، بالتوافق مع السلطات اللبنانيّة المتعاقبة، أسيرة مخطّط إماراتي دحلاني ووجود مقيت لسلطة أوسلو. الاشتباكات التي دارت في عين الحلوة قبل هجوم غزة هي مثل الاشتباكات التي كانت تحدث في الجنوب قبل غزو إسرائيل للبنان. المؤامرة مستمرّة ولبنان يؤيّد فلسطين (لفظاً) على ألّا يؤيّد فلسطين (فعلاً). إنّه حياد البطريركيّة الذي رافقنا منذ أن تملّص لبنان من مسؤوليّاته العربيّة المشتركة في حرب 1948.

مفكرة

طاقة أمل في الزمن الرديء

«قفير النحل» (كتابة: ديمتري ملكي ـ إخراج: شادي الهبر ـ تمثيل: داود حداد، ولين جمّال، وجنى غندور، ومحمد أحمد، وسيرينا الدّحداح بالاشتراك مع دنيا لحاف وكريس غفري) هو عنوان المسرحية الجديدة التي يقدّمها «مسرح شغل بيت» بدءاً من 21 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي على خشبة «مسرح مونو». يتمحور العمل حول أحوال الإنسان في هذا الزمن الرديء، لكنّها في الوقت نفسه تحاول فتح طاقة أمل تُطلّ «على زمن أجمل»، وفقاً للنص التعريفي الخاص بها.

مسرحية «قفير النحل»: 21 و22 و23 و28 و29 و30 كانون الأول 2023 ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «مسرح مونو» (ACT ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 70/626200

«قائد الفرقة 31» وصل إلى بيروت

تفتتح «الجمعية اللبنانية للفنون ـ رسالات»، غداً الثلاثاء، الفيلم السينمائي الإيراني «قائد الفرقة 31» في «مسرح رسالات» في «المركز الثقافي لبلدية الغبيري»، على أن تنطلق العروض التجارية في المكان نفسه بعد ذلك بيومَيْن. «قائد الفرقة 31» شريط سيرة ذاتية درامي، من توقيع المخرج الإيراني هادي حجازي فر، ومن إعداد حبيب والي نجاد وإنتاج مركز «سيما فيلم» التابع لـ«مؤسسة الإذاعة والتلفزيون». يحكي العمل قصصاً قصيرة عدّة مترابطة من حياة مهدي باكري، قائد الفرقة 31 «عاشوراء» التابعة للحرس الثوري الذي شارك في عمليات عسكرية عدّة في حرب الخليج الأولى بين عامَيْ 1980 و1988 (عُرف بفترة «الدفاع المقدّس»). سيكون الجمهور أمام حكايات عن الزواج والوجود على الجبهة، وخاصّة في عمليتَيْ «بدر» و«خيبر». من دون أن تغيب عن الأحداث القرارات الاستثنائية التي اتُخذت أثناء الحرب، وكيفية المواءمة ما بين حياة المجاهد العائلية والعسكرية.

فيلم «قائد الفرقة 31»: بدءاً من الخميس 21 كانون الأوّل 2023 في «مسرح رسالات ـ المركز الثقافي لبلدية الغبيري». للاستعلام عبر تطبيق «واتساب»: 76/072542

نجود علي... 10 سنوات ومطلّقة

حتى 27 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي، تتيح منصة «أفلامنا» فرصة مشاهدة فيلم «أنا نجوم بنت العاشرة ومطلّقة» (2015 ـ 95 د/ الصورة) للمخرجة اليمنية خديجة السلامي. إنّه أوّل الأفلام الروائية اليمنية التي تتناول زواج القاصرات عبر قصة حقيقية لفتاة اسمها نجود علي (10 سنوات) أرغمها والدها على الزواج من رجل يكبرها بـ 20 سنة، لتأخذ حياتها منعطفاً سيّئاً. العمل عبارة عن نداء للفتيات اللواتي اضطهدهن وأُرغمن على النضوج قبل أوانهنّ.

فيلم «أنا نجوم بنت العاشرة ومطلّقة»: حتى الأربعاء 27 كانون الأوّل 2023 على منصة «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/ 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com